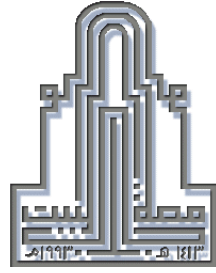


بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

" أثر البيئة الدولية على صنع القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه
الأزمات الدولية "
(١٩٩٩ - ٢٠٠٤)

"The impact of the inter national environment on Jordan
s foreign policy towards the international crises"
(1999 - 2004)

إعداد الطالب :
عبد الكريم سلمان الفريسان

إشراف الدكتور : علي الشرعة
أيار ٢٠٠٦

الإهداء

إلى والديَّ العزيزين ...

إلى زوجتي ... رفيقة الدرب....

إلى الإخوة ، و الأخوات

إلى كل مسلم غيور على الإسلام

و المسلمين

الشكر و التقدير

الحمد لله ، أحمده أبلغ حمد و أزكاه ، و أشمله و أنماه ، فهو القائل : (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون)^١ ، و الصلاة و أفضل التسليم على سيد الخلق أجمعين سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين .

حمداً و شكراً لله ثانية أن شرفنا بالعلم ، و جعلنا من أهله ، و أسأله تعالى أن يكون قد وفقني في هذه الرسالة ، و أن يكون هذا عملاً خالصاً لوجهه تعالى ، و أن يكون علماً ينتفع به إلى يوم القيامة .

و أتقدم بالشكر الجزيل لجامعة آل البيت التي عشت بها و فيها روحاً طويلاً من الزمن ؛ فكان لها أعظم الفضل ، و سألني الهج باسمها ما حييت .

كما أتقدم بوافر الشكر و خالص الامتنان إلى فضيلة الدكتور جابر إسماعيل الحجاجبة المشرف على الرسالة ؛ لما بذله من جهد .

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذتي في كلية الدراسات الفقهية و القانونية الذين تلقيت منهم العلم النافع ؛ فكانت هذه الرسالة ثمرة من ثمار غرسهم ، و سنبله من حصاد زرعهم .

كما أتقدم بالشكر الجميل إلى أعضاء اللجنة لتفضلهم بقبول مناقشة رسالتي ، و تقويمها ، و بيان مأخذها فجزاهم الله خير الجزاء .

و أخيراً و ليس أخراً أسأل الله سبحانه و تعالى أن يجزي الجميع عني خير الجزاء ، و أن يجعل هذا العمل شافعاً لي و لوالدي ، (يوم لا ينفع مال ولا بنون) (٨٨) إلا من أتى الله بقلب سليم (٨٩)^٢ ، و صلى الله على سيدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين .

١ - سورة الزمر ، الآية ٩ .

٢ - سورة الشعراء ، الآية ٨٨ - ٨٩ .

قائمة المحتويات

هـ

الصفحة	الموضوع
د	الإهداء
هـ	شكر وتقدير
و	قائمة المحتويات
ى	ملخص الدراسة
١	المقدمة
٢	مشكلة الدراسة
٣	فرضيات الدراسة
٤	منهج الدراسة
٦	الفترة الزمنية
٦	مفاهيم الدراسة
٧	أهداف الدراسة
٨	الدراسات السابقة
	الفصل الأول : البيئة الدولية والسياسة الخارجية الأردنية
١٠	المبحث الأول : البيئة الدولية
١٠	المطلب الأول : النظام الدولي
١١	المطلب الثاني : الأحادية القطبية
١٣	المطلب الثالث : الشرعية الدولية وحقوق الإنسان
١٥	المطلب الرابع : الحادي عشر من أيلول كنقطة تحول في السياسة الخارجية الأمريكية
١٦	المطلب الخامس : تراجع دور المنظمات الدولية
١٨	المبحث الثاني : محددات السياسة الخارجية الأردنية
١٨	المطلب الأول : المحددات الداخلية
١٨	- الموقع الجغرافي
٢٠	- محدودية الموارد الطبيعية
٢١	- الحاجة إلى المساعدات الخارجية
٢٤	- المتغيرات المجتمعية
٢٥	- القدرات العسكرية
٢٧	المطلب الثاني : المحددات الدولية
٢٧	- النظام الدولي
٢٨	تأثير الولايات المتحدة
٣١	المطلب الثالث : المحددات الإقليمية
٣١	- البيئة الإقليمية وحالة التنافر العربي
٣٥	الفصل الثاني : دراسة حالتى الأزمة الأفغانية والأزمة العراقية
٣٥	المبحث الأول : الأزمة الأمريكية الأفغانية
٣٥	المطلب الأول : طبيعة الأزمة الأمريكية الأفغانية
٣٦	المطلب الثاني : خلفيات الأزمة
٣٦	المطلب الثالث : اتهام القاعدة وابن لادن عن تلك الهجمات

الصفحة	الموضوع
٣٧	المطلب الرابع : أحداث ١١ أيلول وأثرها على أفغانستان
٣٨	المطلب الخامس : الموقف الافغاني من الازمه
٤٠	المطلب السادس : التأييد الدولي للحرب للحرب الامركيه على افغانستان
	المبحث الثاني : البدائل المتاحة أمام صانع القرار السياسي الأردني تجاه أزمة الحرب على أفغانستان
٤١	المطلب الأول : الموقف ضد الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب
٤٥	المطلب الثاني : الموقف إلى جانب الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب
٤٨	المطلب الثالث : الموقف على الحياد
٤٨	المطلب الرابع : الموقف الأردني من الحرب على أفغانستان
	المبحث الثالث : الأزمة العراقية الأمريكية
٥٤	المطلب الأول : طبيعة الأزمة
٥٦	المطلب الثاني : المتغيرات التي أثرت في طبيعة الأزمة
٦٥	المطلب الثالث : الحرب الأمريكية على العراق دون الشرعية الدولية
	المبحث الرابع : البدائل المتاحة أمام صانع القرار السياسي تجاه الأزمة
٦٧	المطلب الأول : الموقف إلى جانب العراق
٦٧	المطلب الثاني : الموقف إلى جانب الولايات المتحدة
٧٧	المطلب الثالث : الموقف على الحياد
٨٠	المطلب الرابع : الموقف الأردني من الأزمة
٨٩	النتائج والخاتمه
٩٣	المراجع باللغة العربية

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة اثر البيئة الدولية على سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمتي الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق وعرضت الدراسة لسلوك السياسة الخارجية تجاه الأزمات من خلال تحليل للبدائل المتاحة أمام صانع القرار السياسي الخارجي الأردني من ألامه والمواقف المتخذة منها بحيث تضمن تأثير البيئة الدولية وما صاحبها من تغير واضح خاصة بعد تغير الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط تجاه العديد من القضايا الدولية نتيجة لأحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ واثر ذلك على الموقف الأردني من الحرب على أفغانستان والعراق .

بحيث برزت مشكلة الدراسة بالتغير الواضح في الإستراتيجية الأمريكية بعد ١١ أيلول والتي على رأسها مكافحة الإرهاب ومدى تأثيرها على السياسة الخارجية الأردنية في ظل الخطاب الأميركي العالمي الموجه إلي جميع دول العالم باتخاذ مواقف محدده تجاه الإرهاب، بحيث ستنتقل الدراسة من تسائل رئيسي مفاده ما مدى تأثير البيئة الدولية على سلوك السياسة الخارجية الأردنية خاصة بعد ١١ أيلول في ظل البعد العقائدي والعربي الأردني وكذلك تأثير المساعدات الخارجية على سلوك السياسة الخارجية الأردنية وفرضيه رئيسيه مفادها أن هنالك علاقة ارتباطيه بين سلوك السياسة الخارجية الأردنية والبيئة الدولية .

وتم التحقق من هذه الفرضيات من خلال دراسته البدائل المتاحة أمام صانع القرار السياسي الأردني من الأزميتين من خلال تحليل لكل بديل والنتائج المترتبة على كل بديل باستخدام منهج صنع القرار (الأسلوب التحليلي الرشيد) ووفقا لهذا المنهج قسمت الدراسة إلى فصلين فصل أول تناول البيئة الدولية والتغير الذي أصابها خاصة بعد ١١ أيلول ومحددات السياسة الخارجية الأردنية وفصل ثاني تناول طبيعة الأزميتين ودراسة لأهم البدائل المتاحة أمام صانع القرار السياسي الأردني والنتائج المترتبة على كل بديل ومن ثم استعراض الموقف الأردني من الأزميتين من خلال التصريحات المعلنة من قبل الجهات الحكومية الرسمية .

بحيث تناول الفصل الأول ما يلي :

• البيئة الدولية والسياسة الخارجية الاردنيه

تم التعرف على البيئة الدولية باعتبار أنها متغير مستقل له تأثيره على السياسة الخارجية الاردنيه خاصة بعد اتجاه العالم نحو القطبية الاحاديه بهيمنة واضحة للولايات المتحدة على مجريات النظام الدولي بما تملكه من إمكانيات اقتصادية وعسكرية أهلتها بأن تلعب دورا حاسما في معظم القضايا والصراعات الدولية • والترويج للنظام الدولي الجديد بأنه يقوم على الديمقراطية والحرية وحماية حقوق الإنسان مما دفع بها الأمر إلى التدخل في كثير من الصراعات الداخلية لكثير من دول العالم بدعوى حماية هذه الحقوق خاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وما صاحبه من تغير في الإستراتيجية الأمريكية والذي انعكس بدوره على كثير من سياسات الدول في العالم بما فيها الأردن باتخاذ مواقف محددة تجاه الإرهاب وبرز في هذه الفترة الخطاب الأميركي العالمي إما مع الولايات المتحدة أو ضدها في حربها على الإرهاب وما صاحب ذلك من تراجع لدور المنظمات الدولية خاصة بعد أقدام الولايات المتحدة على استخدام القوه في الحرب على العراق دون الرجوع لمنظمة الأمم المتحدة •

وتناولت الدراسة في المبحث الثاني محددات السياسة الخارجية الاردنيه و أثرها على القرار السياسي الخارجي الأردني في ظل وقوعه بين بورتين تعدان الأكثر سخونة في العالم ومحدودة موارده الطبيعية في ظل قدرات عسكرية متواضعة مقارنة بالدول المحيطة به • وكذلك المحددات الخارجية والمتمثلة بالنظام الدولي الأحادي القطبية وأثره على السياسة الخارجية الاردنيه خاصة وأن الخيارات ستكون محددة أمام صانع القرار السياسي الخارجي الأردني في ظل نظام دولي أحادي القطبية مهيمنا عليه من قبل الولايات المتحدة الامركيه ، والتعرف على تأثير الولايات المتحدة الامركيه خاصة بعد أحداث ١١ أيلول في ظل الخطاب الأميركي العالمي •

وتضمن الفصل الثاني من الدراسة طبيعة الأزمه الافغانيه الامركيه والأزمه العراقية الأمريكيه والبدائل المتاحة أمام صانع القرار السياسي الخارجي والنتائج المترتبة على كل بديل .

بحيث تضمن المبحث الأول : دراسة لطبيعة الأزمه الامركيه الافغانيه والأسباب التي أدت إلى إعلان الحرب الامركيه على أفغانستان واعتبارها في إطار حربها على الإرهاب وتضمن المبحث الثاني تحليلا لأهم البدائل المتاحة أمام صانع القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه الحرب على أفغانستان بتحليل لأهم المكاسب والخسائر سواء كانت على المستوى الأساسي والأمني أو على المستوى الاقتصادي والنتائج المترتبة على كل بديل باستخدام منهج صنع القرار الأسلوب التحليلي الرشيد الذي يتم من خلال اختيار البديل الأكثر تعضيمًا للمنافع وكذلك تبيان الموقف الأردني من الأزمه من خلال التصريحات المعلنة للمسؤولين الأردنيين

وكذلك تضمن هذا الفصل في المبحث الثاني دراسة لطبيعة الأزمه العراقية الامركيه والمتغيرات التي أثرت في الأزمه ، وتحليلا لأهم البدائل المتاحة أمام صانع القرار السياسي الخارجي الأردني من الأزمه من خلال دراسة المكاسب والخسائر المترتبة على كل بديل سواء على المستوى الأمني والسياسي أو على المستوى الاقتصادي باتخاذ موقف مع الولايات المتحدة أو ضدها أو الوقوف على الحياد في هذه الحرب والنتائج المترتبة على كل بديل باستخدام منهج صنع القرار الأسلوب التحليلي الذي يعظم المنافع والمكاسب باختيار البديل الأكثر تعضيمًا للمنافع من بين البدائل المتاحة أمام صانع القرار السياسي ومن ثم التعرف على الموقف الأردني من الأزمه من خلال رصد لأهم التصريحات المعلنة للمسؤولين الأردنيين .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لعبت البيئة الدولية دوراً كبيراً في معظم القضايا والصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية بالخصوص ، لا سيما بعد تبلور ملامح النظام الدولي الجديد وبروز الولايات المتحدة الأمريكية فاعلاً قوياً ومهماً في معظم القضايا الدولية .

فقد تأثر الأردن كغيره من دول المنطقة بهذه الأحداث والتغيرات في ظروف البيئة الدولية ، ابتداء بحرب الخليج الثانية وما أحدثته من أضرار كبيرة للأردن نتيجة وقوفه إلى جانب العراق في تلك الأزمة، فتبنا سياسة عقلانية واقعية في فترة التسعينات من القرن الماضي اتجاه العديد من القضايا الإقليمية .

فمن خلال قراءة عقلانية لصانع القرار السياسي الأردني ومعطيات البيئة الدولية في تلك الفترة سارع الأردن إلى الانخراط في عملية التسوية السلمية في المنطقة، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية، وخاصة بعد توقيع السلطة الفلسطينية اتفاقات أوسلو بحيث أصبح منذ تلك الفترة شريكاً أساسياً في إحلال السلم والأمن في المنطقة، واستطاع من خلال سياسته الخارجية والآخذة بعين الاعتبار صغر حجمه الجغرافي وحدودية موارده الاقتصادية والعسكرية فاستطاع أن يلعب دوراً مهماً في معظم القضايا الإقليمية وخاصة القضية الفلسطينية ودعمه المستمر للشعب الفلسطيني وللقيادة الفلسطينية في السعي لتحقيق السلام وإقامة الدولة الفلسطينية

بعد وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة وما صاحبها من تغير واضح للاستراتيجية الأمريكية اتجاه العديد من القضايا الدولية خاصة في منطقة الشرق ، الأوسط وبالتحديد في مجال مكافحة الإرهاب في ظل الخطاب الأمريكي العالمي والموجه إلى جميع دول العالم باتخاذ مواقف واضحة باتجاه الإرهاب .

فتأثر الأردن كغيره من دول المنطقة بهذا الخطاب الأمريكي العالمي وقام باتخاذ مواقف محددة اتجاه الإرهاب، وأعلن انه من ضمن المنظومة الدولية لمحاربتة . بحيث سيتم التعرف في هذه الدراسة على ظروف البيئة الدولية ومدى تأثيرها على القرار السياسي الأردني اتجاه الحرب الأمريكية على أفغانستان (الحرب على الإرهاب) والحرب الأمريكية على العراق ، بحيث تتضمن الدراسة ما يلي :-

الفصل الأول :- البيئة الدولية والسياسة الخارجية الاردنية

المطلب الأول

- النظام الدولي الجديد
- الأحادية القطبية
- الشرعية الدولية
- تغير الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول

المطلب الثاني : محددات السياسة الخارجية الأردنية

الفصل الثاني: الأزمته الأفغانية والموقف الأردني تجاههما.

المبحث الأول : الأزمه الأفغانية الأمريكية .

المطلب الأول : طبيعة الأزمه الأفغانية الأمريكية .

المطلب الثاني : بدائل صانع القرار السياسي الأردني تجاه الأزمه.

المطلب الثالث : الموقف الأردني من الأزمه .

المبحث الثاني : الأزمه العراقية الأمريكية .

المطلب الأول : طبيعة الأزمه العراقية الأمريكية .

المطلب الثاني : بدائل صانع القرار السياسي الأردني تجاه الأزمه .

المطلب الثالث : الموقف الأردني من الأزمه .

الفصل الثالث : الخاتمه والنتائج .

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

أدت الأحداث التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول ٢٠٠١ إلى تغير واضح في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الكثير من القضايا الدولية وتوجهها إلى مكافحة الإرهاب في جميع دول العالم ، وبدأت الولايات المتحدة بتبني خطابٍ عالميٍّ أما مع الولايات المتحدة أو ضدها في حربها على الإرهاب .

أدى هذا التغير في الإستراتيجية ، إلى التأثير على كثير من دول العالم تجاه العديد من القضايا الدولية ، ومن ضمنها مكافحة الإرهاب . ومن هنا تنطلق هذه الدراسة من تسائل رئيسي مفاده : ما مدى تأثير البيئة الدولية على السياسة الخارجية الأردنية ؟ ويتفرع من ذلك عدة أسئلة فرعية :

_ ما مدى تأثير أحداث الحادي عشر من أيلول على صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية ؟

_ ما مدى تأثير حالة النظام الإقليمي العربي على السياسة الخارجية الأردنية ؟

_ ما مدى تأثير المساعدات الخارجية على السياسة الخارجية الأردنية ؟

فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية :

هنالك علاقة ارتباطيه بين تأثير البيئة الدولية خاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ واستقلالية السياسة الخارجية للدول الصغرى ومن ضمنها الأردن ويتفرع من ذلك عدة فرضيات فرعية .

الفرضيات الفرعية :

١ . كلما اتجه النظام الدولي نحو القطبية الأحادية كلما زاد تأثيره على صنع

القرار السياسي الخارجي الأردني .

٢ . هناك علاقة طردية بين المصالح الأمريكيه ومستوى الضغط الأمريكي .

٣ . هناك علاقة طردية بين حاجة الأردن للمساعدات ومستوى تأثيره بالبيئة

الدولية .

- هناك علاقة ارتباطية بين كون الدولة التي تواجه ألامه دوله عربيه أم غير عربيه وبين استجابة الأردن للبيئة الدولية .

منهج الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على منهج صنع القرار باختيار الأسلوب التحليلي (الرشيدي)؛ بحيث يتضمن هذا المنهج عدة مراحل أهمها : قيام صانع القرار بالبحث الشامل عن كل البدائل المتصورة وتحديد النتائج المترتبة على كل بديل واحتمال حدوث كل من تلك النتائج ، وبعد عملية حساب تحليلي رشيد يقوم صانع القرار باختيار البديل الذي يحقق اكبر المنافع ، إذا هي عملية اختيار للبديل الأكثر تعظيما للمنافع بصرف النظر عن أي اعتبار آخر (١) بحيث يمكن توظيف ذلك على مواضيع الدراسة من خلال دراسة لأهم البدائل المتاحة أمام صانع القرار السياسي الأردني تجاه أزمتي الحرب على أفغانستان ، والحرب على العراق والنتائج المترتبة على كل بديل ، وبالتالي اختيار البديل الأكثر تعظيما للمنافع .

المقولات الأساسية لمنهج صنع القرار (الرشيدي) (٢)

- الحكومة هي وحدة التحليل، أي وحدة اتخاذ القرار .
- الحكومة كائن رشيد ، يقوم بحساب عقلاني للمنافع والخسائر .
- قرار السياسة الخارجية قرار رشيد بمعنى أن القرار يتأسس على :
 - أ) السعي لتحقيق الأهداف الوطنية والقومية
 - ب) جمع كل المعلومات المتعلقة بالأزمة والقضية .
 - ج) حصر كل البدائل الممكنة وتصورها لحل تلك المشكلة وتعميم كل بديل منها حسب النفقة والمنفعة ، واحتمال حدوث النتائج الممكن ترتيبها على إتباعه

(١) محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية، ١٩٩٨ ، ص ٤٧٩ - ٤٨٠ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٤٨٠ .

د) اختيار البديل الأكثر تعظيماً للمنافع.

وفي إطار التكامل المنهجي تم الاستعانة بمنهج تحليل النظم لديفيد أستون والذي بين فيه إن النظام السياسي دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات ويتكون النظام السياسي لدى ديفيد أستون مما يلي (١)

- المدخلات :- وهي الضغوط والتأثيرات التي يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه للنشاط والحركة وتتبع هذه المدخلات من البيئة ومن داخل النظام نفسه .

- عملية التحويل :- عملية استيعاب المطالب في بيئة النظام ومدى توافقها معه .

- المخرجات :- وهي تمثل استجابة النظام للمطالب الفعلية أو المتوقعة . بحيث يمكن توظيف ذلك على موضوع الدراسة بأن البيئة الخارجية وما تضمنته من تأثيرات خاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ هي المدخلات والمتمثلة بالضغوط التي مورست على كثير من دول العالم ومن ضمنها الأردن باتخاذ مواقف محددة تجاه الإرهاب .

وتمثل المخرجات القرار السياسي الأردني تجاه أزميتين موضوع الدراسة ومدى استجابة الأردن للضغوط والتأثيرات الخارجية سواء كان ذلك يتعلق بموضوع الموقف من الحرب على أفغانستان أو الحرب على العراق

متغيرات الدراسة :

المتغير المستقل : البيئة الدولية .

المتغير التابع : سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزميتي الحرب على أفغانستان والحرب على العراق.

الفترة الزمنية

تم اختيار عام ١٩٩٩ كبدائية للدراسة ، حيث تسلم جلالة الملك عبد الله الثاني الحكم في الأردن . ولان الأزمات موضوع الدراسة حدثت بعد وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول وبدا ما يعرف بالحرب على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وتم اختيار ٢٠٠٤ وهي الفترة التي بدأت فيها الدراسة .

مفاهيم الدراسة

السياسة الخارجية : منهاج مخطط للعمل يطره صانع القرار في الدول تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية . إذا فهي بهذا المعنى تتضمن قرارات متعلقة بالأمن القومي والكيان الإقليمي لدولة ما انطلاقا مما تهدف إليه السياسة الخارجية بحفظ استقلالية الدولة وأمنها وتحقيق مصالحها الاقتصادية . (٢)

البيئة الدولية : العناصر البشرية وغير البشرية التي تقع خارج نطاق سياسة الدولة ، وتختلف أهمية البيئة الخارجية ودورها في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية باختلاف الدول ، فدرجة التأثير يحددها حجم وقدرات وموقع الدولة الجغرافي ، وتقسم إلى إطار إقليمي ودولي ، فالإقليمي يشمل دور الجوار والمنظمات الإقليمية ، وأما الإطار الدولي ، فيشمل: النظام الدولي والقوى العظمى الأبرز نشاطاً في المجال الدولي . (٣)

الأزمة : وهي كما يعرفها اوران يونج : مجموعة الأحداث السريعة المتلاحقة التي تزيد من أثر قوى عدم الاستقرار في النظام الدولي العام ، أو في أي منظمة فرعية فوق المستويات الطبيعية . وبشكل ملحوظ ، بحيث يزيد من وقوع العنف داخل

(١) كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ، الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٩٨٦ ، ص ٢٥ .

(٢) محمد السيد سليم مرجع سابق ، ص ١٠ .

(٣) محمد عوض الهزائم ، السياسة الخارجية بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٥ .

النظام الدولي .^(١) والأزماتان في هذه الدراسة تأخذ شكل الصراع بين الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب .

القرار السياسي : عملية التفاعل بين كافة المشاركين بصفة رسمية وغير رسمية في تقرير السياسات العامة^(٢) ، أو مجموعة القواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل اتخاذ القرار لتفضيل اختيار معين أو اختيارات معينة لحل مشكلة معينة ، أي الأسس الرسمية أو غير الرسمية التي يتم بمقتضاها تقييم الاختيارات المتاحة^(٣) .

النسق الدولي : مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً من خلال عملية التفاعل بمعنى أن سلوك كل وحدة في النسق يتأثر بسلوك الوحدات الأخرى بحيث يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به .^(٤)

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى التعرف على سلوك السياسة الخارجية الأردنية في ضوء الأحداث التي تغص بها البيئة الدولية خاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وقدرة الأردن على التعامل مع الأزمات الدولية في ظل بعده العقائدي والعربي وتحقيق مصالحه العليا .

أهمية الدراسة

الأهمية العملية :- توضيح مدى تأثير العوامل الدولية والإقليمية وانعكاساتها على سلوك السياسة الخارجية ، في محاولة للكشف عن نمط سلوك الأردن تجاه الأزمات الدولية وإمكانياته . و تقديم تحليلاً لعملية صنع القرار السياسي الأردني تجاه الأزمات .

(١) Young –oran(The Intermediaries)•P-16 .

(٢) كمال المنوفي ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

(٣) محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص ٤٧٣ .

(٤) نفس المرجع ، ص ٢٥٧ .

الأهمية العلمية :- فهم سلوك السياسة الخارجية والقرار السياسي الخارجي في ظل النظام الدولي الجديد والتغير المستمر في ظروف البيئة الخارجية ، ومدى قدرة الأردن في تحقيق أهدافه ومصالحه العليا ، في ظل هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي ، والموازنة بين بعده العقائدي والقومي .

الدراسات السابقة

١ . دراسة أسامه عيسى السليم ، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية رسالة ماجستير جامعة آل البيت ، ٢٠٠٠ .

عرضت الدراسة لسلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات الدولية في محاولة لتبيان مدى تأثير العوامل الإقليمية على سلوك السياسة الخارجية الأردنية في فترات زمنية مختلفة . بحيث انطلقت الدراسة من العلاقة التفاعلية بين البيئة الداخلية للأردن والبيئة الخارجية (العوامل الإقليمية) بحيث بينت مدى تأثير حالة النظام الإقليمي العربي على سلوك السياسة الخارجية الأردنية في حالات النظام الإقليمي العربي الصراعيه والتضامنية خلال فترة أوائل الستينات إلى منتصف التسعينيات فبينت الدراسة اتجاه الأردن إلى نمط الحياد في سلوكه الخارجي تجاه الأزمات العربية العربية والقيام بدور الوسيط باستثناء بعض الأزمات والتي تبني سياسة الانحياز إلى أحد الأطراف كما حدث في الأزمة اليمنية عام ١٩٦٢ حيث تبني سياسة الانحياز إلى نظام الأمامية في اليمن عندما كانت حالة النظام صراعية كما بينت الدراسة أن هنالك تغيرا في اثر العوامل الإقليمية على سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية مطلع التسعينيات ، حيث أن الأردن لم يتأثر بحالة النظام أو مواقف الدول العربية من الأزمة اليمنية عام ١٩٩٤ .

٢ . دراسة الدكتور علي الشرعه ، اثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية .

وقد تم تبيان هذا التغير من خلال مواقف الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية وقضية الشراكة الأوروبية المتوسطية بحيث أن العالم العربي قد تأثر كثيرا في

قضايا الصراع العربي الإسرائيلي والشراكة الأوروبية ورغم هذا التأثير لم تتكيف هذه الدول بصورة اكبر فعالية مع النظام الدولي فعلى مستوى الصراع العربي الإسرائيلي اتجهت الدول المعنية بالصراع إلى التفاوض مع إسرائيل وفقاً لمسارات ثنائية لا تشمل باقي أطراف الصراع وترتب على ذلك اتجاه بعض الدول العربية إلى تطبيع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل وبالنسبة للشراكة الأوروبية اتجهت الدول العربية المعنية إلى تدعيمها رغم التحديات التي تواجه هذه الدول أما هذه الدراسة سيتم التعرف من خلالها على مدى تأثير المتغيرات الدولية (البيئة الدولية) على سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمة كل من الحرب على أفغانستان والحرب على العراق .

الفصل الأول : البيئة الدولية والسياسة الخارجية الأردنية .

المبحث الأول : البيئة الدولية .

شكلت البيئة الدولية بما تضمنته من أحداث خاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ متغيرا واضحا في معظم السياسات الخارجية لدول العالم وقد تأثر الأردن بظروف البيئة الدولية كغيره من دول العالم وما حدث بها من تغير واضح خاصة بعد هيمنة كبيرة للولايات المتحدة على مجريات النظام الدولي بعد الحرب الباردة والى وقتنا الحاضر ، فقد كان لأحداث ١١ أيلول اثر في السياسة الخارجية الأردنية تجاه قضايا مكافحة الإرهاب وانسجامه مع ظروف البيئة الدولية الرامية لمكافحة الإرهاب ومحاصرته بحيث سنتطرق إلى البيئة الدولية من خلال .

المطلب الاول : النظام الدولي الجديد

في ظل ما شهده العالم من متغيرات دولية شملت الكثير من مجالات الحياة في إطار ما بدأ يعرف بالعولمة وثورة الاتصالات والفضائيات الحديثة ، برز مفهوم النظام الدولي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال نظام الثنائية القطبية بانتهاء الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١م ، فشاع استخدامه بكثرة منذ تفجر أزمة الخليج الثانية كأهم ملامح فترة ما بعد الحرب الباردة ، فقد استخدم هذا المفهوم من قبل الرئيس الأمريكي السابق بوش الأب ، في إطار الترويج لدور الولايات المتحدة في صياغة نظام دولي جديد ، وحمائته والتغني بمبادئ وقيم هذا النظام الذي روج له بأنه : يقوم على الالتزام بمبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية ، وضمان الأمن الجماعي ، ونبذ استخدام العنف في العلاقات الدولية ، وضمان الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحل الصراعات بالطرق السلمية .^(١)

^(١) بلال عبد الفتاح خميس ، تهديد الأمن القومي العربي في ظل النظام الدولي الجديد ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٥ ، ص ١٠٥-١٠٦ .

وفي ظل الممارسات الأمريكية في العالم تجاه العديد من القضايا الدولية والأزمات في العالم وإتباعها سياسة الازدواجية والكيل بمكيالين تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط ، وقيامها بتهميش دور الأمم المتحدة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ والأخذ على عاتقها محاربة الإرهاب في جميع أنحاء العالم ، حيث قامت بشن حربها الغير قانونية على العراق بدعوى باطلة وتهم مزيفة متغنية بالديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وتحرير الشعوب . بحيث أصبحت جميع المبادئ التي نادى بها الولايات المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد تثبت عدم صدقيتها في ظل الممارسات الأمريكية في جميع دول العالم . فالجديد في هذا النظام هو معالجة الظواهر والأحداث الطارئة بشكل يعكس رؤية جديدة للأحادية الدولية ، أي: رؤية المهيمن الدولي الجديد ، وبذلك فهو لا يراد له أن يكون جديداً في الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير حسب ميثاق الأمم المتحدة ، إنما على أساس الهيمنة وفرض إدارة القطب الواحد وإضعاف قدرة المقاومة لدى الأطراف ، والإعلان بالانفرادية في صناعة الهدف والقرار بإدارة القطب المهيمن الواحد .^(١)

المطلب الثاني : الأحادية القطبية

يتحدد الشكل البنوي للنظام الدولي وفق هذا المفهوم: بانفراد دولة واحدة بعناصر القوة والنفوذ نتيجة للمرتكزات الشديدة للموارد المتاحة، وعلى نحو يجعل منها دولة متميزة بكل المقاييس على الوحدات الدولية الأخرى . ويمكن تحديد هذه الفترة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ، وانفراد الولايات المتحدة بحكم امتلاكها لكل المقومات التي تجعلها على هرم النظام الدولي .^(٢)

فكانت هذه المرحلة فرصه سانحة للولايات المتحدة للظهور كقوة عظمى وحيدة قادرة على تأمين الأوضاع والقضايا في منطقة الشرق الأوسط على وجه

^(١) حميد حمد السعدون ، النظام العالمي الجديد ، الاهليه للنشر والتوزيع ، عمان الطبعة الاولى ، ١٩٩٩ ، ص ٤٧ .

^(٢) خالد حامد شنيكات ، الحسين بن طلال والسياسة الخارجية الاردنيه ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاردنيه ، ٢٠٠٠ غير منشوره ، ص ١٦٥ .

الخصوص، وقد رسمت السياسات الدولية في هذه المرحلة وفق مصالحها بحيث بدأت تتصرف في إدارة شؤون العالم السياسية والاستراتيجية وفق مصالحها ، والهيمنة على أهم المضائق والممرات المائية المهمة في العالم، خاصة بعد الحملة الإعلامية الكبيرة التي رافقت انهيار الاتحاد السوفيتي، وتصوير الأيدلوجية الأمريكية على إنها الأفضل والأكثر ثباتا وعصرنه، وحصنها السياسي والعسكري أكثر تضامنا واحتفاظا بقوته، وإمكانياتها ومواردها مازالت تتصدر موارد وإمكانيات جميع دول العالم، فالنتاج القومي الأمريكي يوازي ٢٥ % من الناتج العالمي بالإضافة إلى ذلك ،هي الدولة الأولى في العالم من حيث عدد المليارديرات وعدد رجال الأعمال والذين يتقاضون أعلى الرواتب، وتحتل المرتبة الأولى من حيث الاستهلاك الخاص الغربي، ويشكل ٦٧% من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي^(١) كما أنها الدولة الأولى في العالم من حيث عدد الشركات المتعددة الجنسية، حيث تملك ١٦٤ شركة من اصل ٥٠٠ شركة في العالم ، وكذلك لا يقتصر التفوق الأمريكي على التفوق الاقتصادي بل كذلك العسكري والنووي بحيث تعتبر الولايات المتحدة الدولة الوحيدة القادرة على خوض حربين متتاليتين وكسبهما ويرجع السبب في ذلك إلى الأنفاق العسكري الأمريكي الضخم والذي لا يضاهيه أي دولة أخرى في العالم^(٢)، فالولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على تخصيص ما يزيد عن ٢٧٠ مليار دولار سنويا للأغراض العسكرية^(٣) من خلال ذلك يتبين لنا بأن النظام الدولي يتميز بهيمنة قطب واحد وهو الولايات المتحدة على العالم ولا توجد قوه منافسه له في الوقت الراهن ومستعدة للأنفاق العسكري .مثلما تنفقه الولايات المتحدة في موازنتها الدفاعية ، وهذا يفسر ضعف

(١) سيد أحمد أبو ضيف، الهيمنة الأمريكية، نموذج القطب الواحد وسيناريوهات النظام العالمي الجديد، مجلة عالم الفكر العدد ٣، مجلد ٣١، ٢٠٠٣ .

(٢) Chalmers Johnson , Blowback : The costs and consequences of American Empire Boston , MA: little Brow . 2000 . p. 62

(٣) سيد أحمد أبو ضيف ، مرجع سابق .

الموقف الأوروبي والياباني تجاه الولايات المتحدة في كثير من النزاعات والأزمات الدولية.^(١)

وقد بدا ذلك واضحا بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وما صاحبه من ردة فعل ضعيفة من تدخل للولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم لمكافحة الإرهاب واعتباره ذريعة لقيامها بشن حربين متتاليتين على أفغانستان والعراق .

المطلب الثالث : الشرعية الدولية وحقوق الإنسان .

لقد كانت القطبية الثنائية، عامل استقرار نسبي خلال عقود أربعة تقريبا ، ولكن التوازن اختل عندما أصبحت الولايات المتحدة القطب الأوحده في العالم ، وقيامها بممارسات تدخلية باستخدام القوة في كثير من دول العالم بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وما صاحبه من تغير في الإستراتيجية الأمريكية فميثاق الأمم المتحدة حرّم الحرب واستخدام القوة، بل ذهب إلى أبعد من ذلك فحرم مجرد التهديد باستخدام القوة ويعتبر هذا المبدأ ملزماً لجميع الدول الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة على حد سواء، باستثناء المادة ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة والتي تجيز استخدام القوة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن في مجالات العدوان أو تهديد السلام أو الإخلال به ، أو استخدام القوة من قبل الدول المعتدى عليها، وعجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرارات بوقف العدوان.^(٢)

ومن خلال الممارسات الفعلية والتطبيقية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم، نلاحظ زيف المبادئ التي نادى بها النظام الدولي الجديد والذي شكل قاعدته التي تركز على الشرعية الدولية ، وحقوق الإنسان والديمقراطية ، فتبني الولايات المتحدة سياسة الكيل بمكيالين تجاه العديد ^(٣) من القضايا والأزمات الدولية فعندما

^(١) مجموعة باحثين ، العرب بعد ١١ أيلول ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ١٢ .

^(٢) محمد المجذوب ، دور الأمم المتحدة بعد أحداث ١١ أيلول ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، العدد ٢٥، ٢٠٠٣ ، ص ٢٥ .

^(٣) مجموعة باحثين ، نظام عالمي جديد أن سيطرة استعمارية جديدة ، العرب وتحديات النظام العالمي الجديد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ ، ص ١٣٨ .

يكون الأمر متعلقا بإسرائيل لتنفيذ القرارات الدولية يلقي المعارضة من قبل الولايات المتحدة وعندما يتعلق الأمر بالدول العربية والقضية الفلسطينية يكون الأمر مختلفا . فالولايات المتحدة تتبنى سلوكاً مزدوجاً في تعاملها مع المشاكل والأزمات الدولية ، وقرارات غير ملزمة تجاه إسرائيل وممارساتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني . (١)

هذه الازدواجية في المعايير التي تمارسها الولايات المتحدة في ممارساتها إزاء المشاكل والأزمات الدولية وخاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، جعل من مجلس الأمن أداة طيعة بيد الولايات المتحدة تمارس نفوذها فيه وفقاً لمصالحها ، موظفة بذلك القانون الدولي والشرعية الدولية كأداتين لتنفيذ مخططاتها^(٢) من خلال التدخل في الشؤون الداخلية لكثير من دول العالم بدعوى انتهاك القانون الدولي وحقوق الإنسان وحماية الديمقراطية . ممّا حدا بكثير من دول العالم للانصياع وراء السياسة الأمريكية خوفاً على مصالحها ، وبذلك استطاعت إضفاء الشرعية الدولية على كثير من قرارات مجلس الأمن تجاه الأزمات الدولية خاصة في العقد الماضي ، باستناد الولايات المتحدة إلى قرارات صادرة عن الأمم المتحدة ممّا ساعد في احتواء الراضين للسياسة الأمريكية بإضفاء الشرعية على القرارات التي تتخذ ، مع إدراك تام من قبل الولايات المتحدة أن المنظمة لا تستطيع أن تؤدي واجبها دون الدعم الأمريكي لها ، وخير دليل على ذلك قول الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الأب في آب ١٩٩٠ ، " نريد أن ن فرض قرارات الأمم المتحدة بالقوة ، وبذلك أصبحت الأمم المتحدة أسيرة الولايات المتحدة كونها لا تستطيع تنفيذ قراراتها لعدم توفر المستلزمات المادية لذلك . (١)

وبالتالي بدأت الولايات المتحدة استخدام مبادئ القانون الدولي كحجة للتدخل في شؤون كثير من دول العالم بدعوى المحافظة على حقوق الإنسان وتطبيق قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية واستغلالها كغطاء لتحقيق أغراضها الغير معلنة من

(١) نفس المرجع ، ص ١٣٨ .

(٢) نفس المرجع ، ص ١٢٨ .

الهيمنة على العالم وبالأخص منطقة الشرق الأوسط واستغلال مواردها وإمكانياتها في خدمة الولايات المتحدة ، فعندما فشلت الولايات المتحدة بالحصول على الغطاء اللازم من الأمم المتحدة من أجل شن الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ بسبب التيار الترافض للحرب من قبل العديد من دول العالم أهمها فرنسا وألمانيا والصين ، تحاملت الإدارة الأمريكية على الأمم المتحدة واعتبرتها منظمة فاشلة وتجاوزت مجلس الأمن ، وتجاهلت الرأي العام العالمي الذي نزل إلى الشارع بالملايين مندداً بالحرب ، وشنت عدوانها على العراق دون موافقة من مجلس الأمن ، وبعد تحقيق مآربها ومطامعها في العراق أعلنت رجوعها إلى المجلس واعترافها بمرجعيتها ، والغرض من كل ذلك الحصول على القرار رقم ١٤٨٣ الصادر في ٢٢/٥/٢٠٠٥ ، الذي أضاف الشرعية على عدوانها وخولها السيطرة على مقدرات العراق وحق التلاعب بمصيره إلى أجل غير معلوم .^(٢)

المطلب الرابع : الحادي عشر من أيلول كنقطة تحول في السياسة الخارجية الأمريكية

قبل أحداث الحادي من أيلول كانت السياسة الخارجية الأمريكية مزيجاً من سياسات الاحتواء والردع دون أن تتحول إلى قرارات استراتيجية لغزو دوله ما ، فالسياسة إبان عهد الرئيس كلنتون تمثلت بالحفاظ على التفوق في فترة ما بعد الحرب الباردة والتركيز على العولمة الاقتصادية كوسيلة أيديولوجية قوية ربما تستطيع احتواء الحركات الوطنية^(٤) والمعارضة حول العالم وبعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ اتخذت الولايات المتحدة مجموعه من المواقف عكست بدقه رؤيتها للسياسة الدولية في المرحلة الراهنة في ضوء هذا الحدث منها^(٥).

(١) عدي صدام حسين ، عالم من بعد الحرب الباردة ، دار المنصور ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ ، ص ١٦٤ .

(٢) محمد المجذوب ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

(٤) نصير عاروري ، حملة جورج بوش ، المستقبل العربي ، العدد ٢٨٤ ، مجلد ٢٥ ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٤ .
(٥) عبد الله نقرش ، عبد الله محيي الدين ، السلوك الأمريكي بعد ١١ أيلول ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٨٦ ، مجلد ٢٥ ، ص ١٧ ، ١٨ .

٠ ١ برز إلى الوجود بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ الإرهاب كعدو عالمي جديد وطلب إلى كل دول العالم محاربة هذا العدو بقيادة الولايات المتحدة وطبقا لتوجهاتها وإملاءاتها .

٠ ٢ بدأت الولايات المتحدة بخطاب موجه إلى جميع دول العالم (من ليس معنا فهو ضدنا) مما حدا بأنظمة كثيرة في العالم إلى الانضمام للتحالف ضد الإرهاب دون إعطاء فرصه للاختيار .

٠ ٣ بعد أفغانستان أخذت الولايات المتحدة تعمل للقضاء على الخلايا الإرهابية خارج أفغانستان ولكن ضمن سياسة لا تحتاج فيها إلى تدخل فعل لأفراد الجيش الأمريكي، وقد تم البدء بهذا في كل من جورجيا وباكستان والفلبين واليمن وأطلقت يد شارون لتصفية حركات المقاومة الفلسطينية .

٠ ٤ بدأت الولايات المتحدة معركة سياسية ثقافية اقتصادية ضد كل ما اعتبر إرهابيا وفقا للتعريف الأمريكي حتى أن الرئيس بوش طلب في خطابه بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٤ بصراحة من القادة العرب العمل على إزالة القواعد الخاصة بالتنظيمات الفلسطينية والتي تعني من وجهة نظره قواعد إرهابية وطلب منهم كذلك توجيه الأعلام بما يخدم سياسته في تعريف ومكافحة الإرهاب .

المطلب الخامس : تراجع دور المنظمات الدولية :

عبر كل من الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بليز عن احتقارهما الشديد للقانون الدولي والمؤسسات الدولية . في قمة جزر الازور في أسبانيا عشية الحرب الأمريكية ألا خيره على العراق وإصدار قرارا لمجلس الأمن " عليك أن تدعن وإلا سنقوم بعملية الغزو دون موافقتك " (١)

يعكس هذا التصريح تراجع دور المنظمات الدولية في الوقت الحالي فهي تقوى وتصبح قراراتها نافذة وسريعة بقدر ما تخدم مصالح الدول الكبرى ، ويتراجع تأثيرها وتبقى قراراتها حبر على ورق إذا ما اصطدمت بمصالح الدول

(١) نعوم تشو مسكي ، الحرب الوقائية أو الجريمة المطلقة ، العراق الغزو الذي سيلاحقه العار ،مجلة المستقبل العدد ، ٢١٧، ٢٠٠٣، ص ٣٧ .

الكبرى التي تنضم حالياً في منظمات إقليمية ضيقة بهدف تشكيل قوة ضاغطة تفرض رأيها وتوجهاتها ليس فقط على الدول الأخرى ، إنما أيضاً على مقررات المنظمات الدولية^(١) ، فالنظام الدولي الجديد بالواقع الذي فرضته الولايات المتحدة على العالم من هيمنة شبه مطلقة على مقدرات النظام الدولية سيؤدي بلا أدنى شك إلى خلل كبير في عمل المنظمات الدولية ومن ضمنها منظمة الأمم المتحدة ، وإلى تهميش الميادين التي اعتمدها ، والأهداف التي حددت من أجلها وتحقيق مفهوم الأمن الجماعي الذي نادى به ، فالسياسات الأمريكية تسببت في تراجع دور الأمم المتحدة وتراجع دورها والإساءة لمكانتها عندما تنتكر لأهم مبادئها في الحفاظ على السلم والأمن الدولي بعدم وقوع الحرب، فالإقدام على استعمال القوة العسكرية في البلقان ثم العدوان على أفغانستان والعراق دون الحصول على قرار أو تفويض من مجلس الأمن ، وانتهاجها سياسة التدخل في تصرفاتها تجاه الآخرين أسلوب الازدواجية أو الانتقائية أو الكيل بمكيالين تجاه الكثير من القضايا الدولية ، والتدخل في شؤون الدول والتلويح بفرض العقوبات ما لم ترضخ الدول لتوجهاتها ولو كانت مناقضة ومناهضة للقواعد الدولية .^(٢)

حتى أن استخدام حق الفيتو من بعض أو كل أعضاء المجلس الدائمين ضد مشروع قرار تقف وراءه الولايات المتحدة ، لم يعد أمراً سهلاً عليها ، لأن تلك الدول تعلم أنه ليس من صالحها أي مواجهة سياسية أو اقتصادية مع الولايات المتحدة ، كما أصبحت لا تتورع في استخدام القوة ضد أية دولة أخرى أو غزوها دون الالتزام بالرجوع لمجلس الأمن لأخذ الإذن المسبقة منه .^(٣)

وقد تحقق ذلك بالعدوان الأمريكي على العراق وما صاحبه من تعطيل لمجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة من قبل الولايات المتحدة ضاربة بعرض الحائط جميع العهود والمواثيق الدولية التي أنشأتها المنظمة للحفاظ على السلم والأمن الدولي .

(١) سامي ربحانا ، العالم مطلع القرن ٢١ ، دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨ ، ص ٥٩ .

(٢) محمد المجذوب ، دور الأمم المتحدة بعد ١١ أيلول ، مرجع سابق .

(٣) فاروق مجدلاوي ، الدبلوماسية في المسألة العراقية ، دار مجدلاوي للنشر ، الطبعة الأولى ، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص ١٥١ .

المبحث الثاني : محددات السياسة الخارجية الأردنية .

السياسة الخارجية لا تتحدد ولا تتغير بفعل الصدفة وإنما استناداً إلى مجموعة من المتغيرات التفسيرية المستقلة التي تتفاعل مع بعضها البعض بشكل أو بآخر ، اعتماداً على خصائص الوحدة الدولية في التحليل وبطريقة نمطية يمكن فهمها وتحديدها ، بحيث يمكن تحديد المتغيرات الداخلية التي تقع في إطار الوحدة الدولية ذاتها ، (١) ففي ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية الداخلية التي تعج بالمنطقة حاول الأردن على مر عقود بفعل موقعه الجغرافي ، أن يتبنى سياسة متوازنة ووسطية معتدلة ومرنة ، فبذل جهده كوسيط من خلالها لتسوية النزاعات العربية داخل البيت العربي خاصة .

المطلب الاول : المحددات الداخلية

يمكن أن نبينها فيما يلي :

أ. الموقع الجغرافي .

يعتبر من أهم العوامل المهمة والمؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية ، فالأردن يقع في قلب الشرق الأوسط بما فيها الدول العربية ، ويربط الجانبين الآسيوي والإفريقي ، ويعتبر حلقة وصل بين الأقطار العربية في المشرق العربي، عدا عن كونه يقع بالقرب من بؤرة الأزمات في المنطقة ، هذا الموقع فرض عليه لفترة طويلة توجهاً ثابتاً في السياسة الخارجية الإقليمية ، خاصة إبان فترة الحرب الباردة حيث كانت علاقاته لا تسير بشكل طبيعي، بل يسودها الكثير من التوتر ، فالأردن يتوسط مجموعة من دول عربية التي تختلف عنه في أنظمة الحكم .

وتتمتع بمصادر قوة لا يتوفر أي منها للأردن . فسوريا والعراق تتمتع بالإمكانات العسكرية والبشرية ، وتختلف عنه في أنظمة الحكم ، والمملكة العربية

(١) محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ .

السعودية والتي تتميز بقوتها المالية ، والدولة الإسرائيلية وسياستها التوسعية الرامية إلى حل القضية الفلسطينية على حساب الأردن .

ونتيجة لذلك يبرز لدينا عدة عوامل مؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية ، وتعد محددًا هامًا عند تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية ، أهمها :^(١)

- ١ . موقع الأردن الاستراتيجي والذي يشكل معبراً للبحر المتوسط .
- ٢ . موقع الأردن المقفل وعدم امتلاكه لمياه إقليمية .
- ٣ . جوار الأردن لفلسطين باعتبارها قضية العرب الكبرى .
- ٤ . عدم تمتع الأردن بعمق جغرافي ، وما يسببه من تأثير على الأمن القطري الأردني ، فإن مساحته الصغيرة تبرر عدم تمتعه بميزة مبدأ الدفاع بالعمق مما أدى إلى تقييد صانع القرار لكونها لا تمنحه الخيارات المطلوبة في تحقيق وجود عمق جغرافي خصوصاً في تواجد عامل الضعف العسكري النسبي مقارنة بجيوش الدول المحيطة^(٢)، فموقع الأردن الجغرافي ، ووقوعه بين بؤرتين تعدان الأكثر سخونة في العالم أولهما العراق وثانيهما البؤرة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية ، جميعها أصبحت محددًا هامًا لسياسات صانع القرار السياسي الخارجي ، وبهذا الموقع يكون قد اجتمع للأردن رقعة ضيقة شحيحة الموارد وحدود طويلة ، يشترك فيها بتماس مباشر مع قوى إقليمية كبرى ، لا يفصله عنها حدود طبيعية وتلك السمة عرضته لدرجة عالية من الانكشاف ، والضغط الخارجية ، ودفعته لتركيز حيز أساسي من سياسته الخارجية نحو حماية أمن حدوده، وجعلت من تحكمه الفعال في سياسته الخارجية وأخذه في الاعتبار الأوضاع العربية وحسابات توازن القوى الإقليمية أمراً ضرورياً للغاية .^(٣)

(١) محمد عوض الهزايمة ، السياسة الخارجية في النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٥٠ .

(٣) أسامه عيسى السليم ، السياسة الخارجية الاردنية والأزمات العربية ، رسالة ماجستير ، جامعة ال البيت ، ص ٣٧ .

ب. محدودية الموارد الطبيعية .

يعد الاقتصاد من أهم الركائز للدولة، وأهميته كونه يؤثر مباشرة على عناصر قوة الدولة وعلى دورها الذي تطلع به في المحيط الإقليمي ، والدولي فتوفر الموارد الأولية والطبيعية بجانب قدرة الدولة على تعبئتها في خدمة سياستها الخارجية يوفر لها الأساس الاقتصادي للدخول في علاقات دولية مع مختلف دول العالم ، ويؤثر على تحسين مستوى قدراتها العسكرية والتي تساعدها في قوة سياستها الخارجية إذ أمكن استخدامها كأداة فاعلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، فقد تمكنها في التأثير على سياسات الدول الأخرى من خلال سياسات الإغراء أو المساعدات ، وكذلك تمكن الدولة من مقاومة الضغوط الخارجية بكافة أشكالها^(١) ، وبالنظر إلى الأردن يعتبر كغيره من الدول الفقيرة في الموارد الطبيعية فتعد الزراعة مصدراً رئيساً بسبب ضعف الصناعة في فترات سابقة من العقود الماضية^(٢)، وفي عهد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين شهد الاقتصاد الأردني استثمارات كبيرة على مختلف المستويات نتيجة لسياسة الملك الرامية إلى أن الاستقرار الاقتصادي يساعد على استقرار البلد في جميع مناحي الحياة ، لذلك لا بد من إعادة النظر في الاقتصاد وفق الظروف والمتغيرات المحلية والدولية ، وقد بدأ ذلك فعلاً من خلال سن قوانين وإجراءات ميسرة لسهولة الاستثمار وجلب المستثمرين من جميع أنحاء العالم ، وترويج الأردن اقتصادياً لما يتمتع به من مناخ مناسب وملائم للاستثمار ، والجدول^(٣) التالي يبين فيه الناتج المحلي الإجمالي والعجز في الميزانية والمديونية الخارجية :

(١) أمين مشاقبه ، السياسة الخارجية الاردنية واقع وتطلعات ،المؤتمر الأول للسيلسه الخارجية الاردنيه ، الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ،الطبعة الأولى ١٩٩٨ ، ص ١٠٠ .
(٢) علي الدين هلال وبهجت قرني ، السياسة الخارجية للدول العربية ،مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٤٩ .
(٣) المصدر :

- مجلة وزارة المالية ، المجلد الثالث ، العدد الحادي عشر ، كانون أول ، ٢٠٠١ .
- مجلة وزارة المالية ، المجلد الأول ، العدد الثاني عشر ، كانون ثاني ، ٢٠٠٠ .
- مجلة وزارة المالية ، المجلد الرابع ، العدد الحادي عشر ، كانون أول ، ٢٠٠٢ .
- مجلة وزارة المالية ، المجلد السابع ، العدد السابع ، تشرين أول ، ٢٠٠٥ .

جدول رقم (١)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	العجز في الميزانية على أساس النقدي	المديونية الخارجية
١٩٩٩	١٦٩٩.٥	- ١٤٠.٤	٥١٨٦.٢ بنسبة ٩٥.٢% من الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٠	١٨٠٠.٩	١١٩.٨	٥٠٤٦ بنسبة ٨٥.٣% من الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠١	٢٠٧٩.١	- ١٠٩.٩	٤٩٦٩ بنسبة ٧٩.٤% من الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٢	٢٠٨٧.٠	- ١٨٤.٠	٥٢٨٨ بنسبة ٧٨% من الناتج المحلي الإجمالي

ج. الحاجة إلى المساعدات الخارجية : اعتبرت المساعدات الخارجية أهم المتغيرات تحديداً للسياسة الخارجية الأردنية ، ولحركة صانع القرار السياسي الخارجي ، فالأردن كبلد من بلدان العالم الثالث والتي تفتقر للموارد الاقتصادية جعله يتجه إلى القروض الخارجية لتغطية قصور مدخراته المحلية عن تحقيق أهدافه في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، وتنفيذ المشاريع التنموية في البلد .^(١)

فيعتبر الأردن من الدول التي تدخل المساعدات الخارجية ضمن الميزانية العامة للدولة ، ويعول عليها كثيراً نتيجة إقلة الموارد الأولية ، وبطبيعة الحال فإن هذا الجزء من المساعدات غالباً ما يتقلب تبعاً للمواقف السياسية تجاه الأزمات التي تعج بها المنطقة، فعبر عقود الدولة الأردنية تبنت قيادتها خطاباً سياسياً على قاعدة المحافظة على علاقات متميزة مع الغرب ، سواء كانت تلك العلاقة قائمة على الدور والمساهمة في تعزيز الاعتدال في إدارة الصراع العربي الصهيوني في المنطقة ، وأحياناً على قاعدة مكانة الملك الراحل الحسين ، وعلاقاته الشخصية التي عززها بكثرة السفر والترحال والتحرك بكل الاتجاهات^(٢). والجدول التالي يبين ما الذي شكلته المساعدات الخارجية بالنسبة للناتج القومي الإجمالي .

(١) هيثم حسن حسان ، السياسة الخارجية الاردنيه تجاه العراق ١٩٩٨/١٩٩٠ ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاردنيه ، غير منشوره ، ص ٤٤-٤٥ .

(٢) سميح المعايطة ، ماذا تريد عمان من واشنطن ، مقال منشور على موقع WWW ISLAMONLINE.COM . ٢٠٠١/٤/٨

جدول رقم (٢) (١)

السنة	ما شكلته المساعدات بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي
١٩٩٩	٣.٦%
٢٠٠٠	٣.٥%
٢٠٠١	٤.٠%
٢٠٠٢	٣.٩%

وتبعاً للأحداث السياسية في المنطقة، مرت المساعدات الاقتصادية للأردن بتقلبات بين زيادة وانكماش تبعاً للمواقف القيادية الأردنية من الأزمة التي تعج بالمنطقة ، فقد تقلصت حجم المساعدات الخارجية المقدمة للأردن بعد أزمة الخليج الثانية ، نتيجة الموقف الأردني الرفض للحرب على العراق في تلك المرحلة ، والتي كان من شأنها أن تحمل الأردن بعض الضغوط الاقتصادية تسببت بانكماش حاد وصل إلى حد الأزمة في الفترة التي أعقبت الغزو العراقي للكويت ، مما كان له آثار جانبية على المستوى الداخلي ، فقد قامت الحكومة برفع بعض أسعار المواد الأولية في عام ١٩٩٦ ، مما أدى إلى ثورة شعبية ضدها خاصة في منطقة الجنوب ، وتوتر واسع على مختلف القوى الداخلية ، وكان كذلك من تبعات أزمة الخليج الثانية أن توقفت وانحسرت المساعدات المقدمة من الدول الخليجية للأردن، ووصلت إلى درجة القطيعة، واتهام الأردن بإضاعة هذه المساعدات، وعدم استغلالها في خدمة شعبه ، مما حدا بالأردن إلى البحث عن البديل . وما أن تم الإعلان عن مؤتمر مدريد حتى سارعت الأردن إلى المشاركة ، والدخول في العملية السلمية، وتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل، واتخذت سياسة التقارب مع الولايات المتحدة والتي اعتبرتها شريكاً دائماً لإحلال السلام والأمن في المنطقة .

وقد تبنى الأردن هذا التوجه إدراكاً منه بأن التحالف مع الغرب هو الطريقة الوحيدة التي يضمن من خلالها الدفاع عن نفسه (١)، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وإعادة تعريف الولايات المتحدة لمصالحها في المنطقة ، والتي على رأسها مكافحة

(١) مجلة وزارة المالية ، المجلد السابع ، العدد التاسع ، تشرين أول ، ٢٠٠٥ .

الإرهاب، فإن الأردن له مواقف مبدئية وحازمة في إدانة الإرهاب ورفض استخدامه تحت أي ذريعة ، ودعم أي جهد دولي لمحاربته حيث ينسجم ذلك مع سياسة أردنية ثابتة لمحاربته ،

وبالتالي كان لازماً على القيادة الأردنية ، وصانع القرار السياسي الأردني أن يوازي بين المصلحة العليا للأردن تبعاً للموقف السياسي من الأزمات التي تحدث في المنطقة بشكل لا يؤثر على علاقاته مع الدول الشقيقة ، ولا بمصالحه الاقتصادية المرتبطة مع الدول الخارجية ، فالأردن تربطه علاقات متميزة مع الولايات المتحدة خاصة بعد تسلم جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين الحكم ، حيث تبنى الأردن سياسة إصلاحية اقتصادية شاملة شملت جميع نواحي الحياة في الأردن ، فكانت هناك علاقات ومصالح مشتركة بين الطرفين في المجالات الاقتصادية ، ونظر الأردن إلى تعزيز هذه العلاقة من خلال النظرة الأمريكية إليه باعتباره عنصر أمن واستقرار في المنطقة ، حيث استغل ذلك لزيادة المكاسب الاقتصادية ، وزيادة حجم المساعدات الخارجية ، فقد عمل على تحقيق ما يلي :

١. زيادة حجم المساعدات الخارجية للأردن .

اتجهت المساعدات الأمريكية بعد عام ١٩٩٤ نحو تمويل مشروع التصحيح الاقتصادي بدعم من البنك الدولي ، وبذلك أخذت الاستراتيجية الأمريكية تتركز على هدفين: دعم وتعزيز الإصلاح الاقتصادي ، ودعم القطاع الصناعي في الأردن ، كما بدأت بمساعدة الأردن على بناء قواعد صلبة للاقتصاد ، بحيث يخفف حجم المساعدات الخارجية ، ويتجه به نحو الاكتفاء الذاتي . فقامت بتوقيع اتفاقية مع الأردن تم بموجبها إنشاء مناطق صناعية مؤهلة عام ١٩٩٧م ، وهي شكل من أشكال تنظيم العلاقات الاقتصادية بين العرب وإسرائيل ، تهدف إلى إنشاء روابط اقتصادية قوية تساهم في حل الخلافات السياسية وبموجب هذه الاتفاقية تعفى

(١) نبيل محمد يوسف التل ، العلاقات السياسية الأردنية الأمريكية ، ١٩٩٠-٢٠٠٠ ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، غير منشوره ، ٢٠٠٣ ص ٥٥ .

البضائع ذات المنشأ الأردني الإسرائيلي من الرسوم الجمركية التي تفرضها الولايات المتحدة دون قيود. (١)

٢. توقيع اتفاقية الاستثمار مع الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧م : وقد جاءت نتوياً لجهود الأردن في الإصلاح الاقتصادي خصوصاً في مجال الاستثمار والجمارك ، والتوقيع على اتفاقية لاحقة لتنظيم التجارة والاستثمار ما بين البلدين في عام ١٩٩٩ ، وبالتالي زادت حجم الصادرات الأردنية بنسبة عالية حيث أصبحت عام ١٩٩٩ (٣٠.٧ إلى ٧٣.٣ عام ٢٠٠٠م وإلى ٦٧٣.٥ عام ٢٠٠٣م) ، فزادت فيه التعاملات التجارية بين البلدين نتيجة للعلاقات الاقتصادية التي (٢) أبرمها الأردن مع الولايات المتحدة ، والمتمثلة باتفاقية الاستثمار مع الولايات المتحدة ، الجدول التالي يبين فيه حجم المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة للأردن (١) .

جدول رقم (٣)

السنة	مساعدات اقتصادية (مليون دولار)	مساعدات عسكرية (مليون دولار)
١٩٩٩	٢٠٠	١٢٠
٢٠٠٠	٢٠٠	١٢٠
٢٠٠١	١٥٠	٧٥
٢٠٠٢	١٥٠	٧٥
٢٠٠٣	٤٠ + ٢٤٨ مساعدات إضافية	٤٠٦ + ١٩٨ مساعدات إضافية
٢٠٠٤	١٠٠ + ٢٤٨ مساعدات إضافية	٢٠٤

د. المتغيرات المجتمعية :

تأثر سلوك القرار الخارجي الأردني بالتركيبة السكانية للمجتمع الأردني المكون من شريحتين كبيرتين ، الأولى فلسطينية اضطرت إلى الهجرة القسرية من وطنها الأم فلسطين إثر الحروب المتتالية مع إسرائيل ، وهجرة العمالة من الخليج العربي إثر حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠م ، والشريحة الثانية السكان الأصليين في

(١) المرجع السابق ، ص ١٥٦ .

(٢) العلاقات الأردنية الأمريكية ، موقع وزارة الخارجية على الإنترنت ، ٢٠٠٥/٤/٧ www.mpa.gov.jo/ar/pages.php

شرق الأردن وتشكل حوالي ٥٠% بما فيهم ٢% من الشركس والشيشان (٢)، فالتركيب السكاني للأردن يعكس واقعاً اجتماعياً متنوعاً كمعظم مجتمعات المشرق العربي ، ومن الطبيعي أن تكون خصائصه العامة كذلك التي تتسم بها المجتمعات العربية ، فقد أثر ذلك العامل الديمغرافي على سياسة الأردن الخارجية فيما يتعلق بالقضايا العربية والإسلامية والدولية ، خاصة التي يرتبط بها فئات الشعب الأردني المختلفة (٣)، وخاصة الشريحة الفلسطينية ، فقد بذلت القيادة الأردنية جهداً كبيراً في تدعيم الوحدة الوطنية الأردنية للحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي الذي تخلخل بين الحين والآخر ، نظراً لطبيعة التعاون بين الثقافة السياسية والأيدلوجيا السياسية والاجتماعية لتركيب المجتمع الأردني ، ولتأكيد الشريحة الفلسطينية على انتمائها وولائها لهويتها الفلسطينية بالرغم من فقدانها للوطن الأم فلسطين . (٤)

هـ_ القدرات العسكرية : يقع الأردن في وسط منطقة مليئة بالأحداث والتغيرات وحالة من عدم الاستقرار ، خاصة وأن الأردن قد عانى من ذلك في فترات سابقة ، إبان المد القومي الذي اجتاح المنطقة العربية بعد النصف الثاني من القرن المنصرم . ولا يزال الأردن يعاني من تبعات القضية الفلسطينية والحرب الأمريكية على العراق، وحالة عدم الاستقرار في تلك المنطقة ، فتلعب القدرات العسكرية محدداً مهماً على الدوام سواء في حالات الحرب أو السلم، وتعد من أبرز المتغيرات المؤثرة في الحركة السياسية الخارجية لكافة الدول ، وتنقسم هذه القدرات العسكرية إلى: قدرات تتعلق بعدد الفرق والأسلحة ، وقدرات كيفية تتعلق بمستوى التدريب والخبرة والتماسك وبنوعية أنظمة التسليح . (١)

وتمارس القدرات العسكرية تأثيراً على السياسة الخارجية فقد تملك دولة جيشاً قوياً يساعدها على استخدامه كأداة لتنفيذ سياستها الخارجية ، كذلك تعد طريق

(١) نفس المرجع .
(٢) أمين مشاقبه ، السياسة الخارجية ودول الجوار ، أوراق المؤتمر الثاني ٣٠-٣١/٥/١٩٩٩ ، الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ .
(٣) أنور عبد الحفيظ المناصير ، دور القوات المسلحة في السياسة الخارجية الاردنيه ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ٢٠٠٣ .
(٤) أمين مشاقبه ، أوراق المؤتمر الاول ، مرجع سابق ٥٧

الحصول على السلاح من العوامل المؤثرة في سلوك السياسة الخارجية، فإذا كان التسلح معتمداً على الذات من خلال الإمكانيات والتصنيع المحلي بعيداً عن المساعدات الخارجية زاد ذلك من البدائل المتاحة أمام صانع القرار السياسي الخارجي ، وإذا كانت الدولة معتمدة على غيرها في الإمداد والتجهيز العسكري قلت قدرتها على تهيئته كقوة عسكرية فاعلة لاستخدامها لأغراض سياستها الخارجية .^(٢)

ويعد هذا المحدد هاماً جداً لصانع القرار السياسي الخارجي، لا سيما وأن الموارد الأردنية محدودة للغاية ، واعتمادها في مجال التسلح الحربي والعسكري على الخارج ،من خلال المنح المقدمة من الدول الصديقة والحليفة وخاصة الولايات المتحدة في الفترة الأخيرة ، وبمقارنة مع القوة العسكرية المجاورة، نجد أن الأردن من أقل الدول ميزانية للدفاع، ونجد أن إسرائيل أصبحت الدولة الوحيدة في المنطقة المالكة لأسلحة متطورة عدا عن قيامها بتصنيع تكنولوجيا الأسلحة المتقدمة على المستوى العالمي ، لما تملكه من ترسانة عسكرية ، وتقدم تكنولوجيا كبير جعلها في مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال ، وبالتالي أصبح الدور الذي يمكن أن يلعبه الجيش الأردني في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأردنية ضعيف على المستوى الإقليمي .^(٣)

جدول رقم (٤) (١)

الدولة	عدد القوات المسلحة لعام ١٩٩٠	ميزانية الدفاع
الأردن	٨٤.٢٥٠ ألف	٤٦٥.٧٠٠ مليون دولار
السعودية	٦٧.٥٠٠ ألف	١٤.٦٩٠ مليار دولار
سوريا	٤٠٦.٠٠٠ ألف	٢.٤٩٠ مليار دولار
العراق	١٠٠٠.٠٠٠ مليون	١٣.٣٠٠ مليار دولار
مصر	٤٥٠.٠٠٠ ألف	٤.٤٠٠ مليار دولار
إسرائيل	١٤١.٠٠٠ دون الاحتياط	٦.٣٢٠ مليار دولار

(١) أمين مشاقبة ، أوراق المؤتمر الاول، مرجع سابق، ص٧٧

(٢) نفس المرجع .

(٣) علي الدين هلال وبهجت قرني، مرجع سابق ، ص٣٥٢.

المطلب الثاني : المحددات الخارجية

النظام الدولي :

يعتبر النظام الدولي الحالي في بنية الهيكله وعدد وحداته والتوزيع الترتيبي للقوى فيه وأولوياته محددًا هامًا من محددات بنية القرار السياسي الخارجي لدول العالم عامة^(٢)، وبالتالي فإن فهم السياسة الخارجية لا يتم بمعزل عن فهم النظام الدولي ، فكلما زاد ضغط البيئة الخارجية على صانع القرار السياسي قلت البدائل أمام صانع القرار السياسي ، وكلما قل ضغط البنية الخارجية زادت البدائل المطروحة أمام صانع القرار السياسي الخارجي ،^(٣) فالدول الصغيرة والمتوسطة تكون أكثر قابلية للتأثر بالبنين الدولي من السياسات الخارجية للوحدات الكبرى أو العظمى .^(٤)

والأردن كغيره من بلدان العالم الثالث سيتأثر بالنظام الدولي وتقلباته ، وخاصة الدول العظمى فقد أثرت في السياسة الخارجية الأردنية ، من خلال علاقة التبعية القائمة بين الأردن وبين تلك الدول العظمى ، وذلك باستخدام الحوافز الاقتصادية والعسكرية والسياسية والتنموية ، التي تم الإشارة إليها في المتغيرات الداخلية إلى درجة اعتماد الاقتصاد الأردني على المعونات والمساعدات الخارجية الأمريكية ، ومع انهيار الاتحاد السوفييتي وانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم قلل ذلك من إمكانية استخدام الأردن الثنائية القطبية كوسيلة ضغط على أحد الأطراف وكعامل معزز لمقدرتها في صنع القرار السياسي الخارجي .^(٥)

(١) أسامه عيسى السليم ، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية ، مرجع سابق ، ص ٥٢.

(٢) هيثم حسن حسان ، مرجع سابق ، ص ٦٦.

(٣) أنور عبد الحفيظ المناصير ، مرجع سابق ، ص ٣٤-٣٥.

(٤) محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص ٢٧٦.

(٥) أمين مشاقبة ، السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار ، المؤتمر الثاني، مرجع سابق ، ص ٥٩.

تأثير الولايات المتحدة :

يعد الشرق الأوسط منطقة استراتيجية هامة للولايات المتحدة والتي تسعى إلى المحافظة على الأهداف الاستراتيجية فيه والتي تتمثل في :

١. تأمين مصادر النفط من خلال الهيمنة على دول الخليج العربي ، والتي تعتبر من أكثر دول الشرق الأوسط مصدراً لهذه الطاقة ، وتأمينه من أية عدوان يمكن أن يهدده .

٢. مكافحة الإرهاب والذي يعتبر دول الشرق الأوسط مصدراً مهماً له خاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ .

٣. حماية أمن إسرائيل ، والتي تعد الحليفة الاستراتيجية والمهمة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط .

وبالتالي كانت أفعال ونشاطات الولايات المتحدة لها تأثيرات كبيرة وواضحة على السياسات الخارجية لدول الشرق الأوسط ، وعملت كمقيد ومحدد لسياسات تلك الدول ومن ضمنها الأردن .^(٢)

وقد بدأ التأثير الأمريكي على الأردن واضحاً في أزمة الخليج الأولى والتي قال عنها جلالة الملك الراحل الحسين الأمر الذي أغرى أعداء أمتنا بممارسة الضغوط علينا لزعزعة مواقفنا القومية المشرفة، والتي سنظل نتمسك بها لأننا نحس بها وندركها تمام الإدراك ، ومن حقي كما هو من حقكم أن نتساءل لصالح من يترك الأردن معرضاً لهذه الضغوط التي نسجتها أيدي أعداء الأمة .^(٣)

وبالتالي كانت المساعدات الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة تستخدمها كأداة للتأثير على الدول المستفيدة منها^(٤) من خلال :

(٢) هيثم حسن حسان ، السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ، ١٩٩٠-١٩٩٨ ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٦٧ .

(٤) نبيل محمد النمل ، مرجع سابق ، ص ١٥١ .

١. رغبة التأثير في اتجاهات التطور السياسي ، وغير السياسي في البلدان التي تتلقى المساعدات لخدمة مصالح الولايات المتحدة الأمنية ، والاستراتيجية بعيدة المدى في البلد المستفيد وفي المنطقة المحيطة .
 ٢. حاجة الولايات المتحدة إلى التدخل في السياسة الاقتصادية للدول الأجنبية ، بما في ذلك مساعدة بعض القطاعات على حساب القطاعات الأخرى للتأكيد من اتجاه البلد المستفيد إلى تبني سياسة رأسمالية للاقتصاد الغربي .
 ٣. إنفاق الموارد يكون بغرض تحقيق وجهة النظر الأخلاقية من المساعدات الخارجية ، والمتمثلة بدعم حقوق الإنسان وتعزيز دور المؤسسات الديمقراطية وحماية الأقليات في الدول النامية .
- بدأت الولايات المتحدة مخططاتها تجاه المنطقة بالتعاون مع بريطانيا ، وبدأت الضغط على العراق بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ، والمطالبة بتخفيض عدد قواته العسكرية والتوقف عن تطوير أسلحته الكيماوية والجرثومية وعن مشروع تطوير الصواريخ الباليستية ، كما بدأت عملياً خنقه اقتصادياً وعزله سياسياً^(١)، وبدأ التدخل الأمريكي الغربي لتحقيق الأهداف المعدة سلفاً للاستيلاء على نفط المنطقة وتدمير القوة العسكرية العراقية .
- أدرك الأردن ظروف البنية الدولية وما جلبه إليه الموقف من حرب الخليج الثانية نتيجة موقفه السياسي المعارض للحرب على العراق في تلك الفترة ، خاصة أنها كانت مؤثرة على الأردن بشكل مباشر بعد أطراف العلاقة المباشرة للعراق والكويت ، وما تحمله الأردن من تبعات اقتصادية كبيرة نتيجة لوفود أعداد كبيرة إلى أراضيه . وتوتر العلاقة مع الولايات المتحدة والدول الكبرى في تلك الفترة وما أنتجته من نتائج خطيرة وصعبة على الأردن ، فقلصت حجم المساعدات المقدمة إليه وحوصر ميناءه في العقبة وغيرها من التهديدات الأمنية التي كانت تشكل للأردن خطراً كبيراً آنذاك .

(١) سهم عناد النوايسه ، القرارات الاستراتيجية في السياسة الخارجية الأردنية ، من عام ١٩٧٠ - ١٩٩٩ رسالة ماجستير الجامعة الاردنية ، غير منشوره ، ٢٠٠١ ، ص ١١٧ .

بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ بدأت الولايات المتحدة استراتيجية جديدة تجاه العالم ، واتجهت إلى مكافحة الإرهاب في شتى بقاع العالم ، وتأمين الحشد الدولي والإجماع الدولي لذلك، وبدأ الخطاب الأمريكي عالميا وموجها لجميع دول العالم باتخاذ مواقف محددة تجاه الإرهاب ، فقد صرح نائب وزير الخارجية الأمريكي عقب الأحداث أن الوقت قد حان لاتخاذ موقف سياسي ، ومن ليس معنا فهو ضدنا. وصرح وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت: أن المواقف تجاه الإرهاب أصبحت المقياس الذي تقاس بها العلاقة مع الولايات المتحدة (١) .

تأثر الأردن كغيره من دول العالم بهذا الخطاب الأمريكي الواضح والصريح باتخاذ موقف من مكافحة الإرهاب: فقد صرح جلالة الملك خلال لقاء مع شبكة الأخبار الأمريكية CNN بأن هذا الحرب معركة ضد الشر ، وأن تلك الأعمال التي حدثت بالولايات المتحدة ستكون يقظة للعالم لمحاربة الشر ، والإرهاب في مختلف بقاع العالم . وقد شدد الأردن على الانسجام مع الإجماع الدولي ، وابتعاده عن سياسة المحاور والعمل في الوقت ذاته بجهود دؤوبة مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية والمنطقة العربية لمواكبة التطورات والمستجدات الدولية الراهنة استنادا إلى سياسة الوسطية والاعتدال التي اعتمدها الأردن لسياسته ، وتعامله مع المحيط الخارجي ، وعلاقاته العربية والإقليمية والدولية(٢) .

(١) رانيا الزواهره وآخرون ، الحرب الأمريكية الجديدة ، المكتبة الوطنية ، ٢٠٠١ ، ص ٦٢ .
(٢) الرأي ، العدد ١١٣٣٨

المطلب الثالث : المحددات الإقليمية

البيئة الإقليمية وحالة التنافر العربي .

كانت أزمة الخليج الثانية من الأزمات التي غصت بالنظام الإقليمي العربي وترتب عليها نتائج كبيرة على النظام الإقليمي العربي ككل وعلى طبيعته وعلاقاته وتفاعلاته .^(١) بان زادت من حالة التنافر والانشقاق داخل هذا النظام وتباينت المواقف العربية من الأزمة حيث انقسمت دول النظام الإقليمي العربي في التعامل مع الأزمة إلى ثلاثة توجهات رغم إجماعها على قاعدة عدم قبول ضم الكويت للعراق بالقوة العسكرية . بحيث تمثل التوجه الأول في الاتجاه الداعي إلى تعريب الأزمة ومقاومة تدويلها وتركز التوجه الثاني على ضرورة تنسيق عربي ودولي لحل الأزمة أما التوجيه الثالث فكان تدويل الأزمة دون موقف عربي فعال^(٢) كان لهذه المواقف المختلفة من الأزمة أن زاد حدة التنافر الإقليمي العربي فقد كان لقرار مجلس الوزراء الخارجية للدول العربية السريع في دورة غير العادية المنعقد في القاهرة ١٩٩٠/٨/٣ والذي أدان فيه العدوان على الكويت ورفض أي آثار مترتبة عليه وبغالبية ١٤ صوت . إلا إن الأثر المباشر كان في بروز التباين في التصويت على المنعقد المؤتمر المنعقد في القاهرة ١٩٩٠/٨/٩ بمشاركة جميع الدول العربية باستثناء تونس حول إعطاء الجهود العربية للتسوية قبل تدويل الأزمة . فقد وافقت على القرار ١٣ دولة هي الدول الخليجية وسوريا والسودان والمغرب ولبنان وجيبوتي والصومال واعتضت العراق وليبيا وامتنعت الأردن والجزائر على التصويت وبالرغم من أن هذه الأزمة كانت عاملاً معزراً لبعض الدول العربية مثل مصر وسوريا لاستعادة مركزها الإقليمي وتعزيز أوضاعها الاقتصادية حيث ظهر تحالف جديد ضم مصر وسوريا ودول الخليج العربي من ناحية ثانية مثلت الأزمة مصدر ضغط لدول أخرى مثل الأردن بادراك الأردن لتأثير الأزمة السلبي على

(١) سهام عناد النوايسه ، مرجع سابق ، ١١٢ .

(٢) أسامه عيسى السليم ، مرجع سابق ، ١٥٨ .

حسابات التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط في ظل التغيرات التي شهدتها النظام الدولي وتأثيره على حالة النظام الإقليم العربي^(١) .
ومع نهاية عقد التسعينات أدرك كثير من الدول العربية انه لا بد من رفع الحصار الاقتصادي على العراق نتيجة لما يتكبده شعبة من خسائر مادية وبشرية جراء الحصار الجائر الذي فرض عليه وتعاونه الدائم مع فرق التفتيش الدولية لكن هذا التعاطف لم يرقى إلى إجراءات عملية تقوم بها الدول العربية ، ومع تجدد الخطر الأمريكي بإعلان انه من الدول الإرهابية والتي تهدد الأمن الإقليمي الأمريكي بحيث بدأت الولايات المتحدة الاستعداد لشن عدوان على الشعب العراقي .

انتظر العالم العربي العدوان الأمريكي المقرر بمزيد من القلق والاستسلام وكانت كل الأنظمة مهتمة ببقائها هي في الدرجة الأولى نظراً لان التصرف الأمريكي شكل تهديداً لم يسبق له مثيل لأنها^(٢) فتباينت مواقف الدول العربية من الأزمة تبعاً لعلاقتها مع الولايات المتحدة إلى ثلاث أقسام :-

١- قسم تعتمد على الولايات المتحدة في أمنها وحمايتها (دول الخليج) .

فأصبحت حرية الحركة لديها محدودة وبالتالي لم تكن هذه الدول الصغيرة مثل قطر والبحرين في مركز يؤهلها لمقاومة الضغوط الأمريكية والبريطانية فوافقت بتردد على استضافة أعداد ضخمة من قوات التحالف . فأدرجت الدعاية الغربية أن هذه الدول في لائحة المؤيدين لخيار الحرب في حين أنها كانت في الحقيقة عاجزة عن الوقوف في وجه الصيغة الأمريكية لدبلوماسية الدولة الأقوى بلا منازع^(٣) وقد قدمت للكويت جميع التسهيلات المادية والمعنوية للحملة العسكرية الأمريكية فوضعت المياه الإقليمية والمجال الجوي ونصف المساحة البرية للكويت تحت سيطرة القوات الأمريكية^(٤)

(١) المرجع السابق ص ١٥٨ .

(٢) جيف سيمونز ،عراق المستقبل ،دار السافي ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٢٧ ترجمة سعيد العظم . .

(٣) نفس المرجع ، ص ٢٢٧ .

(٤) نفس المرجع ، ص ٢٣٥ .

٢- قسم يعتمد على الولايات المتحدة في الحصول على المساعدات الاقتصادية وربما العسكرية مثل مصر والتي بدأت بالتحذير من مغبة قيام الولايات المتحدة بشن الحرب واللجوء إلى حل الأزمة عن طريق مجلس الأمن وان عواقبها ستكون كبيرة على المنطقة بأجملها وبذل الجهود الدبلوماسية من أجل منع الحرب .

٣- دول لا تعتمد على الولايات المتحدة مثل سوريا وليبيا ، فتمتع سوريا بمقعد عضوية غير دائم في مجلس الأمن أدى إلى إبراز الموقف السوري منذ بداية الأزمة العراقية فقد قدم وزير الخارجية السوري فاروق الشرع عدة مداخلات أمام مجلس الأمن امتازت بلهجة التحدي والهجوم بشكل فتح عليها باب من الاتهام الأمريكي البريطاني بدعم العراق ومنذ بداية الحرب اتهم عدد من المسؤولين الأمريكيين سوريا بتقديم معدات عسكرية إلى العراق وفتح الحدود أمام المتطوعين العرب في القتال ضد القوات الأمريكية (١) وحتى أن هذا القسم كان يدرك تماماً أن الحرب واقعته لا محال وأن الولايات المتحدة ستحدد مستقبل العراق. وهكذا في حين تعاونت المجموعة الأولى صممت المجموعتين الثانية والثالثة .

وشكلت إسرائيل إحدى المحاذير المهمة عند صانع السياسة الخارجية الأردنية، فإسرائيل دولة متفوقة عسكرياً تواجه الأردن على أطول حدود وخط تماس بينها وبين أي دولة عربية أخرى (١) ، وحالة الصراع والخوف من الجوار الإسرائيلي تعد من أبرز المتغيرات والمحددات لصانع القرار السياسي الأردني، بالرغم من توقيع اتفاقية السلام بينهما لعدة أمور :

١. عدم التوصل لحل شامل وعادل للقضية الفلسطينية بالرغم من مرور أكثر من ١٠ سنوات على توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية والقلق الدائم من الخوف من محاولات إسرائيلية لتصفية القضية الفلسطينية على حساب الأردن .

(١) ندوة ، الحرب على العراق ،مجلة دراسات شرق اوسطيه ،العدد ٢٣ ، ٢٠٠١ .

٢. التخوف الأردني من أي توتر عسكري في المنطقة من شأنه أن يؤدي إلى عدم الاستقرار واستغلال ذلك من قبل إسرائيل والقيام بعملية تهجير قسري للشعب الفلسطيني من أرضه .

٣. نقص المياه في الأردن، وما يعانيه من شح الموارد المائية، وحاجته إلى أخذ حصة من مياه نهر الأردن حسب اتفاقية السلام الموقعة بينه وبين إسرائيل.

(١) هيثم حسن حسان ، مرجع سابق ، ص ٧٢.

الفصل الثاني : دراسة حالتي الازمتين الأفغانية والعراقية .

المبحث الأول : الأزمة الأفغانية الأمريكية .

المطلب الأول : طبيعة الأزمة الأمريكية الأفغانية (الحرب على الإرهاب) .

يعتبر التوافق السياسي بين واشنطن وباكستان السبب في الإسراع بإظهار حركة طالبان إلى الوجود ، حيث اقتضت المصالح الأمريكية والباكستانية والتي رأت في حركة طالبان حاجزاً وسبباً لتحقيق أهداف هاتين البلدين⁽¹⁾ ، فقد كان لمصالح الولايات المتحدة الاقتصادية في بحر قزوين أهمية كبيرة بالنسبة للشركات الأمريكية ، حيث تم الاتفاق بين الشركات النفطية الأمريكية – والمستثمرة في أذربيجان بما يزيد عن ٦٠ مليار دولار، ووكالة الاستخبارات الباكستانية على ظهور حركة طالبان ، أو بأن تدفع هذه الشركات مبلغ مليارين من الدولارات لقاء ضمان نقل نفط بحر قزوين بأنابيب تمر من أفغانستان عند بدء مروره من الأراضي الأفغانية ، فالسياسة الأمريكية تجاه العالم تحكمها المصالح الاقتصادية والمالية بالدرجة الأولى ، واختيار وكالة الاستخبارات المركزية وهي الذراع الطويلة والسرية لتلك المصالح لحركة طالبان، لم يكن مصادفة ولا بترشيع من الاستخبارات الباكستانية بسبب الثوابت السياسية لنهج طالبان مع المؤسسة الباكستانية، بل كان نتيجة لأهداف استراتيجية متوافقة فيما بينها نذكر منها⁽²⁾ :

١- أن واشنطن أرادت نظاماً سياسياً بتوجه أصولي إسلامي قادر على إرباك النفوذ الروسي لحرمانه من نفط بحر قزوين .

٢- أرادت واشنطن من حركة طالبان أن تتولى استنزاف إيران من الشرق بهدف حرمانه من أية نفوذ سياسي في أفغانستان ، وإبعادها عن الاستفادة من نفط بحر قزوين .

٣- باعتبار طالبان يطرح شعار الدولة السنية الإسلامية أرادت أن تبعد أنظار المسلمين عن الصراع العربي الإسرائيلي .

(1) Rashid , Ahmed , Taliban , PanBooks , p.23.2001.

(2) عثمان العثمان ، الحرب الأمريكية ضد أفغانستان ، دار الوحدة ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢ ، ص ٨-٩ .

المطلب الثاني :خلفيات الأزمة

بعد وقوع أحداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ ، بدت القيادة الأمريكية حائرة في أمرها وفي حالة زعر من تلك الهجمات التي أصابت أمريكا، والتي أسفرت عن تدمير مبنى برجي التجارة العالميين وذهب ضحيتها الآلاف من الأبرياء ، حيث بدا الشارع الأمريكي غاضباً متأثراً وبذلك أعلن الرئيس الأمريكي بوش الابن بعد خمس أيام من الهجمات أن الولايات المتحدة في حالة حرب ، وقال: أن الإرهابيين نفذوا عملية حربية ضد الولايات المتحدة الأمريكية ، وأنا سنعثر عليهم وسنقودهم إلى القضاء . وبدأت بأخذ الموافقات على الحرب من مجلس الشيوخ والنواب . وأعلن الرئيس الأمريكي أن الحرب على الإرهاب ستكون حرباً عالمية ومشدداً على دعوة النظام الطالباني إلى تسليمه المسؤولين عن الحادث من تنظيم القاعدة . توالى ردود الفعل من قبل الإدارة الأمريكية ، فقد أعلن وزير الدفاع الأمريكي رونلد أن إدارة الرئيس بوش ستواصل استعداداتها لتوجيه ضربات حاسمة ضد الدول التي تدعم الإرهاب^(١).

المطلب الثالث : اتهام القاعدة وأسامة بن لادن عن تلك الهجمات .

ما أن حامت الشبهات حول العرب والمسلمين كمخططين ومنفذين للعمليات الهجومية ، حتى أعلنت لجان التحقيق الأمريكية أدلتها بعد استقراء أسماء الركاب في الطائرات ، حتى أعلنت الحرب على الإرهاب واتهمت المسلمين بتلك الهجمات، وتداعى المجتمع الدولي يعرض المساعدات العسكرية والمخابراتية على الولايات المتحدة ، وأعلن الرئيس الأمريكي نداء إلى العالم طالباً منه اتخاذ موقف واضح تجاه الإرهاب ، إما مع الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب؟ أو ضدها وفقاً للمعايير الأمريكية .

كان أسامة بن لادن أول المتهمين في التخطيط للهجمات ، وقد أعلنت لجان التحقيق أن الحادث يحمل بصماته، وأن نتيجة التحقيق أثبتت أن هنالك صلة بين المنفذين وبينه ، ليكون تنظيم القاعدة أول المستهدفين من هذه الحرب الجديدة^(١).

^(١)رانيا الزواهره ، وآخرون ، الحرب الأمريكية الجديدة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩-١٠ .

المطلب الرابع : أحداث ١١ أيلول وأثرها على أفغانستان :

نتيجة للأحداث التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية وما شكلته من تغير استراتيجي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، بدأت أصابع الاتهام تتجه إلى تنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن ، حيث بدأت حرب جديدة تقودها الولايات المتحدة تحت مسمى الحرب على الإرهاب ، وباعتبار أفغانستان ملاذاً آمناً لتنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية التي تدعي الولايات المتحدة وجودها في أفغانستان بدأت الولايات المتحدة حربها ضد أفغانستان ، للقضاء على تنظيم القاعدة، وتجفيف منابع الإرهاب ، وذلك حسب الإدعاء الأمريكي .

ولقد حددت الإدارة الامركيه أهدافها في ضرب قواعد الإرهاب واستئصال منابعه ، حيث بدأت الولايات المتحدة تعد العدة لتشن الحرب على أفغانستان ، وبدأت بإرسال أربع مجموعات من القوات الخاصة إلى أفغانستان لتكون طليعة إستخبارية قبل أن تبدأ الحرب ٧/١٠/٢٠٠١ .

وقد أعلن الرئيس الأمريكي في هذه الظروف حالة التأهب واستنفر ٣٦ قاعدة عسكرية أمريكية في أنحاء العالم ، وتم استدعاء خمسين ألفاً من عسكر الاحتياط، واعتمد الكونغرس ٤٠ مليار دولار لتغطية نفقات الحرب ، دون أن يعرف على وجه الدقة العدو الذي ستتوجه القوات إلى تدميره . فقد قال كولن باول : " إن الرد سيكون عسكرياً وآمل أن نتمكن من العثور على أهدافنا " .

وقد حددت أهداف الحملة العسكرية الأمريكية بما يلي^(١):

الهدف الأول : إسقاط نظام طالبان في أفغانستان والقضاء على تنظيم القاعدة المدعوم من النظام الأفغاني ، وقد اعتمدت الولايات المتحدة في تحقيق ذلك على القصف الجوي المكثف واستنهاض تحالف الشمال الأفغاني على حركة طالبان ، وقد تحقق ذلك دون الخسائر البشرية الكثيرة .

(١) نفس المرجع السابق ، ص ١٠٦-١٠٧ .

الهدف الثاني : القضاء على الجماعات التي تصفها بالإرهابية وضرب الدول التي تدعمها وإدراجها في اللائحة الأمريكية الخاصة بالدول الراعية للإرهاب ويعني ذلك توسع دائرة الحرب على الإرهاب حسب المنظور الأمريكي .

الهدف الثالث : التخلص من النظم السياسية في الدول المارقة وفقاً للمفهوم الأمريكي والتي ترى فيها خطراً على الولايات المتحدة وحلفائها .

الهدف الرابع : وهو الهدف الذي تغطي به الأهداف السابقة التي تظهر بالواجهة وهو : تطلع الولايات المتحدة إلى منطقة شرق آسيا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي وإلى ما تحقق من اكتشاف في مجال النفط والغاز في منطقة بحر قزوين^(٢).

المطلب الخامس : الموقف الافغاني من الازمة:

أبدت حركة طالبان استعدادها لمحاكمة المشتبه به الرئيسي في هجمات ١١ أيلول على الولايات المتحدة رجل الأعمال الإسلامي أسامة بن لادن ، وفق الشريعة الإسلامية إذا قدمت الولايات المتحدة طلباً رسمياً بذلك وقد قال سفير الطالبان لدى باكستان الملا عبد السلام ضعيف: أن الحركة مستعدة لمحاكمة ابن لادن في أفغانستان ، إذا تلقت طلباً رسمياً من الولايات المتحدة ، وأضاف: " أن أفغانستان تطبق الشريعة الإسلامية وهي المكان المناسب لمحاكمة ابن لادن " ورأى أن توقيفه ليست مشكلة إذا تقدمت الولايات المتحدة بأدلة ضده ، غير أن واشنطن سارعت إلى رفض عروض طالبان حيث أكد مسؤول في البيت الأبيض أن على حكومة طالبان أن تسلم ابن لادن مع كل تنظيم القاعدة المختبئين في أفغانستان .

وقال : أن إدارة الرئيس بوش تطالب طالبان بأن توفر للولايات المتحدة إمكانية

(١) هيثم الكيلاني ، على هامش الحرب الأمريكية على أفغانستان ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، العدد ١٨ ، السنة السادسة ، ٢٠٠١-٢٠٠٢ ، ص ٩٤-٩٥ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٩٥ .

الوصول التام إلى المعسكرات الإرهابية ، والإفراج عن كل المواطنين الأجانب المحتجزين هناك ^(١).

وقد كررت الحركة نفيها أن يكون أسامة بن لادن متورطاً في أحداث ١١ أيلول كما ذكر ذلك ابن لادن نفسه بأنه لم يقد بهذا العمل وأن من قاموا به بدوافع ذاتية عندهم ، وقد طالب أن تقدم الولايات المتحدة أدلتها لتورط ابن لادن في الحادث. وقام الملا عمر زعيم طالبان باستدعاء مجلس كبار العلماء في أفغانستان المكون من ألف عالم للتشاور في تسليم بن لادن أو إعلان الجهاد ضد الولايات المتحدة إذا قامت باعتدائها على أفغانستان ، وما لبث أن دعا مجلس العلماء أسامة بن لادن إلى مغادرة البلاد طواعية وبدون إجباره على ذلك ، لكن الولايات المتحدة رفضت هذا الاقتراح وطالبت بضرورة تسليم أسامة بن لادن ، فما كان من طالبان إلا أن أعلنت حمايته مهما يكن الثمن ، واستبعد الملا عمر اتخاذ أي إجراء قضائي ضد ابن لادن دون تسليم طالبان أدلة قاطعة تثبت تورطه ، وأنه في حالة وجود أدلة ضده فيجب تسليمه للمحكمة الأفغانية العليا ، وإفساح المجال للعلماء من ثلاث دول مسلمة ، ومن منظمة المؤتمر الإسلامي لمتابعة الإجراءات القضائية. إلا أن الرئيس الأمريكي حسم الموقف يوم ٢١ سبتمبر ٢٠٠١ في ضرورة تسليم طالبان لجميع مسؤولي القاعدة ، وأن تغلق معسكرات تدريب الإرهابيين وتسليم جميع الإرهابيين إلى السلطات المعنية ، وهدد الرئيس بوش النظام الأفغاني بقوله : " عليهم تسليم الإرهابيين وأن يتقاسموا معهم مصيرهم " ^(٢).

^(١) عابده العلي ، سري الدين ، الحرب الأمريكية على أفغانستان والعالم الإسلامي ، دار الهادي للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة ١ ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٥٨ .
^(٢) ابو بكر الدسوقي ، أمريكا والإرهاب الحرب والتداعيات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٦ ، ٢٠٠١ ، ص ١٠٤ .

المطلب السادس : التأييد الدولي للحرب الأمريكية على الإرهاب :

لقد تركت أحداث الحادي عشر من ايلول آثاراً سياسية كبيرة على المجتمع الدولي ، حيث نجحت الولايات المتحدة في إقامة تحالفٍ داعم لهجومها على أفغانستان وتنظيم القاعدة ، وقد استجابت مجموعة من الدول والمنظمات الدولية لدعوة الرئيس بوش في الانضمام للتحالف الأمريكي ، ومن بينها حلف شمال الأطلسي، ودول الاتحاد الأوروبي، وأعضاء منظمة الدول الأمريكية، ومجموعة دول جنوب شرق آسيا ودول منظمة الوحدة الأفريقية ودول الجامعة العربية ، ودول منظمة المؤتمر الإسلامي ، والجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي .

وقد أصدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع قراراً فرضت فيه على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منع سفر المتهمين بالإرهاب ، ومنع وصول الأموال إليهم وعدم تقديم أي مخططات ودعم لهم، والتعاون في تقديمهم للعدالة^(١).

وقد أصابت تلك الأحداث العالم بالدهشة والترقب حيث شاهد العالم صوراً حية للكارثة الأمريكية لأول مرة منذ الحرب العالمية .

استنفرت الدول الكبرى جيوشها ووضعت الدول أجهزتها الأمنية في حالة تأهب قصوى ، فأعلنت روسيا إدانتها للحادث وأكد الرئيس بوتن أن الاعتداءات ضد الولايات المتحدة تثبت أن على روسيا والولايات المتحدة أن تكونا قريبتين أكثر ، وعقد الاتحاد الأوروبي اجتماعاً استثنائياً على مستوى وزراء الخارجية للإعراب عن التضامن مع الولايات المتحدة ، وكذلك أعربت الدول الآسيوية عن تضامنها مع الولايات المتحدة^(٢).

(١) عبيده فارس ، تداعيات أحداث ١١ أيلول ، مجلة الدراسات شرق أوسطية ، العدد ٢١ ، السنة السابعة ٢٠٠٢ ، ص ١١٣-١١٤ .

(٢) أبو بكر الدسوقي ، أمريكا الحرب والتداعيات ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

وقد سارعت جميع دول العالم بتأييد القرار الأمريكي بالحرب على أفغانستان خاصة بعد إعلان أسامة بن لادن على قناة الجزيرة الفضائية مسؤولية تنظيم القاعدة بشكل ضمني عن تنفيذ تلك الهجمات (١).

المبحث الثاني :

البدائل المتاحة أمام صانع القرار السياسي تجاه أزمة الحرب على أفغانستان
(الحرب على الإرهاب) .

إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد الإرهاب جعل كثير من دول العالم تحدد موقفها اتجاه الإرهاب واتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاربته تبعاً للتغيرات التي حدثت في البيئة الدولية ، فتغيرت الاستراتيجية الأمريكية في كثير من القضايا الدولية ومن ضمنها الحرب على الإرهاب وبالتالي اعتبرت الدول العربية والأردن من الدول الموجه إليها الخطاب الأمريكي باتخاذ مواقف تجاه الحرب على الإرهاب .

وفيما يلي نستعرض لأهم البدائل المتاحة أمام صانع القرار السياسي الأردني تجاه الأزمة والمكاسب والخسائر التي تتحقق على كل بديل ومن ثم نستعرض الموقف الأردني للأزمة :

المطلب الاول : الوقوف ضد الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب

(المكاسب على المستوى الأمني والسياسي)

١ . محاولة إبعاد الحرب عن دولة إسلامية ، والتي من شأنها أن تمتد إلى دول إسلامية أخرى في ضوء الخطاب الأمريكي العالمي ، وتوجيه أصابع الاتهام إلى المسلمين باتهامهم بالإرهاب والذي من شأنه أن يمدّ الحرب إلى أكثر من دولة إسلامية .

(١) عثمان العثمان ، الحرب الأمريكية ضد أفغانستان ، مرجع سابق ، ص ٩٨ .

٢. محاولة تدعيم الوحدة الإسلامية في مواجهة الأخطار التي تحدد بها جراء الحرب الأمريكية على الإرهاب .

حيث يمثل احتلال أفغانستان بداية لسيطرة أمريكية كاملة على منطقة الشرق الأوسط والعالم، فالولايات المتحدة تتطلع إلى منطقة شرق آسيا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي خاصة بعد الاكتشافات في مجال النفط والغاز في منطقة بحر قزوين ، والتي تشير إلى أنها ترقد فوق خزان قد يفوق ما هو موجود في خزانات أرضية أخرى^(١) ، وبالتالي فالولايات المتحدة تخطط لإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة الجديدة في وسط آسيا ، وفقاً للمصالح الاستراتيجية الأمريكية وبشكل يؤدي إلى بقاء القوات الأمريكية في بعض أجزائها فترة طويلة ، فإن أي اعتداء على بلد إسلامي من شأنه أن يمتد إلى بلدان أخرى تقع ضمن دائرة المطامع الأمريكية المعلنة وتتجه الولايات المتحدة لتحقيق أغراضها من ذلك عن طريق الدعوى بمحاربة الإرهاب في جميع أنحاء العالم خاصة وأن الخطاب الأمريكي عالمي ، ولا توجد دولة محصنة من العقاب الأمريكي إذا ما أثبتت الولايات المتحدة علاقتها بالإرهاب وفقاً للمعايير الأمريكية .

٣. تشكيل رأي عام إسلامي مناهض للحرب على أفغانستان من خلال الترويج بأن الحرب ليست من أجل أغراض مكافحة الإرهاب ، بل من أجل الوقوف والسيطرة على هذه المنطقة المهمة استراتيجياً من العالم والمتوقع لها مستقبلاً كونها قريبة من بحر قزوين والذي بدأت الاكتشافات النفطية تتزايد فيه .

الخسائر على المستوى الأمني والسياسي :

١. اتهام الاردن الذي وقف ضد الحرب على الإرهاب بالإرهاب ، وبالتالي يتعرض لحملة أمريكية لمواجهة الإرهاب ، فبعد أحداث ١١ أيلول بدأ الخطاب الأمريكي عالمياً وموجهاً إلى جميع دول العالم باتخاذ مواقف مناهضة للإرهاب ، فقام مساعد وزير الخارجية الأمريكية ، بقراءة قائمة

(١) تقارير ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، العدد ١٨ ، شتاء ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ص ٩٦ .

من الأعمال على مسامع المبعوثين الدبلوماسيين العرب ، والذي طلب منهم أن تقوم دولهم باعتقال ومقاضاة الإرهابيين الموجودين على أرضهم .
وقد قامت الولايات المتحدة بتصنيف ثلاث دول في العالم بدول محور الشر الإرهابية ، والتي من شأنها أن تهدد الأمن والسلم الدوليين وهي إيران وكوريا الشمالية والعراق ، فقد قامت الولايات المتحدة بخلق الذرائع للنظام العراقي السابق كونه لم يتعاون في مجال الإرهاب ، واعتبرته الولايات المتحدة من الدول الإرهابية والمساندة للإرهاب ، وتقديم الدلائل الكاذبة أمام مجلس الأمن بعلاقة هذا البلد مع تنظيم القاعدة ، وهي ادعاءات أثبتت عدم صدقيتها .

٢. استخدام إسرائيل كورقة ضغط على الأردن ، لا سيما وأنها تبحث عن ذريعة للقيام بأية أعمال من شأنها تصفية القضية الفلسطينية على حساب الأردن ، أو القيام بعملية تهجير قصري للفلسطينيين إلى الأراضي الأردنية.
٣. اتهام الأردن بمساندة المنظمات الفلسطينية والتي تعتبرها الولايات المتحدة منظمات إرهابية ، وبالتالي إعطاء الذريعة المناسبة لإسرائيل بأن تقوم بعمليات عسكرية ضد الأردن وخاصة في مناطق التماس والتي تشكل أهم الموارد الاقتصادية للأردن ، فهناك منطقة الأغوار وميناء العقبة وغيرها من المنشآت .

٤. التدخل في الشؤون الداخلية للأردن ، بحجج مثل حقوق الإنسان ، مكافحة الإرهاب ، حماية الأقليات وغيرها من الحجج ، والتي من شأنها تهديد أمن واستقرار الأردن .

٥. فقدان الضغط الأمريكي في عملية السلام باعتبار أن الولايات المتحدة هي الدولة الراعية للسلام ، وبالتالي خسارتها من شأنه أن يؤدي إلى تجميد عملية السلام ، والانفراد الإسرائيلي بالفلسطينيين ، وفقدان الأردن قوته لدعم الفلسطينيين المستمر في المحافل الدولية وعند الإدارة الأمريكية والرامي

إلى حل القضية الفلسطينية باعتبارها نقطة مفصلية في أمن واستقرار المنطقة ومن ضمنها الأردن .

٦. فقدان الدعم السياسي الأمريكي للأردن من خلال الإشادة بالأردن كدولة مكافحة للإرهاب وتسعى إلى السلم والأمن في المنطقة .

٧. العزلة السياسية على المستوى الدولي ، لا سيما وأن الخطاب الأمريكي عالمياً ، وقد أبدت جميع دول العالم تعاطفاً كبيراً ، فقد عبرت كثير من الدول في العالم عن تضامنها مع الولايات المتحدة ، وشجبها وإدانتها لهذه الاعتداءات الإرهابية .

٨. تضيق هامش المناورة أمام صانع القرار السياسي الخارجي لتحسين صورة العرب والمسلمين أمام الرأي العالمي ، نتيجة للحملة الأمريكية على الإرهاب وما تضمنته من اتهام مباشر للعرب والمسلمين ، ووصفهم بالإرهاب ، وتوضيح صورة الإسلام الحقيقي لجميع أنحاء العالم ، والقائم على التسامح والأخلاق الحميدة والسعي إلى السلام والأمن الدولي .

٩. توجيه حملة إعلامية أمريكية والتي من شأنها أن تقوم بتفليق الاتهامات الكذابة والخداعة لتثويبه صورة هذا البلد أمام العالم والرأي العام العالمي واتهامه بالإرهاب تمهيداً لاتخاذ إجراءات عقابية بحقه .

على المستوى الاقتصادي :

المكاسب :

وقوف الأردن إلى جانب أفغانستان وضد الولايات في حربها ضد الإرهاب لا يجدي نفعاً من الناحية الاقتصادية للأردن كون بلداً مثل أفغانستان فقير جداً ومنهك اقتصادياً ولا يملك أي قدرة اقتصادية للدفاع عن نفسه ، أو لتأمين احتياجات مواطنيه الأساسية وبالتالي لا توجد مكاسب اقتصادية من هذا البديل.

الخسائر :

١. التهديد بالعقوبات الاقتصادية على الأردن من عدة جوانب :

أ. قطع المساعدات الخارجية المقدمة للأردن ، فمن المعروف أن الأردن يحصل على مساعدات اقتصادية مستمرة مقدمة من الولايات المتحدة خاصة بعد الدخول بالتسوية السلمية مع إسرائيل وتوقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل والتي بموجبها زادت المساعدات الخارجية المقدمة للأردن ، والتي تعد محورياً هاماً بالنسبة لصانع القرار السياسي الأردني كونها تدخل في الموازنة العامة للدولة .

ب . مواجهة فرض حصار اقتصادي جراء هذا الموقف من الحرب على الإرهاب، والمعروف أن الولايات المتحدة تتجه كثيراً لاستخدام العقوبات الاقتصادية على دول كثيرة نتيجة لمواقفها المتعارضة مع السياسة الأمريكية في المنطقة ، فقد تقوم بتلفيق الاتهامات إلى الأردن ، والتي من شأنها أن تؤدي إلى إصدار قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات اقتصادية ، وقد قامت باستخدام هذه الورقة ضد العراق وليبيا في السابق .

المطلب الثاني : الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب

المكاسب على المستوى الأمني والسياسي :

١. ضمان عدم قيام إسرائيل بأي عدوان من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار في الأردن ، وذلك باعتبار أن الولايات المتحدة الدولة الوحيدة القادرة على ضبط إسرائيل بعدم قيامها بأية إجراءات من جانب واحد من شأنها أن تؤدي إلى عملية تهجير قسري للفلسطينيين من أراضيهم .

٢. محاربة المنظمات الإرهابية والتي تعتبر مصلحة أردنية بالدرجة الأولى كون الأردن قد عانى من هذه الظاهرة فترة طويلة في إشارة أنه قام بتفكيك العديد من التنظيمات الإرهابية ، وإحالة منتسبيها إلى القضاء ، وبالتالي فإن محاربة الإرهاب يعد مصلحة أردنية .

٣. تحريك عملية السلام المتوقفة في المنطقة منذ انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ ، والضغط على إسرائيل لتطبيق القرارات الدولية بهذا الشأن، ووضع الولايات

المتحدة أمام مسؤولياتها تجاه عملية السلام المتوقفة خاصة وأن الولايات المتحدة تسعى للحصول على تغطية عربية وإسلامية لحربها ضد الإرهاب طالما أن هذه الحرب ستكون ضد دولة إسلامية .

٤. حشد الدعم اللازم للقضية الفلسطينية ، وقضايا المنطقة ، وضرورة التفريق بين الإرهاب والمقاومة ، وعدم الازدواجية في المعايير في التعامل مع قضايا المنطقة ، والمعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني نتيجة للاحتلال الإسرائيلي ، وما يسببه من مآسي للشعب الفلسطيني .

٥. عدم ربط الإسلام بالإرهاب ، وبالتالي محاربة ما هو إسلامي وفي ذلك قامت حرب إعلامية كبيرة على العرب والمسلمين بعد أحداث سبتمبر ، واعتبار أن كل ما هو إسلامي إرهابي ، وبالتالي لا بد من تحقيق مكاسب سياسية في نشر تعاليم الإسلام ، وعدم ربط الإسلام بالإرهاب، وترويج الإسلام وتعاليمه على المستوى الدولي المتمثل بنبذ العنف ، وإدانة مثل هذه الأحداث وعدم إجارتها.

الخسائر على المستوى الأمني والسياسي :

١ . مواجهة الأردن عداءً من قبل منظمة القاعدة ، وبعض الجماعات الإسلامية المتطرفة ، والتي قد ترى في وقوف الأردن إلى جانب الولايات المتحدة دافعاً أو ذرائع لشن هجمات على مواقع أجنبية في هذا البلد انتقاماً منه ، أو لإجباره على التراجع عن مساندة ودعم الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب ، خاصة وأن الحكومة الأردنية قامت بالكشف عن مجموعة من العمليات الإرهابية .

ففي عام ١٩٩٤م تم الكشف عن شبكة تضم ٢٥ عضواً يمولها السعودي محمد جمال خليفة صهر أسامة بن لادن ، وكانت تخطط لاغتيال رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي . وفي عام ١٩٩٧ وضعت السلطات الأردنية يدها على شبكة أخرى تدعى باسم الإصلاح والتحدي التي يمولها أبو قتادة عمر أبو عمر . وقد قامت كذلك الحكومة بالكشف عن مجموعة من الشبكات الإرهابية بعد أحداث

الحادي عشر من أيلول كانت تريد القيام بعمليات إرهابية لزراعة الأمن والاستقرار في الأردن (١).

٢. تنظيم المظاهرات والاحتجاجات من قبل التيارات الإسلامية والسياسية قد تكون على المستوى المحلي بقيام بعض التيارات الإسلامية والسياسية بتنظيم المظاهرات والاحتجاجات نتيجة لقيام الولايات المتحدة بهذه الحرب ، والتذمر الشعبي من وقوف الأردن بجانب الولايات المتحدة إذا ما اتخذت ذلك القرار خاصة وأن البلد المستهدف إسلامي ، وسيتعاطف معه الشعب المسلم في جميع أنحاء العالم .

على المستوى الاقتصادي :

المكاسب :

١. زيادة المساعدات الاقتصادية المقدمة إلى الأردن ، وذلك بتقديم المساعدات النقدية والعينية وإبرام اتفاقيات بالتعاون المشترك في المجال الاقتصادي والتي من شأنها أن تؤدي إلى جلب مزيد من الاستثمارات ورؤوس الأموال خاصة وأن الأردن يشهد في هذه الفترة حركة إصلاح اقتصادية واسعة ، لذا لا بد من توفير كافة الجهود لتحقيق تقدم اقتصادي يعطي الأردن قدراً من الاعتماد على نفسه في ظل الظروف الدولية والإقليمية الغير مستقرة .
٢. تفعيل اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين والتي من شأنها أن تجلب إلى الأردن الكثير من الاستثمارات الخارجية بسبب الإمتيازات التي تقدمها للأردن من توفير فرص تصدير المنتجات إلى الولايات المتحدة دون قيود جمركية مفروضة على البضائع .
٣. حث الدول الأوروبية واليابان على زيادة تقديم المساعدات إلى الأردن سواء كانت فنية أو منح، وترويج الأردن إعلامياً بتوفير كافة الأجواء الملائمة للاستثمار في الأردن .

(١) المشاهد السياسي، العدد ٢٩٩ ، السنة السابعة ، كانون أول ٢٠٠١ ، المجلد السابع ، ص ٢١ .

٤. زيادة تنشيط السياحة الأردنية على مستوى العالم بترويج البلد من خلال توفر الأمن والاستقرار فيه مقارنة بالدول المجاورة وبالتالي زيادة عدد الوفود السياحية والتي من شأنها أن تعود بالنفع على المردود السياحي .

المطلب الثالث : الوقوف على الحياد

يعتبر هذا البديل مستبعداً في هذه الأزمة كون الخطاب الأمريكي الموجه للعالم كان واضحاً إما مع أو ضد وبالتالي استخدام هذا البديل سيعتبر من قبل الولايات المتحدة بأنه ضدها ، خصوصاً وأن البيئة الدولية السائدة تتجه إلى الوضوح الدائم في محاربة الإرهاب وإعلان كثير من دول العالم ومن ضمنها الدول العربية الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب .

المطلب الرابع : الموقف الأردني من الحرب على أفغانستان (الحرب على الإرهاب

(

يعتبر الأردن من الدول التي عانت من ظاهرة الإرهاب مبكراً ، والتي انعكست على نموه الاقتصادي إضافة إلى الخسائر المادية والبشرية التي لحقت به. وقد كان من الدول الأوائل التي نبهت وحذرت من تزايد نشاطات الإرهاب داخل المنطقة والعالم . ففي قمة شرم الشيخ عام ١٩٩٦م والتي عرفت بقمة صانعي السلام نبه الملك الحسين طيب الله ثراه إلى مسألة الإرهاب وتبنى أسلوب واقعي ومتوازن لمكافحة الإرهاب والتوصل إلى آلية دولية لتعريفه ومن ثم العمل على توفير الآليات والأدوات لاجتثاثه^(١).

بعد وقوع الأحداث الإرهابية في الولايات المتحدة والتي عرفت بتفجيرات ١١ أيلول اعتبرت نقطة تحول في السياسة الأمريكية تجاه العالم والتي اتجهت إلى مكافحة الإرهاب في شتى بقاع العالم وتأمين الحشد الدولي والإجماع الدولي لذلك. بدأ الخطاب الأمريكي موجهاً لجميع دول العالم باتخاذ مواقف واضحة تجاه

(١) نبيل محمد يوسف التل ، مرجع سابق ص ٢٦ .

الإرهاب . فقد صرح نائب وزير الخارجية وليام بيرز: " أن الوقت قد حان لاختيار موقف ومن ليس مع الولايات المتحدة فهو ضدها " . وقال وزير الخارجية الأمريكية كولن باول عن التحالف ضد الإرهاب: " أصبح علامة مميزة وأسلوباً جديداً تقاس به العلاقة وهو ما نستطيع أن نعمله " (١).

وقد طالبت واشنطن الدول العربية بتحديد موقفها من الانضمام لتحالف مناهضة الإرهاب ، فقد قرأ مساعد وزير الخارجية الأمريكي أمام المبعوثين الدبلوماسيين قائمة من الأعمال التي من المتوقع أن تقوم بها دولهم ضد الإرهاب بما فيها اعتقال ومقاضاة الإرهابيين الموجودين على أرضهم (٢).

تأثر الأردن كغيره من دول العالم بهذا الخطاب الأمريكي الواضح والصريح باتخاذ موقف من مكافحة الإرهاب ، فقد صرح جلالة الملك عبد الله الثاني في مقابلة أجرتها مع جلالته شبكة الكوابل الإخبارية " CNN " ٢٠٠١: أنا متفائل جداً فهذه معركة قائمة منذ زمن طويل، ونحن في هذا الجزء من العالم نعيش في الخنادق لقتال هذا الشر منذ عقود طويلة ، واعتقد أن تلك الأحداث الفظيعة التي غصت بنيويورك ستكون صرخة توقظ العالم كله، وتدعو الشعوب لتوحيد الجهود في سبيل مكافحة الإرهاب وأنا متفائل لأن الجرائم البشعة التي وقعت في الولايات المتحدة قد غصت بأفئدتنا جميعاً في العالم كله . وقد كان الملك عبد الله الثاني أول حاكم يزور الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ أيلول ، فقد بحث مع الرئيس بوش الجهود المبذولة لإطلاق تحرك دولي لمواجهة الإرهاب بكافة أشكاله وأنواعه الذي أكد الزعيم أن يتنافى مع جميع القيم الإنسانية والتعاليم الدينية ويشكل خطراً على جميع شعوب العالم . وشدد الملك على وقوف الأردن إلى جانب الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لمحاربة الإرهاب الذي يتنافى مع القيم الإسلامية وتعاليم الدين الحنيف (٣).

(١) رانيا الزواهره ، مرجع سابق ص ٦٣ .

(٢) الرأي العدد ١١٣٣ ، ١٦ أيلول ٢٠٠١ .

(٣) رانيا الزواهره ، وآخرون ، مرجع سابق ص ٨٣ .

كذلك أعربت الحكومة الأردنية باسمها واسم الشعب الأردني عن إحساسها بالألم والحزن إزاء ما جرى، وأكدت أن موقف الأردن الذي عبر عنه جلالة الملك وقت حدوث الأعمال الإرهابية ضد الأهداف المدنية في الولايات المتحدة هو ثابت ولن يتغير في رفض وإدانة مثل هذه الأعمال .

واعتبر الأردن الحرب في أفغانستان في إطار الحرب على الإرهاب والقاعدة، وقد أعرب عن تأييد واضح للحرب الأمريكية على الإرهاب وأبدى مساعدة حيال ذلك .

ومع بداية الهجمات الأمريكية على أفغانستان والقاعدة أعرب السفير الأردني لدى الولايات المتحدة مروان المعشر في حديث لشبكة التلفزة الأمريكية ABC أن الأردن يؤيد الخطوة الأمريكية البريطانية بالهجوم على القوات الإرهابية في أفغانستان، وبين أن الأردن تعاون بصورة وثيقة مع الولايات المتحدة خلال الأسابيع التي سبقت الهجوم^(١) .

الأسباب التي انطلقت منها الأردن لتأييد الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب

١. الانسجام مع الإجماع الدولي لمكافحة الإرهاب والمنظومة الدولية بقيادة الولايات المتحدة وابتعاده عن سياسة المحاور والعمل في الوقت ذاته بجهود دؤوبة مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية والمنطقة العربية لمواكبة التطورات والمستجدات الراهنة استناداً إلى سياسة الوسطية والاعتدال التي اعتمدها الأردن لسياسته وتعامله مع المحيط الخارجي وعلاقاته العربية والإقليمية والدولية .

٢. تعامل الأردن مع الولايات المتحدة كصديق وليس كدولة عظمى قدمت له الدعم والمساندة على مدار السنين فإلخسائر التي لحقت بالولايات المتحدة من جراء الهجمات الإرهابية فادحة سياسياً ومعنوياً واقتصادياً وعلى الأردن المساهمة في إعادة ترتيب الأولويات ليشمل الجهد العالمي محاربة جذور

(١) الرأي ، العدد ١١٣٥٢ ، ٨ ، ١٠ / ٢٠٠١ .

الإرهاب^(١). وأن موضوع الإرهاب يحتاج إلى جهد سياسي وعسكري واستخباري ومالي وفي نفس الوقت عدم إغفال المواضيع السياسية والاضطرابات والنزاعات الموجودة في العالم ، فالقضية الفلسطينية تشكل أهمية خاصة للأردن وأن الاحتلال الإسرائيلي هو جوهر التوتر في المنطقة^(٢).

٣. المعركة مع الإرهاب ستكون طويلة وستستمر لعدة سنوات ، في حين سيكون هنالك التزام دولي ودائم للتعامل معه بما يضمن محاصرته^(٣).

وبالتالي لا بد من وضع أطر محددة لتحديد مفهوم الإرهاب والذي ينبغي على الدول التعامل معه ولا بد من التفريق بين الإرهاب والمقاومة خاصة في ضوء ما يشهده الشعب الفلسطيني من اعتداءات مستمرة عليه وضرورة التفريق بين الإرهاب والمقاومة وعدم الخلط والازدواجية في المعايير .

٤. هنالك فرصة للعرب لطرح قضاياهم من جديد على أساس أن بعض الممارسات قد تكون من بين أسباب بروز الإرهاب وتحديد الممارسات الإسرائيلية والانحياز الأمريكي إلى إسرائيل . وبالتالي لا بد من تنبه الولايات المتحدة لممارساتها تجاه العالم العربي والقضية الفلسطينية بالخصوص، وضرورة إحياء عملية السلام من جديد في سبيل إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ، والذي من شأنه أن يحد من وتيرة العنف والرد المقابل تجاه السياسة الأمريكية في المنطقة .

٥. عدم ربط الإرهاب بالإسلام ، فقد جاء التأكيد الأردني على لسان جلالة الملك والحكومة الأردنية . ففي لقاء جلالة الملك مع المسؤولين الأمريكيين خلال أول زيارة له للولايات المتحدة بعد أحداث أيلول بين أن الإسلام ينافي كل الأعمال الإرهابية .

(١) الرأي ، العدد ١١٣٢٨ ، ٢٤ ، ٩ ، ٢٠٠١ .

(٢) الأسبوع العربي ، العدد ٢١٩٠ ، تشرين أول ، ٢٠٠١ .

(٣) نفس المرجع .

٦. تعزيز الجبهة الداخلية : المصلحة الوطنية تتقدم على أي اعتبار، وتقتضي توحيد الجبهة الداخلية لمواجهة تداعيات الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة . ففي لقاء رئيس الوزراء علي أبو الراغب مع أمناء الأحزاب أكد أن موقف الأردن ثابت في مكافحة الإرهاب، لأنه عانى على سنوات طويلة من الإرهاب والأحداث الإجرامية التي طالت رموزه الوطنية ومواطنين أبرياء . وأن الأردن لا يتعرض لأيّة ضغوطات من أجل مكافحته . وقد عبرت الفعاليات الحزبية عن ارتياحها للإجراءات الحكومية باعتبار أمن واستقرار الأردن في هذه الظروف فوق كل اعتبار خاصة في ظل المستجدات الإقليمية والدولية والتي تزيد من الحاجة إلى تماسك وطني وراء رؤية موحدة إزاء المخاطر المحدقة بالمنطقة بعد أن دخلت منعطف يصعب على دولة أو شعب أن يقف بعيداً عن استحقاقات المرحلة المقبلة^(١).

الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمكافحة الإرهاب :

في الوقت الذي تشهد العديد من دول العالم الثالث عموماً والمنطقة العربية خصوصاً ثورة تشريعية تهدف إلى وضع تشريعات جديدة وتعديل تشريعات قائمة من أجل التعامل مع الأحداث والمستجدات لا سيما فيما يتعلق بالإرهاب^(٢)، ففي هذا الإطار اتخذ الأردن عدة إجراءات على ثلاث مستويات :

١. على مستوى التشريعات :

قامت الحكومة الأردنية بتاريخ ٨ تشرين أول ٢٠٠١ بإصدار قانون معدل لقانون العقوبات الأردني ، وقد فرضت بموجبه عقوبات مشددة على أي فعل أو عمل يعد في نظر القانون من الأعمال الإرهابية، واشتمل هذا القانون أيضاً على نصوص تجرم وتعاقب الأشخاص الذين يشكلون عصابات ومجموعات بقصد

(١) الرأي ، العدد ١١٣٣٥ ، تاريخ ٢١ أيلول ٢٠٠١ .

(٢) الأسبوع العربي ، العدد ٢١٩٣ ، تشرين أول ٢٠٠١ .

إجرامي أو إرهابي كما تساوي العقوبة على هذه الجرائم بعقوبة الأشخاص الذين يقدمون المساعدة والدعم لهذه المجموعات .

٢. على مستوى الإجراءات التنفيذية :

في أعقاب صدور قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بمكافحة الإرهاب وبشكل خاص القرار رقم ١٣٧٣ قامت الحكومة الأردنية باتخاذ سلسلة من الإجراءات التنفيذية على ضوء ما جاء في هذه القرارات ، وقد أصدرت تعليمات إلى كافة البنوك العاملة في المملكة تتضمن التقييد بفحص حسابات عملائها والتأكيد من تجميد الأرصدة عند طلب الحكومة انسجاماً مع القرار، وتضمنت أيضاً تعليمات خاصة بمكافحة غسل الأموال .

وفي مجال إصدار البطاقات الشخصية أعطيت التعليمات ليتم إصدارها وفقاً للمعايير الدولية لمنع تزييفها . وتقوم الأجهزة الأمنية الأردنية بإجراء عمليات لتبادل المعلومات الاستخباراتية بما يخدم مكافحة الإرهاب مع العديد من الدول الصديقة ومع الانتربول، كما تجري بعض تلك العمليات ضمن اتفاقية ثنائية للتعاون الأمني .

٣. على مستوى المعاهدات :

انضم الأردن للعديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالإرهاب الدولي ومكافحته .

المبحث الثالث: الأزمة العراقية الأمريكية .

المطلب الأول :طبيعة الأزمة .

ترجع جذور الأزمة بين الولايات المتحدة والعراق إلى عام ١٩٩٠ نتيجة قيام العراق بغزو الكويت ، وقد أخذت المشكلة في تلك الفترة طابع دولي ، حيث استطاعت الولايات المتحدة إصدار قرار من مجلس الأمن يجيز باستخدام القوة لإخراج العراق من الكويت ، وحضيت تلك الحرب الأمريكية على العراق بغطاء الشرعية الدولية ومشاركة العديد من دول العالم ووقوفها إلى جانب دول الحلفاء آنذاك .

وقد فرض على العراق نتيجة لتلك الحرب عقوبات اقتصادية صارمة . تمثلت بالحصار الاقتصادي الذي فرض عليه من قبل الأمم المتحدة بقرار من مجلس الأمن والمتعلق بحرمان العراق من القدرة على تطوير أسلحة نووية ، وصدرت قرارات متتالية من مجلس الأمن الدولي متعلقة بنزع العراق لأسلحته وتقليص قدراته العسكرية التقليدية، وإنهاء قدراته فوق التقليدية ، وبدأ نظام من التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل التي تدعي الولايات المتحدة بأن العراق يمتلكها، في تلك الحقبة . فبعد حرب تحرير الكويت بدأ الشعب العراقي يعاني من تبعيات الحصار الاقتصادي المفروض عليه، وشهد تخلفاً في شتى ميادين الحياة ، التعليمية، الصحية ، الاجتماعية ، الخ ، وكنتيجة لذلك الحصار أصبح العراق رهينة لقرارات مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة .

طيلة فترة تسعينات القرن الماضي تعرض العراق لهجمات من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا بحجج عديدة ، وافتراءات تفرضها هذه الدول على مجلس الأمن الدولي بدعوى عدم تعاون العراق مع فرق التفتيش الدولية ، انتهاك العراق لحظر الطيران المفروض على شماله وجنوبه من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا ، أضف على ذلك فقد توفي أكثر من مليون عراقي بينهم (٥٦٧) ألف طفل كنتيجة مباشرة للعقوبات حسب تقرير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة " الفاو "

في تقريرها عام ١٩٩٥ عن المأساة المتعاضمة للمدنيين العراقيين ، وكذلك توفي في شهر كانون الأول ٢٠٠١ قرابة (١٥) ألف عراقي نتيجة لنظام العقوبات بينهم أكثر من (٧) آلاف طفل دون سن الخامسة من العمر بسبب أمراض بسيطة العلاج في ظل الظروف العادية ، وأبلغت بغداد الأمم المتحدة بعد شهر واحد أن ١.٦ مليون عراقي قد توفوا بأمراض تعذر علاجها بسبب الحصار^(١) وفيما يخص النظام الإقليمي العربي فإن غزو العراق للكويت أطاح بالمبادئ الرئيسية التي كانت تحكم عمل النظام العربي وتعمل على تحقيق حد أدنى من اللحمة الداخلية له ، فقد جاء الغزو كتعبير قاس عن الإطاحة بعمل النظام العربي وخروجاً على قواعده القومية الذي رتب بدوره خروجاً آخر تمثل في استدعاء القوات الأجنبية ليس لحل مشكلة الغزو فقط ، بل لحماية مبدأ السيادة الذي انتهك لكثير من دول المنطقة ، وأصبحت المشكلة العراقية ليست مشكلة عربية بل مشكلة ذات طابع دولي إقليمي، بحيث أصبحت عوامل التحكم بمساراتها لم تعد عربية بل دولية في المقام الأول ، وكان الدور العربي من قبل بعض أطراف النظام أو من قبل مؤسسة عمل النظام (الجامعة العربية) غالباً ما يأتي وفق طابع رمزي .^(٢)

وقد ظلت المشكلة العراقية في السنوات التي سبقت الحادي عشر من سبتمبر محصورة في دائرة محددة المعالم وهي توقف عمل المفتشين الدوليين ، وعدم قبول العراق القرار رقم ١٢٨٤ الذي شكل لجنة " الأنموفاك " للرقابة والتحقيق، ومطالبته الدائمة برفع العقوبات باعتبارها أنه تجاوب تماماً مع القرارات الدولية السابقة واستجاب لكل شروطها ، وفي أفضل الأحوال في الموقف العراقي كانت هنالك إشارات عديدة بأن العراق يمكن أن يقبل عودة المفتشين الدوليين وفق ضمانات وضوابط معينة تراعي سيادته وأمنه على أن يكون واضحاً حتى يتم رفع العقوبات وفي أي فترة زمنية لا سيما إذا ما انتهت لجنة التفتيش إلى التأكد التام من خلو

(١) جيف سيمونز، عراق المستقبل، مرجع سابق ص ٣٢-٣٤.

(٢) حسن أبو طالب ، المشكلة العراقية والنظام الإقليمي العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٠، ٢٠٠٢، ص ٩٩.

العراق من برامج وأسلحة الدمار الشامل^(١) ، تغيرت الظروف الدولية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتغيرت السياسة الأمريكية في المنطقة والعالم وبالتالي تغيرت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق وبدأت الولايات المتحدة تتحدث عن حرب جديدة من نوع جديد وهي الحرب على الإرهاب، واعتبار أن العراق من الدول الداعمة للإرهاب، وتصنيفه من دول محور الشر الإرهابية التي تهدد أمن وسلامة الولايات المتحدة بحسب المزاعم الأمريكية .

المطلب الثاني : المتغيرات التي أثرت في طبيعة الأزمة العراقية .

١ . أحداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ .

استيقظ العالم في ١١/٩/٢٠٠١ على نباء ارتطام طائرة بمركز التجارة العالمي في نيويورك، وللوهلة الأولى كان الاعتقاد سائداً أن الأمر لا يتعدى حادث طيران عرضي سببه طائرة فقد طيارها السيطرة عليها ، وما لبثت الشكوك تبدلت بعد اصطدام طائرة أخرى بالبرج الثاني لمبنى مركز التجارة العالمي .
فقد ألفت هذه الأحداث التي تمت في غضون ساعة ونصف ، بظلالها على كل التطورات الدولية والإقليمية، وشكلت الحرب على ما سمي بالإرهاب منعطفاً حاداً في مجرى العلاقات السياسية الدولية ، بحيث أبدت كل دول العالم تعاوناً وتعاطفاً مع الولايات المتحدة في كثير من الأحيان .^(٢)

فيما قبل هذه الأحداث كانت السياسة الرسمية الأمريكية وفقاً لإدارة بوش مزيجاً من سياسات لاحتواء والردع والتي تعود إلى حقبة الرئيس كلنتون ، وسياسات هجومية سياسية ، رمزية تعلق برغبة دون أن تتحول إلى قرار في تغير نظام صدام حسين ، فبعد هذه الأحداث تغير الأداء الأمريكي كلية ، إذ تقلصت سياسات الاحتواء والردع وأصبح الهدف واضحاً وهو تغيير النظام العراقي تماماً وبناء ما سمي بعراق جديد ديمقراطي وسلمي أكثر إفادة لشعبه وللمنطقة وللأمن والسلم

(١) المرجع السابق ، ص ٩٩ .

(٢) تقارير ، تداعيات الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، السنة السابعة ، العدد ٢ ، ٢٠٠١ ، ص ١١٣ .

الدولي ، (١) وتذهب الولايات المتحدة إلى أن العراق يفرض تهديداً على أمنهم ، وهذا التهديد - حسبما يزعم - خطير إلى حد يتطلب توجيه ضربة عسكرية استباقية لحماية الولايات المتحدة والمجتمع العالمي على نطاق واسع ، والمملكة المتحدة تشارك في هذا التصور ، وسوف نشير إلى عاملين وثيقي الصلة بتطور المشكلة العراقية .

الأول : بروز قضية الإرهاب كوجه يكاد يكون وحيداً للسياسات الأمريكية الدولية (٢)، وقد أسست الولايات المتحدة تقسيم جديد للتحالفات الدولية ، حيث أعلن الرئيس الأمريكي عن تقسيم العالم إلى قسمين ، أحدهما مع الولايات المتحدة وآخر ضدها ، فقال في خطابه الذي وجهه إلى الكونغرس الأمريكي في ٢١/٩/٢٠٠١ : " إننا سنحارب الإرهابيين وسنضطرهم إلى التنقل من مكان إلى آخر، إلى أن لا يكون أمامهم ملاذاً ومستقر وسلاحق الأمم التي تقدم العون أو الملاذ الآمن للإرهاب ، على كل أمة وكل منطقة أن تتخذ قراراً الآن إما أنكم معنا أو أنكم مع الإرهابيين " ، وقد خص الرئيس الأمريكي كل من العراق وإيران وكوريا الشمالية بوضعها محور الشر (٣)، وقد كانت تلك بداية من الرئيس الأمريكي بمحاولة ميدانية لربط العراق بما جرى في نيويورك وواشنطن ، برغم عدم توفر أي نوع من الأدلة على ذلك .

الثاني : تبلور سيادة نزعة عسكرية هجومية في التحركات الأمريكية تجاه قضايا دولية عدة ومن بينها القضية العراقية ومن خلال ربط هاذين العاملين مع الاستعداد المسبق لإدارة بوش للتخلي التام عن سياسات الاحتواء والردع والتحول إلى سياسات هجومية تجاه العراق، أصبحت المشكلة العراقية موضوعاً يتجاوز كثيراً مسألة الالتزام والانصياع الكامل للقرارات الدولية ، بحيث تحولت القضية من وجهة النظر الأمريكية ذات صلة بالحرب على الإرهاب والتخلص من النظم المارقة التي تسعى وفقاً للمنظور الأمريكي إلى امتلاك أسلحة دمار شامل والتي من شأنها تهديد الأمن والسلم العالميين .

(١) د. حسن أبو طالب ، المشكلة العراقية والنظام الإقليمي العربي ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

(٢) نفس المرجع ، ص ١٠٠ .

(٣) تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول ، مرجع سابق ، ص ١١٤ ، ١١٥ .

٢ . مصادر الطاقة لدى العراق :

أعلنت وزارة الطاقة الأمريكية أن كميات النفط التي ستستوردها الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٢٥ ستشكل حوالي ٧٠% من مجمل الطلب الداخلي الأمريكي ، وبما أن العراق يمتلك من بين الدول الإحدى عشر الأعضاء في منظمة أوبك ثاني أكبر احتياطي ثابت من النفط في العالم^(١)، شكل ذلك دافعا قويا لدى الإدارة الأمريكية بالسيطرة على النفط العراقي خاصة بعد فوز جماعة شركات البترول والغاز " المحافظين الجدد " في الانتخابات الأمريكية ، وخلال جلسات الاجتماع حول العراق التي عقدتها لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي يوم ٣١ تموز/ يوليو والأول من آب أغسطس ، ذكر العضو المخضرم والممثل للحزب الجمهوري السيناتور ريتشارد لوغار " ولاية رودابلاندا": " لسوف ندير شؤون النفط ، لسوف نديرها جيدا وسوف نصنع مالا، لسوف يساعدنا هذا في دفع نفقات إعادة تأهيل العراق لأن المال هناك "^(١)ومن المفيد لوأشنتن إتاحة الفرصة لشركاتها لإعادة تأهيل صناعة النفط العراقية التي ستكلف حوالي ٥٠٠ بليون دولار بعد أن دمرتها ثلاث عشر سنة من الحرب والقصف والعقوبات ، وأن تتمكن من إدارة الاقتصاديات المختلفة في المنطقة ذات التأثير في القضية العراقية ، وكلما زادت واشنتن نفوذها ووسعت نطاقه أصبحت أكثر قدرة على حصر أعباء الديون والتعويضات التي تنقل كاهل الاقتصاد العراقي المشلول، ولم يكن لدى الولايات المتحدة أي حافز على تحقيق هذا العباء ما دام صدام حسين باقيا في السلطة ، عدى على ذلك فقد كان الاقتصاد الأمريكي معثرا في مسيرته: وكانت شركات أمريكية كبرى غارقة في عمليات فساد، وأصبح الحديث عن وقوع انكماش اقتصادي في عهد حكومة الرئيس بوش ، وبالتالي حرب جديدة ستعود بالنفع على الاقتصاد الأمريكي ، ولم يكن هناك شك لدى كثير من المحللين الاقتصاديين بأن الإنفاق العام سيزداد ، ولم يكن من الجائز في إطار ما قد يعتبر نمطا للتفكير

(١) عراق المستقبل ، جين سيمونز ، مرجع سابق ، ص ٣١٤.

الاجتماعي الاقتصادي الأمريكي ، طرح أي اقتراح بأن الأنفاق العام قد يتعزز عن طريق استثمار الأموال في المدارس والمستشفيات وهكذا وبالتالي حسب بوش ومستشاروه أن الحرب استثمار جيد، وأن الزيادة في أسعار البترول إبان الحرب لا تكون ضارة (٢)

٣ . إدارة الرئيس بوش الابن :

لقد كان صناع السياسة الرئيسيون في إدارة الحكومة الأمريكية الحالية مشتركين في حرب بوش الابن الأولى في الخليج عام ١٩٩١ ، ويمكن تفسير ذلك لماذا تأخذ الحكومة الأمريكية " قانون تحرير العراق " الذي أصدره الكونغرس في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨ بطريقة حرفية أكثر مما كانت تفعل إدارة كلينتون ، هذا القانون يدعو إلى تغيير النظام الحاكم في العراق ، وسياسة الاحتواء من الداخل التي كانت فيهم في ظل الرئيس كلينتون قد أصبحت سياسة " احتلال من الخارج في ظل الرئيس بوش (٣)، وأن تظل أمريكا في حالة هلع واحتراس هو المحور المركزي في خطاب بوش عن حال الاتحاد في كانون الثاني ٢٠٠٢ والذي يبين فيه أن الحملة الأمريكية ضد الإرهاب لا بد وأن تشن وهي قد بدأت فعلاً ولكنها لا تزال في بداياتها وأنها قد لا تنتهي في زمننا ولكن يجب أن تشن في زمننا ، وبذلك تم اختلاق الكثير من سيناريوهات الخوف نتيجة لأحداث ١١ أيلول بحيث أصبح اصطلاح الإرهاب يحل محل الشيوعية كوصمة سائدة تلتصق بكل من يناهض الهيمنة الأمريكية، وأصبح معيار لامتحان الولاء ، والتعاون، والخير، والشر، وسوية النفس، وأصبح محلاً للتمييز بين الصديق والعدو ، وقد لعب مستشاري بوش ومعظمهم من مخضرمي عهد ريغان دوراً بارزاً في عقيدة بوش وتفكيره بعد الحادي عشر من سبتمبر، والذين يؤمنون إيماناً لا يتزعزع باستخدام القوة وقائياً بغض النظر عن الدليل أو الذريعة (١)، وقد تخطى الرئيس بوش الرئيسين اللذين سبقاه في التأكيد على إطلاق العنان للقوة غير عابرة بالدبلوماسية

(١) تقرير ، العراق ، أربع أسئلة وأربع إجابات ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٨٥ ، ٢٠٠٢ ، ص ١٩٥ .

(٢) جيف سيمونز ، عراق المستقبل ، مرجع سابق ، ص ٣٢٦ .

(٣) تقرير ، العراق أربع أمثلة وأربع إجابات ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ .

والتحالفات، وهذا ما يفسر تدميره بلدين منعكس القوى ، هما أفغانستان والعراق ويهدد بتوسيع حملته وفق قائمة طويلة ممن يسميهم " محور الشر " فنائب وزير الدفاع الأمريكي بول ولفيتز أضاف: رؤية بوش لا ريب فيها، قائمة على التسليم بأن الحرب لا تحتاج إلى دليل قاطع فالتأكيد يجب أن يركز على النيات والقدرات والذي كان أحد موقعي بيان ١٩٩٨ الموجه إلى الرئيس كلينتون والذي كان يحض على الحرب على العراق ، فهو يرى أن لا حاجة إلى دليل إذا كنا نعرف النيات والقدرات ، فهذا الترتيب لحسابات الحرب وتحليل ربحتها وخسارتها أصبح مقبولاً لدى حلقة الصقور المناصير لإسرائيل^(٢)، وقد ارتبطت بالتعصب شبه الديني لنشر طبيعة هؤلاء في الديمقراطية والخط المميت بين قتال مبرر ضد الإرهاب واستراتيجية لتغيير نظام حاكم بالنسبة إلى حكومات تعد معادية لأمريكا بصورة شديدة العدوانية^(١) ، هي المكونات الرئيسية التي شكلت الإدارة الأمريكية لمقاربة بشأن التحضير للحرب ضد العراق واحتلاله .

٤ . المشهد السياسي في الشرق الأوسط :

لقد أدى التدهور الشديد للصراع الإسرائيلي والفلسطيني في مسار الأشهر التي لحقت انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ إلى زيادة حدة التماسك بين الحكومات العربية ، إن الشهادة التي تعكسها التغيرات في السياسة داخل الجامعة العربية قد أصبحت واضحة في البيان الختامي لقمة بيروت آذار ٢٠٠٢ لقد اختتم برفض الحرب ضد العراق البلد الشقيق ، ومنذ ذلك الوقت وكل الحكومات بما فيها الكويت والعربية السعودية قد أعلنت مراراً معارضتها لمواجهة عسكرية مع العراق ، وما يتصوره من معايير مزدوجة في التعامل مع صراعين رئيسيين في الشرق الأوسط ، المسألة الفلسطينية والعراق كذلك لم يعد من الممكن لأطول من هذا إخفاء أن الولايات المتحدة قد أخطرت بأن الاتفاقيات بشأن وجودها العسكري في الشرق الأوسط لم

(١) Jeffrey Greelmin , Collecting the Anti – Terror Coalition , Policy Review , number 109 .2001.

(٢) نصير عاروري ، حرب جورج دبليو بوش بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة ، مجلة المستقبل ، العدد ٢٩٧ ، ٢٠٠٣ ، ص ١٦، ١٨، ١٣.

تعد تأخذ مأخذ التسليم ، وقد أضاف هذا بدوره عاملاً مهماً على إدخال تغييرات حول السياسة الأمريكية تجاه العراق . (٢)

٥ . اعتبار العراق من دول محور الشر الإرهابية :

هجمات ١١ أيلول أفرزت " محور الشر " وأضافت إلى جدول الأعمال مسألة تهديد أسلحة الدمار الشامل للأمن الأمريكي ، علماً بأن بوش لم يفلح بشق النفس في أن يبرهن على وجود علاقة منطقية بين دول مثل كوريا الشمالية والعراق وإيران وبين الهجوم على البرجين (٣)، أن مشكلة بوش مع محور شره هي مشكلة ذات طبيعة سياسية ومن الصعب إدراجها مع أي مسائل جنائية قد تتطلب تحرك الشرطة ، لكن فبركة الحقائق صارت تميز أسلوب عمل مساعدي بوش وبلير الذين لم يترددوا في أن يقدموا إلى الأمم المتحدة وثائق مزورة ومنتحلة ، وحاولت كل الولايات المتحدة وبريطانيا إنشاء علاقة كاذبة بين صدام حسين وهجمات ١١ أيلول بتلقيها أدلة على قيام العراق بعقد صفقة يورانيوم مع النيجر، وعلى وجود شبكة دولية تابعة له عبر التلاعب بتقرير صحفي (٤)، وعليه استهدفت المخططات الأمريكية العراق من خلال الحديث الدائم حول نظامه السياسي، ووصفه بالديكتاتورية، وانعدام الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقيامه بتطوير واستخدام أسلحة دمار شامل ضد شعبه وضد الدول المجاورة، وعدم قبوله عودة لجان التفيتش، وعدم تعاونه مع الأمم المتحدة، والتزامه في تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة ، في هذه الأثناء أعلنت الإدارة الأمريكية فشل سياسة الاحتواء المزدوج (٥)، وأكدت بأنه وعلى الرغم من الحصار المفروض على بغداد إلا أنها قامت بتطوير الأسلحة النووية وحاولت بناء ما دمر من معامل ومشاكل ومختبرات نووية وبناء

(١) نفس المرجع ، ص ١٩٥ .

(٢) تقرير ، العراق أربع أمثلة وأربع إجابات ، مرجع سابق ص ١٩٥-١٩٦ .

(٣) Praful Bidwai , " machines ead " Hindusean Times . 22/3/2001.

<http://www.hindustatimes.com/181-2/86/7.00/20001.htm>

(٤) نصير عاروري حرب جورج دبليو بوش بين مركزية الخوف وعولمة الإرهاب ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

(٥) Arther Lowvie , United State policy in the persia caulf Domestic basic of contanence .p.137. chica 40.2001

الأسلحة الكيماوية والبيولوجية متذرة بطرد العراق لجان التفتيش الدولية عام ١٩٩٨ .

ففي ظل هذه التداعيات الأمنية الدولية وضعت واشنطن العراق في دول محور الشر الإرهابية التي تسعى جاهدة إلى تطوير منشآتها النووية في سبيل امتلاك أسلحة دمار شامل وأعلنت سياستها اتجاه العراق لتحقيق الأهداف التالية: (١)

١. إحكام الحصار على العراق ومنعه من تطوير وامتلاك أسلحة نووية .

٢. تدمير أسلحة الدمار الشامل الواقية المزعومة .

٣. تعزيز سياسة أمن إقليمية تضمن السلوك العراقي الإقليمي وتمنعه من التمدد. وسعت الولايات المتحدة إلى سياسة واضحة وهي شن حرب على العراق والبحث عن مبررات تضيي الشرعية على مثل هذه الحرب وكان الخطر الذي شكله العراق من المنظور الأمريكي لامتلاكه أو سعيه لامتلاك أسلحة دمار شامل يشكل ذريعة ومبرراً لشن العدوان عليه، وانتهى الأمر من قبل الولايات المتحدة إلى إصدار رقم ١٤٤١ وما احتواه من شروط ومطالب قاسية فإن العراق أعلن موافقته على القرار وعودة المفتشين إلى العراق من جديد . (٢)

٤. تبني الولايات المتحدة إجراءات أمنية وقائية ضد العراق بعد الحادي عشر من سبتمبر .

٦ . تقويض جهود المفتشين الدوليين .

لم يثبت أن العراق حاز أو طور أسلحة دمار شامل منذ خروج مفتشي الأسلحة التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٩٨ ، وكان الهدف الرئيسي تأمين تحقيق دولي من نزع أسلحة العراق من خلال إعادة عمل المفتشين الدوليين ولكن المخاوف تتجه إلى أنه لو عاد المفتشون الدوليون فإن ذلك لن يثني الأحداث الأمريكية عن شن حربها على العراق وهذا ما تحقق فعلاً ، حيث أوضح وزير الخارجية كولن باول أن الولايات

(١) عبيدة فارس ، تداعيات الحادي عشر من أيلول ،مجلة دراسات شرق أوسطية ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .
(٢) محمد عبدان ، تداعيات الهجمة الأمريكية البريطانية على العراق ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، العدد ٢٣ ، ٢٠٠٣ ، ص ٩٩ .

المتحدة عازمة على خوض حرب مهما يجري للمفتشين : " بصرف النظر عما يفعله المفتشون هي أن شعب العراق وشعوب المنطقة ستكون في حالة أفضل مع نظام مختلف في بغداد والولايات المتحدة تحتفظ بخيارها لتفعل ما تعتقد أنه سيكون ملائماً لترى ما إذا كان تغيير النظام ممكناً " (١)، وقد سعت الولايات المتحدة جاهدة لعرقلة عمل المفتشين الدوليين، وفرض شروط تعجيزية يعجز العراق عن الاستجابة إليها ، ولقد نشر المسؤولون العراقيين ضمانات تفيد بأن الولايات المتحدة ستلغي الحملة العسكرية إذا تعاونت بغداد مع مفتشي الأسلحة ، ورفضت الولايات المتحدة أن تستجيب لذلك مقوضة جهود المفتشين . وعلى مدار أكثر من شهرين من عودة المفتشين استمروا في البحث عن أسلحة الدمار الشامل المزعومة ، التي يحتمل أن يكون العراق قد قام بتطويرها وإخفائها واستعانت اللجنة بشكل غير مسبوق بالمعلومات الاستخباراتية الأمريكية لإرشاد اللجنة إلى مخابئ الأسلحة التي يحتمل أن يكون العراق قد طورها ، وقد قدم العراق تقريراً عن ١٢ ألف صفحة لخص فيه نشاطاته المتعلقة بتصنيع أسلحة الدمار الشامل ، والالتزام بقرارات وقف إطلاق النار الصادرة عن مجلس الأمن بعد إنهاء حرب الخليج الثانية ١٩٩١ ، وقد قامت الولايات المتحدة بسحب التقرير في سابقة وصفها الأمين العام للأمم المتحدة بأنها خطيرة ومقلقة ، ومع مرور الوقت من عمل المفتشين، وعدم وجود أية دلائل تفضي إلى أن العراق يمتلك أسلحة نووية شاملة، بدأت الولايات المتحدة في عجلة من أمرها وأنها لا يمكن أن تنتظر شهوراً طويلة ريثما يقوم المفتشون بتقديم تقارير نهائية عن أسلحة العراق ٣٠

وبدأت بحملة دبلوماسية لإصدار قرار من مجلس الأمن يدين العراق ويفوض الولايات المتحدة ومن معها للقيام بعمل عسكري ضد النظام في بغداد .
وشكل معسكرين من مجلس الأمن معسكر الولايات المتحدة وحلفائها بريطانيا ومعسكر كلاً من فرنسا وألمانيا وروسيا الراض إصدار قرار جديد من مجلس

(١) نفس المرجع ، ص ٩٩-١٠٠ .

(٢) محمد عبدان ، تداعيات الهجمة الأمريكية البريطانية في العراق ، مرجع سابق ، ص ٩٩-١٠٠ .

الأمن وإعطاء الفرص للمفتشين للقيام بمهامهم ، وشهد مجلس الأمن عدة لقاءات صاخبة دافع كل طرف عن وجهة نظره، وبدا واضحاً أن الأمر يسير نحو طريق مسدود، وإصرار كل جانب على موقفه الذي يراه صائباً^(١) وبذلك اتجهت الولايات المتحدة وبريطانيا ضاربة بعرض الحائط المجتمع الدولي والتحضير لشن العدوان على العراق دون غطاء شرعي دولي .

٧ . الحرب الوقائية الأمريكية :

أعلنت الولايات المتحدة استراتيجية جديدة من أجل هيمنة دائمة على العالم وقررت استخدام القوة للقضاء على التحديات بحيث تبقى للولايات المتحدة سيادة مطلقة ، وبدأت تفرع طبول الحرب لتعبئة الناس من أجل الحرب على العراق ، وقد عبر كل من جورج بوش وتوني بلير عن احتقارها الشديد للقانون الدولي والمؤسسات الدولية في قمة جزر الازورعشية الغزوة ، وإصدار إنذار لا للعراق ولكن لمجلس الأمن أن يقوم بالتزاماته تجاه العراق، وإنها ستقوم بالتزاماتها تجاه العراق ، وأعلن أن لدى الولايات المتحدة تخويلاً مطلقاً باستخدام القوة للدفاع عن أمنها القومي المهدد بالعراق مع صدام من دونه ، إن الاستراتيجية الأمريكية تخولها بشن حرب وقائية ضد من يهدد أمنها^(٢) ، أن عقيدة بوش الجديدة تسوغ التدخلات العسكرية بأنها حروب وقائية لا يحرمها القانون الدولي باعتبارها لازمة لتفادي الخطر المحتمل فالتبريرات التي تقدمها الولايات المتحدة هو حقها الطبيعي في الدفاع عن نفسها ضد التهديد العراقي الوشيك الذي يستهدف أمنها والذي تمثله ترسانة أسلحة الدمار الشامل العراقية التي يمتلكها ، ومدعوماً من تيار غربي يزعم بصحة وممارسة الدفاع عن النفس^(٤) . والواقع أن الإدعاء بمشروعية الدفاع الوقائي عن النفس للرد على خطر وشيك الوقوع أو على تهديد بالعدوان والذي تدعي

^(١) نفس المرجع ، ص ٩٩-١٠٠ .

^(٢) نعوم تشومسكي ، الحرب الوقائية الأمريكية ، مجلة المستقبل ، العدد ٢٩٧ ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٦-٣٧ .
^(٤) “ Complete text of bashs west point west Adress “ Newsmax wires and Newsmaxcune 2002. <<http://www.nesmax.com/archives/articles/2002/6/2>.

الولايات المتحدة الأمريكية بأن برامج وأنشطة العراق التسليحية تجسده هو طرح غير مقنع، ويفتقر إلى أي أساس قانوني سليم ، ويرى المحافظيون الجدد أن الأوضاع بعد ١١ أيلول مشحونة بخطر داهم لا ريب فيه، وأن الولايات المتحدة لا بد وأن تقوم بالتزاماتها بالحفاظ على أنها التوحي ، فعقيدة بوش تؤكد على الحاجة إلى أن تنفرد بتحديد العدو، وإلى معاقبة المعتدي المعارض على الولايات المتحدة، وأن تكون البادئة بتوجيه ضربة من حيث لا تحتسب وفي أي مكان من العالم ، فلا يمكن كسب الحرب على الإرهاب بالاقصرار على الدفاع فيجب نقل ساحة المعركة إلى حيث يوجد العدو، وبحيث تعطل خطته ومواجهة أسوأ الأخطار قبل أن تقع .

إن أمن الولايات المتحدة تتطلب إعادة صياغة للقوة العسكرية التي تقودها قادة خلال دقيقة إلى أن تضرب في أي بقعة من العالم .

فعقيدة الحرب الوقائية تؤكد على ضرورة العمل بسرعة ، لهذا فهي تجعل المشاورات في الكونغرس والتشاور مع الحلفاء أو مع محامي القانون الدولي ، أمراً غير عملي مضجراً ومعوفاً ليس هناك وقت لدراسة المعاهدات والمواثيق الدولية وتقدير أثرها في الضربات الوقائية^(٢) .

المطلب الثالث : الحرب الأمريكية على العراق دون الشرعية الدولية :

شنت هذه الحرب على العراق خلافاً لميثاق الأمم المتحدة الذي أعطى للدول حق الدفاع عن النفس إذا ما تعرضت إلى اعتداء مسلح عليها أو تعرضت إلى تهديد وشيك، وهي شروط لا تتوفر في حالة العراق حيث لم يقم باعتداء مسلح على الولايات المتحدة أو بريطانيا . كما أنه لا يمثل تهديداً وشيكاً لها ، كما تشن هذه الحرب دون موافقة مجلس الأمن وبعد أن فشلت في الحصول على تحويل منه لمثل هذه الحرب^(٣) .

فضلاً عن ذلك فإن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة كانت صريحة في اشتراطها لوقوع عدوان مسلح إذ تقول : " إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء

(٢) نصير عاروري ، حرب جورج بوش الوقائية ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

(٣) خير الدين المحتسب ، الحرب الأمريكية على العراق ، مجلة المستقبل ، العدد ٢٩٠ ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٩ .

الأمم المتحدة " فهذه الحالة الوحيدة التي تبرر ممارسة حق الدفاع عن النفس وتكسبه طابع الشرعية ، الذي تدعي الولايات المتحدة أن العراق يهدد أمنها الإقليمي ، فالعدوان الذي يبرر أعمال تدابير الدفاع عن النفس ينبغي أن يصل إلى درجة استخدام القوى المسلحة ، وهذا معناه أن حق الدفاع الشرعي يبقى معطلاً ما لم يصل الأمر إلى حد الاعتداء المسلح ، اشترطت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٣٣١٤ في ١٤ كانون الأول ١٩٧٤ ثلاث معايير لكي يكتب كعدوان، المعيار الأولي كون العدوان ينبغي أن يستهدف إقليم الدولة أي وحدة ترابها ومعيار الأسبقية أي أن يكون العدوان سابقاً على فعل الدفاع عن النفس، ومعيار الخطورة أن أعمال القوة يجب أن تكون على درجة كبيرة من الخطورة (١) فجميع هذه المعايير لا تنطبق على العراق ، وذلك لعدة اعتبارات (٢).

١. أن التأويل الواسع والمنحرف من قبل الولايات المتحدة لحق الدفاع عن

النفس يتناقض مع العرف الدولي والمواثيق والتعهدات الدولية .

٢. أن لجوء الولايات المتحدة الوقائي إلى القوة ضد العراق يتعارض مع أحكام

المادة ٥١ من الميثاق؛ فهذه المادة نصت على الحق الطبيعي في الدفاع عن

النفس في حالة تعرضت أحد أعضاء الأمم المتحدة لاعتداء مسلح تكون قد

رفضت صراحة فكرة الدفاع الوقائي .

٣. ومبرر الخطر والتهديد المزعوم لا ينطبق على العراق؛ لأنه لا يشكل أية

تهديد خطير لأمن الولايات المتحدة كما أنه لم يتم تقديم أي دليل علمي على

علاقة هذا التهديد (الخطر العراقي) المفترض بالخطر الذي يشكله ما

تسميه الإدارة الأمريكية بالإرهاب الدولي ، إضافة إلى ذلك فإن فرق التفتيش

لم تثبت امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ، فالعراق وبعد العقوبات

القاسية والحصار الجائر الذي فرض عليه منذ عام ١٩٩١ أصبح محددًا بكل

(١) Nagerdra Singh, Nuclear weapons and International Law, Newyork: praegar-1989. p.121.

(٢) محمد الهزاط ، الحرب الأمريكية على العراق في ميزان القانون الدولي ، مجلة المستقبل ، العدد ٢٩٠ ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٩ .

المعايير والمقاييس في أمنه وسيادته ووجوده وليس البلد الذي يهدد الآخرين
(١).

المبحث الرابع : البدائل المتاحة أمام صانع القرار السياسي الأردني تجاه الأزمة العراقية :

يرتبط هذا البديل بمواقف الدول العربية من الحرب على الإرهاب ومدى قدرتها في الوقوف ضد الولايات المتحدة في حربها ضد العراق من خلال اتخاذها مواقف متشددة وعملية تجاه التهديدات، وذلك إما بقطع العلاقات مع الولايات المتحدة أو وقفها مع العراق بشكل علني ، واعتبار أن الحرب عليه بمثابة حرب على جميع الدول العربية، وعدم تقديم أي تسهيلات لعبور القوات الأمريكية من أراضي الدول العربية، وحشد موقف دولي قوي من خلال المواقف المترابطة، وقدرة النظام العراقي على المقاومة والثبات في وجه العدوان سواء من خلال التكاثف الشعبي أو من خلال القدرات العسكرية العراقية .

المطلب الاول : الوقوف إلى جانب العراق

(المكاسب على المستوى الأمني والسياسي)

١. تأمين عمق استراتيجي مهم للأردن فيعتبر العراق عمقاً استراتيجياً بالنسبة إلى الأردن على مدى العقود الماضية ، فقد ساند الأردن العراق في الدفاع عن البوابة الشرقية أبان معركة تصدير الثورة التي رفعتها الحكومة الإسلامية في إيران اثر سقوط نظام الشاه واستلام زمام الأمور في إيران من قبل الثورة؛ فقد كان واضحاً إن عيون قادة الثورة في تلك الفترة تتجه إلى الأردن باعتباره ارض حشد ورباط وفق المفهوم الإسلامي والتي كانت الثورة ترشحه أن يكون المكان الذي تنظم فيه القوى الإسلامية من اجل

(١) المرجع السابق ، ص ٣٠.

تحرير فلسطين^(١) كذلك كان الأردن من الدول التي وقفت إلى جانب العراق أبان الحرب الأمريكية عليه عام ١٩٩١ م من منطلق قومي وإسلامي ، كون العراق كان في تلك الفترة الدولة العربية القادرة على مساندة القضايا العربية لما يتمتع به من إمكانيات عسكرية واقتصادية تؤهله لان يلعب دوراً مهماً على الساحة الإقليمية والدولية .

٢. محاولة تقويض المخططات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة ، والداعية إلى إعادة رسم خريطة المنطقة بما يتناسب والمصالح الأمريكية والإسرائيلية ، خصوصاً وأن الحرب ستكون مفترقاً أساسياً لتغيير الكثير من الأمور في الشرق الأوسط وفتح ملفات لم تفتح مثل التصدي لحزب الله^(٢) والمقاومة الفلسطينية باعتبارهما منظمات إرهابية بحسب التصنيف الأمريكي ، كذلك فتح ملفات حقوق الإنسان والديمقراطية باعتبار انهما جانب مهم يمكن إن تقوم الولايات المتحدة بالتدخل في شؤون كثير من الدول العربية بدعوى حماية حقوق الإنسان والدعوة إلى الإصلاح وبالتالي ستكون العراق محطة أولى للولايات المتحدة تتجه بعدها إلى دول عربية مجاورة ، والتي من شأنها تهديد الأمن والاستقرار في المنطقة .

٣. تعتبر العراق دولة عربية وإسلامية وأي تهديد ضدها أو استخدام القوة من شأنه أن يؤدي إلى تهديد المنطقة برمتها ووقوعها تحت الهيمنة الأمريكية والغربية ، خصوصاً وأن الأسس التي تنطلق منها السياسة الأمريكية في شن الحرب على العراق ، إلا لأنها عاصمة عربية قوية تريد أن تكون مستقلة عن إرادة الأعداء ، وإرادتها في تحقيق توازن بالسلح التكنولوجي مع الكيان الصهيوني، وأن يكون العرب قادرين على استغلال أراذتهم في البناء والتطوير .^(٣)

(١) الأسبوع العربي ، العدد ٢٢٣٦ ، ١٩/آب/٢٠٠٢

(٢) لقمان اسكندر ، العراق حيرة إزاء التهديد بعدوان عليه ، مجلة العصر ، العدد ١٥٣ ، ٢٠٠٢ .

(٣) المرجع السابق .

٤. زيادة تماسك الجبهة الداخلية الأردنية وتحقيق أكبر قدر من التلاحم بين القيادة والشعب في ظل ما حدث أبان حرب الخليج الثانية .
٥. تعزيز التعاون العربي في مواجهة العدوان الأمريكي على العراق لا سيما وأن قرارات القمة العربية التي عقدت في بيروت عام ٢٠٠٢ م والتي تضمنت رفض أية ضربة عسكرية على العراق ، والتأكيد على وحدة وسلامة أراضيه وتحقيق قدر أكبر من التضامن العربي بعدم مشاركة أية دولة عربية بهذا العدوان ، أو تقديم التسهيلات اللازمة للقوات الأمريكية .
٦. حشد رأي عالمي مناهض للحرب على العراق لا سيما وأن العراق أبدى تعاوناً فعلياً مع مفتشي الأمم المتحدة ، والعمل مع جميع دول العالم المناهضة للحرب على جميع المستويات ، لتثني الإدارة الأمريكية عن مخطتها الرامي للحرب على العراق .
٧. تذكير العالم بعدم إغفال القضية الفلسطينية عن الساحة الدولية ، لا سيما وأن إسرائيل تقوم باستغلال انشغال العالم بتداعيات الحرب على العراق وقيامها بعمليات قتل وترويع للشعب الفلسطيني المحتل .

الخسائر :

١. اعتبار الولايات المتحدة الأردن عدواً لها خاصة وإنها تعتبر الحرب ضد العراق في إطار حربها على الإرهاب وبالتالي ممارسة ضغوط أمنية كبيرة على الأردن بحيث لا يستطيع تحملها . قد تلجأ إلى :
- أ. شن حملة إعلامية كبيرة على الأردن للتنديد به وبموافقة القومية خصوصاً وأن الأردن كان من بين الدول التي وقفت ضد الولايات المتحدة في حربها ضد العراق عام ١٩٩١ م، وبالتالي اعتبارها حليفاً للعراق وما يقع على العراق يقع عليه .
- ب. استغلال العلاقة القوية التي تربط الأردن بالعراق في إطار أن الأردن يساعد العراق في إعادة بناء ترسانته العسكرية وفي تضليل فرق التفتيش

الدولية أو قد يتم اتهامه بأنه يحتفظ بأسلحة عراقية هربت إليه لاحقاً من العراق لتضليل فرق التفتيش الدولية .

ج. استخدام إسرائيل كورقة ضغط على الأردن خاصة وأنها قد تستثمر الفوضى في المنطقة والقيام بعمليات تهجير للفلسطينيين تزيد من الأعباء الاقتصادية والأمنية على الأردن وتحدث خللاً سكانياً وتعيد إلى الساحة الأردنية من جديد ما عرف يوماً بالخيار الأردني^(١) وهذا ما جعل الأردن يقوم بعمل خطة عسكرية وأمنية لمواجهة أية طارئ قد يحدث على الحدود الأردنية .^(١)

٢. هناك مخاوف أردنية رسمية وشعبية من السياسة القمعية لرئيس الوزراء الإسرائيلي شارون تنبع من أمرين :

أ. استمرار حالة الغليان في الأراضي الفلسطينية بالمستويات الكبيرة لما تركه من أضرار كبيرة سواء على المستوى الاقتصادي أو على صعيد ضرب الموسم السياحي ، والإضرار بحركة عجلة الاقتصاد التي تتأثر سلباً بكل حالة عدم استقرار

ب. زيادة تصعيد الوضع في الضفة يعطي انعكاسات خطيرة على المستوى الداخلي الأردني ، والذي من شأنه أن يوجب المشاعر العربية والأردنية والقيام بمظاهرات ومسيرات مطالبة الحكومة الأردنية بوقف تعاملها مع الحكومة الإسرائيلية وإغلاق السفارة الإسرائيلية في عمان .

٣. خسارة الضغط الأمريكي على إسرائيل بالمضي قدماً في عملية السلام لا سيما وأن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على الضغط على إسرائيل لإلزامها بالاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين ، باعتبارها الدولة الراعية لعملية السلام في المنطقة والقادرة على تحريك عملية السلام .

٤. إذا نجحت الإدارة الأمريكية بإسقاط النظام العراقي فإن الحكومة العراقية التي سيتم تعيينها ستناصب العداء للقيادة الأردنية لمساندتها النظام السابق .

^(١) لقمان اسكندر ، المرجع السابق .

الجانب الاقتصادي : (المكاسب)

١. المحافظة على علاقات طيبة مع العراق في المجال الاقتصادي ، حيث يرتبط الأردن والعراق باتفاقيات تعاون اقتصادية مهمة فهناك البرتوكول التجاري الأردني العراقي وهناك الاتفاق النفطي الذي يعد الأساس بالنسبة للبرتوكول واللذان يعدان العمود الفقري للاقتصاد الوطني من عدة زوايا : (٢)

أ. حصول الأردن على أسعار تفضيلية نقل عن الأسعار العالمية .
ب. وجود منحة عراقية يتم حسمها من مجمل الفاتورة النفطية سنوياً وتصل في بعض الأحيان إلى ما يساوي نصف قيمة الفاتورة ، ففي مرحلة سابقة كان هناك اتفاق يعفي الأردن من نصف قيمة الفاتورة النفطية لكن تم تعديله ليصبح النص على حسم مبلغ ٣٠٠ مليون دولار من إجمالي الفاتورة كمنحة ثابتة والتي اعتبرت منحة من الرئيس العراقي للشعب الأردني .

ج. الاتفاق على أن يتم تسديد الفاتورة من خلال البروتوكول التجاري إذ يتولى التجار الأردنيون عملية تزويد العراق ببعض احتياجاته من المواد التي تسمح بها الأمم المتحدة ويتولى البنك المركزي تسديد تلك الفواتير للتجار الأردنيون بالدينار الأردني الأمر الذي يسهم بالتخفيف من الأعباء عن البنك المركزي وتحديداً من زاوية توفير العملات الصعبة .

د. تتم عملية استيراد النفط عن طريق الصهاريج الأمر الذي من شأنه تشغيل آلاف الشاحنات بين البلدين وبالتالي دوران عجلة هذا القطاع الذي أصابه الركود بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية

٢. يمكن زيادة حجم التبادل التجاري إلى النصف إذا قامت الحكومة الأردنية بالتوسع في عمليات الاستيراد والتصدير وعدم الاقتصار على النفط ، فهناك إمكانية

(١) الرأي ، العدد ١١٨٥٠ ، تاريخ ٢٥ شباط ٢٠٠٣ .
(٢) الأسبوع العربي ، العدد ٢١٩٦ ، ١٢ تشرين ثاني ٢٠٠١ .

لاستيراد الكبريت العراقي اللازم للصناعات الكيماوية واستيراد مادة الشعير اللازمة للأعلاف والتمور واليوريا وغيرها من المواد التي يقوم الأردن باستيرادها من الخارج ويدفع ثمنها نقداً بالعملات الصعبة .^(١)

الخسائر :

١. أي تقارب مع الجانب العراقي من شأنه أن يؤدي إلى إزعاج واشنطن غير المرتاحة للتعامل مع العراق وتتنظر إلى أي تقارب مع العراق بنوع من الحذر وعدم الرضى ، فالأردن يرتبط بعلاقات صداقة وتعاون مع الولايات المتحدة، ويحصل على مساعدات لا يستطيع الاستغناء عنها تصل إلى حوالي أكثر من ٢٠٠ مليون سنوياً تقدم على شكل أسلحة وخبرات فنية ومنح قمح ، من شأنه أن يفقد جميع هذه المساعدات لا سيما وأن حجم المساعدات قد زادت كثيراً للأردن خاصة بعد تولي جلالة الملك عبد الله الثاني الحكم وسعيه الدؤوب إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي .^(٢)

٢. يرتبط الأردن بمعاهدة سلام مع إسرائيل والتي تم بموجبها إعادة الأراضي الأردنية المغتصبة، والاعتراف بالحدود بين البلدين، والحصول على كميات المياه المتفق عليها بحصة الأردن من مياه نهر الأردن والتي قد تفقدها إذا تم اتخاذ موافق تأييد ووقوف إلى جانب العراق .

٣. في ظل سياسة التحول الاقتصادي التي تبناها الأردن من جلب الاستثمارات الخارجية وترويج الأردن دولياً من خلال زيارات جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم إلى بلدان العالم للتعريف بالأردن والمناخ المناسب والملائم للاستثمار لا سيما لما يتمتع به من أمن واستقرار مقارنة مع الدول المجاورة ، ولذلك فإن الأردن أقدر ما يكون بحاجة إلى مساندة الإدارة الأمريكية في هذا المجال سواء عن طريق الدعم الأمريكي في المؤسسات الأمريكية ، أو من خلال تفعيل اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين والتي من شأنها أن تجلب

(١) الأسبوع العربي ، العدد ٢١٤٤ ، ١٣ تشرين ثاني ٢٠٠٠ .
(٢) المعاينة ، سميح ، ماذا تريد عمان من واشنطن ، مرجع سابق .

الاستثمارات الدولية والعربية للاستفادة من المزايا والإيجابيات التي لهذه الاتفاقية ، والتي ستعزز برنامج التصحيح الاقتصادي الذي يتبناه الأردن .

٤ . قد تواجه الأردن عقوبات اقتصادية أو حصاراً على ميناء العقبة بحجة التفتيش الدائم للبضائع العراقية القادمة إليه عبر طريق ميناء العقبة ومدى مطابقتها لما هو مسموح باستيراده في إطار برنامج الأمم المتحدة وبالتالي تضيق حركة الاستيراد والتصدير .

المطلب الثاني : الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة .

على المستوى الأمني والسياسي . (المكاسب)

١ . الإشادة بالدور الأردني في المنطقة بالحفاظ على الأمن والاستقرار واعتبار الأردن حليفاً استراتيجياً لها في المنطقة ، وشريكاً في صنع السلام في المنطقة، والتأكيد على الدور الذي يلعبه من خلال السياسة المعتدلة في تقريب وجهات النظر، وتطبيق القرارات، والالتزام بالمواثيق الدولية .

٢ . الحصول على الضمانات اللازمة من قبل الإدارة الأمريكية بعدم الإخلال بالأمن والاستقرار في الأردن، وفي هذا الجانب الضغط على إسرائيل بعدم قيامها بأية إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى عملية تهجير قسري للفلسطينيين إذا ما تم واندلعت الحرب مستغلة حالة الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة .

٣ . تجنب الدعاية والحرب الإعلامية الأمريكية والتي قد تصور بها الأردن بأنه بلد غير آمن وغير مستقر، وتحذير الرعايا الأجانب من السفر إليه مما يساعد في ضرب الموسم السياحي .

٤ . حث الولايات المتحدة على القيام بمسؤولياتها تجاه عملية السلام المتوقفة في الشرق الأوسط منذ فترة ، والضغط على إسرائيل من أجل قيامها بالوفاء بالتزاماتها، وعدم خلق العراقيل أمام التسوية الفلسطينية الإسرائيلية

الخصائر :

١. إخفاق أية مساعي عربية أو أي تضامن عربي قد يؤدي إلى بلورة رأي عام عربي مناهض للحرب على العراق لا سيما وأن جميع قرارات القمة العربية في بيروت أكدت على وحدة وسلامة أراضي العراق وبالتالي الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة من شأنه أن يؤدي إلى انسلاخ الأردن عن طابعه القومي والعربي، وإجهاض أية محاولة للتقارب العربي - العربي في سبيل تحقيق موقف موحد إزاء المشكلة العراقية .
٢. حدوث توتر على المستوى الأمني الداخلي من شأنه أن يهدد الأمن والاستقرار؛ لا سيما وأن الرأي العام الأردني معادي للولايات المتحدة إذا أنه تشير كثير من استطلاعات الرأي أن أكثر من ٩٠% من الشعب الأردني معادٍ للولايات المتحدة كما أنه يسيطر على الشارع الأردني الحركة الإسلامية المعادية لمسيرة السلام والحرب على العراق^(١) والتي من شأنها أن تؤدي إلى مظاهرات كبيرة وعارمة قد تزعزع الأمن والاستقرار في البلد .
٣. قد يستهدف الأردن من قبل بعض المنظمات الجهادية والتي تسربت من الأردن إلى العراق من خلال الزرقاوي والذين يسمون أنفسهم اليوم بتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين ، والتي من شأنها أن تقوم بأعمال إرهابية على الأراضي الأردنية قد تؤدي إلى تهديد الأمن والاستقرار .^(٢)
٤. قد تنجح الضغوط الدولية في ثني الإدارة الأمريكية في حربها ضد العراق وبالتالي خسارة علاقاتها مع الحكومة العراقية إلى الأبد .

(١) محمد سليمان ، معضلة التحول في الدور الإقليمي الأردني ، مجلة العصر ، ٢٠٠٥/٣/٢٠ .
(٢) المرجع السابق .٠

على المستوى الاقتصادي (المكاسب) :

١. زيادة حجم المساعدات الخارجية المقدمة إلى الأردن والتي بلغت عام ٢٠٠٤ حوالي ٥٥٢ مليون دولار موزعة على مساعدات اقتصادية وعسكرية (١).
 ٢. زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين لا سيما وأن الأردن وقع اتفاقية للاستثمار مع الولايات المتحدة عام ١٩٩٧ م ، والتي جاءت تتويجاً لجهود الأردن في الإصلاح الاقتصادي في مجال الاستثمار والجمارك، وفي عام ٢٠٠١ وخلال زيارة الملك عبد الله الثاني الأولى لواشنطن، وافقت الإدارة الأمريكية على المضي بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الأردن، وكان أثر ذلك في المساهمة برفع مستويات الصادرات الأردنية للولايات المتحدة والتي زادت بشكل كبير بعد هذه الاتفاقية .
- حيث يبين الجدول التالي (٢) حجم الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة والتي زادت من ٣٠.٧ مليون عام ١٩٩٩ – ٤٤٦.١ مليون عام ٢٠٠٤ .

جدول رقم (٥)

الصادرات الأردنية	السنة
٣٠.٧	١٩٩٩
٧٣.٣	٢٠٠٠
٢٢٩.٢	٢٠٠١
٤١٢.٤	٢٠٠٢
٦٧٣.٥	٢٠٠٣
٤٤٦.١	٢٠٠٤

(١) العلاقات الأردنية الأمريكية ، مرجع سابق .
(٢) نفس المرجع .

الخسائر :

١. يقدم العراق للأردن دعماً اقتصادياً كبيراً يشكل نسبة كبيرة من الموازنة الأردنية، وذلك نتيجة المواقف الأردنية من الحرب الأمريكية على العراق عام ١٩٩١م . فقد تكرست مسألة الدعم العراقي للموازنة الأردنية من خلال الاتفاق النفطي بين البلدين منذ بداية التسعينات، وبعد أن حصل الأردن على موافقة استثنائية من لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة بحيث بقي مستمر في الحصول على احتياجاته النفطية من العراق بموجب المادة (٥٠) من ميثاق الأمم المتحدة رغم العقوبات المفروضة عليه ، فقد وافق العراق أن يمنح الأردن أسعار تفضيلية وفق المعادلة التالية :

أ. أن يتم احتساب أسعار النفط بأقل من الأسعار العالمية وبسعر ثابت مقداره ١٢ دولار للبرميل بغض النظر عن الأسعار العالمية .

ب. يحصل الأردن على منحة أو خصم يساوي هذا السعر بمعنى أن ما يدفعه الأردن ثمناً للبرميل هو ٦ دولارات .

ج. أن لا يتم تسديد قيمة الفاتورة بالعملة الصعبة بل تودع بالحساب لدى البنك المركزي بالدينار الأردني من أجل تسديد قيمة المستوردات العراقية من السوق الأردنية وفقاً للبروتوكول التجاري بين البلدين .

د. يتم تسجيل الفائض من هذه المعادلة كدين على العراق يتم تسديده فيما بعد وعندما تكون الفرصة مواتية .^(١)

٢. قد يؤدي إلى ركود في حالة النقل البري عن طريق الشاحنات والتي انتعشت بعد توقيع الأردن والعراق البروتوكول التجاري بينهما، وما يصاحب ذلك من فقدان فرص عمل لشريحة واسعة من أبناء الأردن .

٣. يقوم العراق بتقديم فاتورة نفطية تصل إلى ٦٠٠ مليون دولار أي أن المنحة تصل إلى ٣٠٠ مليون دولار سنوياً؛ فإذا أضيفت على فارق السعر الذي كان

(١) الأسبوع العربي ، العدد ٢٢٣٦ ، ١٩ آب ٢٠٠٢ .

يتراوح بين ٢٦-٣٠ دولار للبرميل فإن مجموع المساعدات يصل ما بين ٥٠٠-٦٠٠ مليون دولار سنوياً ، وإذا ما قورنت المساعدات العراقية التي تقدم إلى الأردن بالأمريكية فإن المساعدات العراقية تفوق الأمريكية عدا أن العراق لا يحصل على رصيد الفاتورة النفطية بالعملة الصعبة بل يحصل على سلع وخدمات بالقيمة نفسها (١).

٤. الجانب الأكبر من التجارة بين العراق والأردن تتم بأسلوب المقابضة وهو ما يعني في المحصلة أن ٣٧% من كل الشركات الصناعية الأردنية تعتمد على السوق العراقية وأن توفيق هذه التعاملات التجارية أو تقليصها سيكون له أثر سلبي على قطاعات الصناعة والنقل والإنشاء والبنوك والعديد من القطاعات الأخرى (٢).

المطلب الثالث : الوقوف على الحياد .

(على المستوى الأمني والسياسي " المكاسب ")

١. الإبقاء على علاقات ثابتة مع العراق في المجال السياسي والتمثيل الدبلوماسي والمراهنة على الضغوط الدولية والعربية لإقناع الإدارة الأمريكية بعدم شن الحرب على العراق والتنديد بعواقبها لا سيما وأن الأردن بين من خلال جولات جلالة الملك أن العواقب ستكون وخيمة على المنطقة والعالم .

٢. تتميز العلاقات بين الأردن والولايات المتحدة بالإيجابية والتي شهدت تحسناً كبيراً في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني والمواقف الأردنية المعلنة تجاه الكثير من قضايا المنطقة كقضية السلام والإرهاب وبالتالي لعب دوراً متوازياً في منطقة تتميز بالتوتر ، وبالتالي الولايات المتحدة تدرك الاعتبارات الأردنية والخصوصية الأردنية سواء كانت الإقليمية أو الداخلية المعادية للولايات المتحدة وإسرائيل .

(١) الأسبوع العربي ، العدد ٢١٣٩ ، ٩ تشرين أول ٢٠٠٠.

(٢) الأسبوع العربي ، العدد ٢١٧٦ ، ٢٥ حزيران ٢٠٠١.

٣. التزام إسرائيل بعملية السلام الموقعة بينهما وبين الأردن وعدم قيامها بأية أعمال من شأنها أن تعكر الأمن والاستقرار في الأردن بقيامها بعملية تهجير للفلسطينيين أو أية أعمال عسكرية تخل بالأمن والاستقرار في الأردن .

٤. المراهنة على الإجماع الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة والذي يضم الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة حول خارطة الطريق بهدف إنشاء الدولة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي خلال الأعوام القادمة وعدم إغفال القضية الفلسطينية في ظل الحديث عن الحرب على العراق .^(١)

٥. أدرك الأردن أن الموضوع العراقي أكبر من إمكانياته السياسية وأنه لا يملك القدرة على فعل الكثير إذا ما حسمت الإدارة الأمريكية أمرها ، وقررت ضرب العراق وبالتالي سيتجه إلى سياسة يأتي بها الأردن أولاً تحقيقاً لمصالحه في ظل التراجع العربي والدولي وعدم القدرة على اتخاذ مواقف تؤدي إلى وقف العدوان على العراق .

الخسائر :

قد تكون على المستوى الداخلي كون التيارات الإسلامية والقومية والشخصيات الوطنية والإسلامية ترفض ليس فقط الحرب على العراق بل الوقوف على الحياد وبالتالي من شأن ذلك أن يؤدي إلى مظاهرات شعبية ومسيرات منددة بالإدارة الأمريكية والحرب على العراق .

على المستوى الاقتصادي : (المكاسب)

١. إدراك الولايات المتحدة للخسائر التي ستحل بالأردن جراء الضربة العسكرية على العراق والتي من شأنها أن تؤدي :

أ. المحافظة على العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة لا سيما وأن الولايات المتحدة تدرك أن الأردن سيكون أكثر البلدان تضرراً من جراء هذه الحرب كون العراق يشكل عصباً مهماً بالنسبة للاقتصاد الأردني سواء في المجال النفطي أو

(١) الرأي ، العدد ١١٨٧٦ ، بتاريخ ٢٣ آذار ٢٠٠٣م.

التجاري وبالتالي قد تتجه الولايات المتحدة إلى تعويض الأردن عن خسارته من الحرب ضد العراق إدراكاً منها للخصوصية الأردنية في المنطقة .

٢. المحافظة على العلاقات الاقتصادية مع الجانب العراقي لا سيما في مجال التعاون الثنائي وفق البروتوكول التجاري بين البلدين .

الخسائر :

١. ستكون الخسائر الأردنية جراء الحرب على العراق كبيرة جداً فالأردن يستورد من العراق حوالي ١١٠ ألف برميل يومياً وهو ما يعني معدلاً سنوياً يصل إلى ٣٩ مليون برميل وفق الخبراء في مجال النفط فإن كلفتها حسب الأسعار العالمية السائدة إبان الغزو للعراق وبمعدل ٢٥ دولار للبرميل ستصل إلى ٩٧٥ مليون دولار سنوياً ، فمقارنة مع ما يحصل عليه الأردن من شروط خاصة حيث يحصل على ما يساوي نصف القيمة كمنحة مجانية ويسدد النصف الآخر مقايضة بسلع وفق البروتوكول بين البلدين ، حيث يقدر الخبراء قيمة ما يدفعه الأردن كسلع وخدمات بحوالي ٥٠٠ مليون دولار سنوياً أما في حالة حدوث الضربة العسكرية فإن الأردن سيدفع كلفة الاستيراد كاملة بالعملة الصعبة (١)

٢. توقف الصناعة في كثير من المصانع الأردنية والتي تعتمد على السوق العراقية في تصدير منتجاتها إليها ، خاصة وأن كثير من هذه المصانع أنشأ نتيجة لفرص تلبية احتياجات السوق العراقية .

٣. ازدياد مشكلة الفقر والبطالة بسبب ارتفاع مستوى المعيشة وانخفاض حركة الشحن في ميناء العقبة وتوقف أسطول النقل البري بين البلدين .

(١) الأسبوع العربي ، العدد ٢٢٣٦ ، ١٩ آب ٢٠٠٢، مرجع سابق ٢٠٠٣

المطلب الرابع : الموقف الأردني من الأزمة العراقية :

انطلاقاً من قرارات القمة العربية التي عقدت في بيروت عام ٢٠٠٢ والتي تضمنت رفض أية ضربة عسكرية على العراق، والتأكيد على وحدة وسلامة الأراضي العراقية فإن الأردن عمل على تجنب العراق أي عملية عسكرية ، ويدعو العراق إلى الحوار البناء مع الأمم المتحدة لتطبيق قرارات مجلس الأمن ، وبين أن أية عملية عسكرية ضد العراق ستؤدي إلى نتائج سلبية على المنطقة واستقرارها وإلى تداعيات سياسية واقتصادية كما ستؤثر على الأردن الذي تربطه علاقات تاريخية مع العراق^(١) . وبناءً على ذلك قام الأردن بجهود دبلوماسية على مختلف الأصعدة العربية والدولية وعلى جميع المستويات الرسمية .

جهود جلالة الملك عبد الله الثاني (المستوى الدولي) :

مارس جلالة الملك جهود طيبة على مختلف الأصعدة العربية والدولية لمنع الحرب على العراق وتدعيم الحل السلمي لحل الأزمة بين العراق والولايات المتحدة . وعليه كانت الاتصالات واللقاءات مع القادة العرب والعالم لإيجاد أنجح سبل التنسيق لحل المسألة العراقية وتجنب المنطقة الحرب .

" حال حدوث عدوان على العراق تعتبر كارثة " هذا الوصف استخدمه الملك عبد الله الثاني في جولاته وزياراته إلى الولايات المتحدة وأوروبا التي سعى من خلالها ليقول " أن أصدقاء الولايات المتحدة سيدفعون ثمناً باهظاً وكبيراً وربما يكون مدمراً إذا ما أصرت الإدارة الأمريكية على سياساتها المتطرفة القائمة على استخدام القوة ضد العراق وشن عدوان يستهدف إسقاط النظام العراقي وإعادة تشكيل الدولة في بغداد^(١) . كما بحث جلالاته ونائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني في عمان ٢٠٠٢/٣/١٣ الملف العراقي والذي عبر عنه الملك عن أمله إلى التوصل لحل كافة المشاكل العالقة مع العراق بالحوار والطرق السلمية ، ومعرباً عن قلق الأردن من نتائج أي ضربة محتملة للعراق وخطورة ذلك على أمن المنطقة

(١) سمر غالب قطيشات ، وآخرون ، سلسلة الأجندة الوطنية ، الأردن دائماً ، ص ٥٤٠ .

واستقرارها . كذلك في لقاءه مع الرئيس السوري بشار الأسد في دمشق ٢٠٠٢/٣/١١ أكد على موقف البلدين الراض لمحاولات استهداف العراق والمس بوحدته^(٢).

وفي مقابلة مع تلفزيون الشرق الأوسط ٢٠٠٢/١٠/١١ بين جلالة الملك أن موقف الأردن واضح ومعروف لدى الجميع، وقد تم شرحه للإدارة الأمريكية بكل صراحة ووضوح هو: في أن تتم تسوية الموضوع العراقي من خلال الحوار مع الأمم المتحدة أو الأطراف المعنية مباشرة بهذا الموضوع وبدون استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وأن أي عمل عسكري أو حرب جديدة في المنطقة ستكون لها آثار مدمرة على شعوب المنطقة بأسرها^(٣).

وأكد جلالته في لقاءه مع رئيس الوزراء التركي عبد الله غول يوم ٧ كانون الثاني ٢٠٠٣ على بذل كافة الجهود الدولية لإيجاد حل للأزمة العراقية، وبذل كافة السبل من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة العراقية من خلال الأمم المتحدة. وفي لقاء مع الأمير عبد الله ولي العهد السعودي يوم الأربعاء ٥ شباط أكد الزعيمان على أهمية تعاون العراق التام مع فرق التفتيش، وعلى ضرورة حل الأزمة تحت مظلة الأمم المتحدة^(١).

وفي زيارة جلالة الملك إلى المملكة المتحدة والتي اعتبرت الفرصة الأخيرة للسلام، وما تناوله جلالة الملك مع رئيس الوزراء البريطاني يشكل بالفعل تتويجاً لجهود جلالة الملك الشخصية والحيثية والمباشرة التي بذلها جلالته على أكثر من صعيد وفي أكثر من عاصمة ولدى أي محفل ولقاء واجتماع في مختلف المستويات والاهتمامات وفي أصقاع العالم المختلفة لتجنب الحرب وتكريس ثقافة الحوار والسلام في مقاربة المسألة العراقية، وتطبيق القرار رقم ١٤٤١ وفق المعايير المطلوبة والمحددة حتى يمكن بالفعل قطع الطريق على خيار الحرب الذي إذا ما تم وضعه موضع التنفيذ فإنه سيكون كارثياً على الجميع .

(١) سميح المعايطة ، الأردن المتضرر على كل حال ، مقال منشور على موقع www.islamonline.net ٢٠٠٢/٩/٨

(٢) سمر غالب قطيشات ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٥٤٣ .

(٣) مقابلة جلالة الملك عبد الله الثاني مع محطة تلفزيون الشرق الأوسط ، ٢٠٠٢/١٠/١١ .

وفي حديث لجلالته مع تلفزيون أبو ظبي، بين جلالته أن الحرب على العراق سيكون لها آثار سلبية على المنطقة بكاملها ، وبخاصة في هذه المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية، لافتاً جلالته أننا في الأردن عملنا ما بوسعنا من أجل استمرار الحوار بين العراق والأمم المتحدة وتسوية هذه المشكلة بالطرق السلمية بما يجنب شعوب المنطقة الكثير من تبعات الحرب وآثارها المدمرة . وأشار جلالته أن شعار الأردن أولاً لا يعني على الإطلاق أن تتخلى عن الوفاء بالتزاماتنا تجاه قضايا أمتنا أو دورنا في دعم ومساندة الأشقاء العرب في كل قضاياهم العادلة ويؤكد أن الأردن سيظل على الدوام جزءاً من أمة العربية والإسلامية، وهذا التعاون من أجل توحيد الجبهة الداخلية وحشد كل الطاقات من أجل التنمية ومعالجة قضايانا الوطنية .^(٢)

وفي كلمة لجلالته في مؤتمر دافس الاقتصادي، بين جلالته أنه في ضوء الحشود العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة في منطقة الخليج أن فرض وقف هذه الحرب أصبح ضئيلة جداً وتحتاج إلى معجزات ، وعلى الرغم من ذلك لا زلنا نبذل الجهود إلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة .^(٣)

على المستوى الداخلي :

التقى جلالة الملك مع الكتاب والصحفيين الأردنيين، وأطلعهم على الوضع الذي تعيشه المنطقة في ظل التعنت الأمريكي في شن عدوان على العراق، وعبر جلالته عن قلقه إزاء الوضع الدولي الراهن، وتأثير الحرب على الشعب العراقي وبين بأن الأردن بذل كل الجهود الدولية لتدارك المنطقة الحرب المحتملة ووضح إن الأردن اتخذ كافة الإجراءات والاستعدادات اللازمة للتخفيف من انعكاسات الحرب المحتملة .^(٤)

(١) الرأي ، العدد ١١٨٣١ تاريخ ٢٠٠٣ .

(٢) الرأي ، العدد ١١٨١٩ ، ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٣ .

(٣) الرأي ، العدد ١١٨٢٢ تاريخ ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٣ .

(٤) الرأي ، العدد ١١٨١٢ تاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠٠٣ .

جهود الحكومة (على المستوى الرسمي) :

أصبح الأردن بعلاقاته المتوازنة والمبنية مع كل الدول العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة أقوى وأكثر قدرة على تقديم المساندة للأشقاء العرب، إلا أنه يجب إن لا يطالب بدور يفوق طاقاته وإمكاناته ، فكان السيد رئيس الوزراء أول رئيس وزراء عربي يكسر الحصار الجوي على العراق، وجدد موقف الأردن الداعم للعراق الشقيق و لرفع الحصار عنه وإنهاء معاناته .^(٢)

وقد أكدت الحكومة الأردنية إن الأردن بذل وما زال يبذل جهوداً مضنية في سبيل تجنب العراق الحرب المحتملة . من خلال اللقاءات العربية العربية والدولية التي قام بها جلالة الملك عبد الله الثاني والحكومة . فالموقف منسجم مع قرارات القمة العربية في بيروت الراض للرب على العراق .

وقد بين رئيس الوزراء علي أبو الراغب في مقابلة مع فضائية العربية: أن الأردن حريص على شعب العراق ووحدة أراضيه ، وأن هناك ضرورة للخروج بأدوات أو معادلات أو محاور رئيسية لتجنب العراق الحرب ، مبيناً أن هذا الموضوع ليس بيد الدول العربية فقط، فهناك مجلس الأمن وقرارات المجلس المعتمدة مؤكداً أن هذا الموضوع يعتمد على تقرير المفتشين، وإعطاء فرصة أكبر لإيجاد حلول دبلوماسية .^(٣)

فالأردن يؤكد التزامه بقرارات قمة بيروت المطالبة باحترام استقلال العراق وسيادة العراق وأمنه ووحدة أراضيه والسلامة الإقليمية، ورفض التهديد باستخدام القوة وضرورة استئناف الحوار بين العراق والأمم المتحدة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن والمطالبة، برفع العقوبات عنه ولكن من الأهمية أن يقوم الأردن بالحفاظ على توازن العلاقة مع العراق، وفي نفس الوقت مع الولايات المتحدة لضمان مصالحه بالمقام الأول مما ساعد الأردن في زيادة المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة،

(١) محمد عبدان ، تداعيات الهجمة الأمريكية البريطانية في العراق ، مرجع سابق ، ص ٩٩-١٠٠ .

(٢) الأسبوع العربي ، العدد ٢١٤٤ تاريخ ١٣ تشرين ثاني ٢٠٠١ .

(٣) الرأي ، العدد ١١٨٥٠ تاريخ ٢٥ شباط ٢٠٠٣ .

وكذلك العلاقات الطيبة مع العراق تمكن من الحصول على النفط بأسعار تفضيلية وشروط مميزة .^(١)

وبينت الحكومة الأردنية بأكثر من تصريح بأن الأراضي الأردنية لن تفتح في سبيل مهاجمة العراق، وأكد أنه لن يسمح لأي جهة بأن تستخدم الأراضي الأردنية أو الأجواء لأي عمل عسكري لا من شرق ولا من غرب، وذلك أثناء لقائه وزير الخارجية الألماني في عمان يوم ١٣ آذار ٢٠٠١^(٢)، كذلك جدد رئيس الوزراء على ذلك في لقاءه مع الأمناء العامين للأحزاب الأردنية، وبين أن الأراضي الأردنية لن تكون منطلقاً لأي عمل عسكري، وأكد أن الأردن بذل كل الجهود بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني لتجنب المنطقة حرباً جديدة على العراق، وأشار أن الأردن لم يقصر تجاه العراق، وينبغي عدم تحميل الدور الأردني أكثر مما يحتمل مشدداً على أن الأردن يملك علاقات طيبة على المستوى العربي والدولي، وبين أن وجود عدد من الجنود الأمريكيين على الأراضي الأردنية موجود فقط ليقدموا تدريباً للقوات المسلحة على استخدام بطاريات الباتريون التي جاءت لحماية الأردن وسيادته.^(٣)

والأردن قد عزم وحسم الأمر في تصريحات واضحة وشفافة للملك عبد الله الثاني ولرئيس الوزراء، كان آخرها عشية القمة العربية في شرم الشيخ، والتي بين فيها أن لا يكون الأردن مستقراً للقوات الأجنبية أو للقواعد الأجنبية، وأن لا يكون معبراً لها، ولذلك لن يكون الأردن منصة اتصالات الهجوم على العراق وعزم على تطبيق قرارات قمة شرم الشيخ الأخيرة، وإن كان البعض يخترقها كما أنه سيكون كما كان دائماً النموذج الذي يجسد التضامن العربي ولا ينقلب على الأخ والشقيق .

رغم الجهود التي قامت بها الدبلوماسية الأردنية لوقف العدوان الأمريكي على العراق، وتجنب المنطقة الحرب المحتملة . تعطلت كغيرها من الدبلوماسية العربية والعالمية، أما الإدارة الأمريكية المصممة على الحرب، وإسقاط النظام

(١) سمر غالب قطيشان، وآخرون، سلسلة الأجنحة الوطنية، مرجع سابق ٥٥٤.

(٢) الرأي، العدد ١١٨٢٢ تاريخ ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٣.

(٣) الرأي، العدد ١١٨٦٧ تاريخ ١٤ آذار ٢٠٠٣.

العراقي ، وبالتالي انطلقت من معطيات أكثر واقعية تبنى فيها حتمية الحرب وأنها واقعة لا محالة^(١) ، وبالتالي لا بد من التكيف مع الظروف المحيطة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب أثارها المحتملة على الأردن .

ومما زاد من ضبابية الرؤية لدى الجميع، أن إدارة الرئيس بوش تطلب من الأصدقاء والحلفاء أن يمارسوا دوراً داعماً لخطتها ضد العراق، دون أن يكونوا شركاء في تقدير العواقب أو مناقشة الآثار السلبية للتفكير الأمريكي ، وفوق هذا فإن الإدارة الأمريكية تتحدث بأنانية مفرطة حيث تتجاوز الآثار السلبية على الآخرين ولا تحاول تحويلها إلى معطيات في حربها المعلنة ، فالأولوية للنهج المتطرف للتيار المسيطر على القرار الأمريكي في الإدارة والكونغرس ومراكز القوى في واشنطن^(١) ، ولا اعتبار أن الأردن من أكثر الدول التماساً مع الموضوع العراقي لاعتبارات كثيرة أهمها بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق، زاد من اعتماده على الأردن وزاد بالمقابل اعتماد الأردن على السوق العراقية، الأمر الذي فرض نفسه على العلاقة بين البلدين رغم تأثرها في سنوات ما بعد ١٩٩٥ ، إلا أن هذا الواقع الاقتصادي يفي أكبر من الخلافات السياسية بحاجة كل طرف للآخر جعلته يتحمل ضرباته .

واحتلال العراق المرتبة الأولى في دعم الاقتصاد الأردني، سواء عبر المنحة النفطية التي تصل إلى حوالي ٣٥٠ مليون دولار إضافة إلى أسعار تفضيلية في شراء النفط أو البرتكول التجاري الذي يؤمن للأردن سوقاً لصناعاته، فضلاً عن القواعد المباشرة وغير المباشرة على القطاعات الاقتصادية والخدمات المختلفة ، فبعد حرب الخليج الثانية عاش الاقتصاد الأردني وضعاً صعباً كانت علاقاته مع العراق المنفذ الأكبر للتخفيف من هذه المشكلات .

كذلك يعتبر الأردن من الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة، والتي ترجع إلى عقود رغم ما شابها من تراجع أثناء حرب الخليج الثانية، إلا أنها ما لبثت أن تعمقت بعد توقيع الأردن اتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤ ، زادت المساعدات

^(١) المعايطة ، سميح ، الأردن المتضرر على كل حال ، مرجع سابق .

الخارجية للأردن لا سيما وأن الأردن يعتبر طرف داعم ومناهض للإرهاب في المنطقة .

ووضع الأردن في موقف حرج ومعادلة صعبة ،طرفها الأول المصلحة والموقف القومي في رفض العدوان العسكري على العراق ، والأخرى الحرص على علاقات قوية مع الولايات المتحدة وهي تمثل القيادة الأردنية أمراً استراتيجياً ليس من جانب الاقتصاد بل الأهم سياسياً وأمنياً .^(٢)

فالسياسة الأردنية ليست في مواجهة مع الولايات المتحدة، ولا تخوض معركة مصيرية من أجل العراق، ولا تقدم قواعد عسكرية أو تسهيلات أو تعاوناً عسكرياً مع الولايات المتحدة ، فقد لمح جلاله الملك عبد الله الثاني قبل بدء الحرب أنه لا ينوي ارتكاب نفس الغلطة التي ارتكبها والده بتأييد بغداد في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ " لقد دفعنا ثمناً باهظاً سنتبع هذه المرة سياسة يأتي فيها الأردن أولاً " .^(٣)

فالجغرافيا الأردنية قسوة في التعقيد لوقوعها بين نارين وموقعين يسري فيهما العدوان والحرب ، فإن الحفاظ على هذه الجغرافيا وإبقائها بعيدة عن الزج في أتون الصراع والحريق مكلف، ويحتاج إلى سياسة حكيمة، وعقل، راشد وتوازن في السلوك يأخذ بعين الاعتبار علاقات الأردن الدولية ومصالحه دون أن يضحى بذلك وبدون مقابل، وإذا كانت المصلحة أن يقف الشعب الأردني والحكومة الأردنية في خندق واحد يبدأ بيد فإن هذه المصلحة لا بد من أن تجعل شعارها الحرص على مصلحة الأردن أولاً؛ لأن خلاف ذلك يعني أن يكسب الأردن العالم ويخسر نفسه ويعرض نفسه ومصالحه للتهديد .

وبالتالي اتجه الأردن إلى تعزيز الجبهة الداخلية، ففي حديث رئيس الوزراء علي أبو الراغب يوم ٣ نيسان ٢٠٠٣ في لقاء مع أعضاء مجلس الأعيان، بين رئيس الوزراء أن الظرف الذي تعيشه المنطقة جراء الحرب على العراق يدعو

(١) المعاينة ، سميح ، المرجع السابق .

(٢) المعاينة ، سميح ، الأردن المتضرر على كل حال ، مرجع سابق .

(٣) [جيف سيمونز ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ .

الجميع إلى التماسك الداخلي، وعدم السماح لأي جهة باستغلال هذه الظروف للمزاودة أو التشكيك بالمواقف الواضحة، وبين أن المصالح العليا للوطن تتقدم على كل المصالح وأن الاستقرار والأمن خط أحمر لن يسمح بتجاوزه، وأن إدراك الحكومة للمشاعر الوطنية لدى أبناء الشعب الأردني وعدم ممانعتها بالتعبير عن ذلك من خلال المسيرات والمهرجانات والفعاليات الأخرى ، شريطة أن تكون منظمة ووفقاً للقانون وأن العواطف المفرطة تؤدي إلى نتائج عكسية مؤكداً ضرورة التعامل مع هذا الموضوع بصورة تخدم الوطن والأشقاء .^(١)

في هذه الأثناء تناقلت وكالات الأنباء العالمية تسريبات إعلامية لدور أردني محتمل في العراق ، رغم المواقف المعلنة والرافضة لضرب العراق ، ويبين تلك التسريبات أن الأردن شريك محتمل في الهجوم سواء من حيث استخدام الأراضي الأردنية كمنطلق للهجوم أو من حيث المشاركة بقوة عسكرية في الهجوم ضد العراق ، فقد طرحت بعض وسائل الإعلام الأمريكية وبعض الصحف العربية فكرة استخدام الأراضي الأردنية وما يضمنه التواجد الأمريكي في قواعد أردنية للإعداد للهجوم من أجل الوصول إلى الهدف الرئيسي بأقصر الطرق وأيسرها . بينت الحكومة الأردنية أن ذلك اتهاماً مباشراً للأردن ولتصريحات المسؤولين التي تنفي أية دور أردني في ضرب العراق، وتؤكد رفضها مثل هذه الخطوة .^(٣) فقد استدعى وزير الخارجية الأردني مروان المعشر السفير العراقي في عمان صباح ياسين، وأبلغه نفي الحكومة الأردنية لمثل هذه المعلومات ولقطع الشك باليقين عرض الوزير المعشر على السفير العراقي اختيار أي موقع يعتقد أن جنوداً أمريكيين يتواجدون فيه وأبدى استعداد الحكومة الأردنية لترتيب زيارة للسفير إلى ذلك الموقع ، بحيث أصدر السفير ياسين بياناً حذر فيه من محاولات ضرب العلاقة الأردنية العراقية، وأكد حرص الأردن على أمن العراق .^(٤)

(١) الرأي ، العدد ١١٨١٧ تاريخ ٣ نيسان ، ٢٠٠٣ .

(٣) الرأي العدد ١١٨٢١ تاريخ ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٣

(٤) الرأي العدد ١١٨٠٢ تاريخ ٧ كانون ثاني ٢٠٠٣ ،

كذلك أصدر وزير الإعلام محمد العدوان أكثر من بيان رد فيه على الشائعات التي تحدثت عن الشيء نفسه ، كما عقد رئيس الوزراء مؤتمراً صحفياً نفي فيه تلك الشائعات جملة وتفصيلاً، وحدد موقف الأردن الرفض لأية إجراءات أمريكية للتدخل في الشأن الداخلي العراقي، والتأكيد على الثوابت الأردنية فيما يتعلق بالعراق، والتي سبق وأن بينها الملك عبد الله الثاني الداعية إلى رفض المساس بالعراق وبوحدة أراضيه وسيادته والمطالبة برفع الحصار ورفض التدخل في شؤونه الداخلية . واستمر الأردن بواجبه القوي تجاه الشعب العراقي بتقديم المساندة الإنسانية أثناء الحرب ، وبذل كافة الجهود لوقف العدوان والحرب على الشعب العراقي، ولم تقم الحكومة بقطع اتصالاتها مع الحكومة العراقية، وقصة طرد الدبلوماسيين العراقيين في الأردن علق عليها أنها لاعتبارات أمنية^(١)، وبين الملك بكل وضوح أن الدبلوماسيين تم طردهم لاعتبارات أمنية جوهرية، ومستعدون لاستبدال غيرهم مؤكداً أن أبواب السفارة لن تغلق .

(١) الرأي ، العدد ١١٨٧٩ تاريخ ٢٦ آذار ٢٠٠٦ .

الخاتمة والنتائج :-

تغير الظروف الدولية بعد الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي واتجاه العالم منذ ذلك الحين إلى القطبية الأحادية بهيمنة واضحة للولايات المتحدة على مجريات النظام الدولي والبيئة الدولية وتمثل ذلك بحرب الخليج الثانية حيث استطاعت الولايات المتحدة توفير الحشد الدولي اللازم للحرب على العراق في أزمة الخليج الثانية وإخراجهم من الكويت ، وقد فقدت كثير من الدول النامية والصغيرة الإمتيازات التي كانت يوفرها لها النظام الدولي الثنائي القطبية في استطاعتها على التكيف مع إحدى القطبين تحقيق أكبر المكاسب سواء أكانت الاقتصادية والعسكرية .

أدرك الأردن ذلك التغير في البيئة الدولية منذ ذلك الحين وما لحقه من أضرار نتيجة حرب الخليج الثانية ، حيث استطاع أن يقرأ ظروف البيئة الدولية بعقلانية وواقعية وحقيقة الوضع الدولي الراهن ، فما أن أعلن عن مؤتمر مدريد للسلام انخرط في التسوية السلمية مع الدولة الإسرائيلية وتوقيع اتفاقية السلام معها، والتأقلم مع ظروف البيئة الدولية السائدة سواء أكان من الناحية الاقتصادية بالاتجاه نحو سوق التجارة الحرة ، والمساهمة في أعمال السلم والأمن الدولي .

وبقي الأردن يتبنى سياسات واقعية وعقلانية تجاه القضايا العربية والدولية ، سواء أكانت الأزمة العراقية مع الأمم المتحدة والحصار المفروض على العراق بدعوة العراق لمزيد من التعاون مع المنظمة الدولية والعمل مع مختلف الأطراف العربية والدولية لرفع الحصار الجائر عن الشعب العراقي ، وما يحدثه من أضرار للأردن والمنطقة ومعاناة الشعب العراقي .

وبعد وقوع أحداث ١١ من سبتمبر وما سببته من إحداث تغير في السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، استمر الأردن بدعوته إلى محاربة الإرهاب في العالم والمنطقة حيث انخرط في الإجماع الدولي لمحاربة الإرهاب واعتبار أنه مشكلة تهدد السلم والأمن الدولي ويدعم جميع الجهود الدولية لمحاربته.

أولاً : أثبتت الدراسة صحة فرضيتها الرئيسية بأن البيئة الدولية كان لها تأثير كبير على سلوك السياسة الخارجية للدول الصغيرة والمتوسطة ومن ضمنها الأردن ، حيث كان لأحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ والتي وقعت في الولايات المتحدة اثر كبير على سلوك السياسة الخارجية الأردنية خاصة بعد الخطاب الأمريكي العالمي الموجه إلى جميع دول العالم باتخاذ مواقف محددة تجاه الإرهاب أما مع الولايات المتحدة أو ضدها في الحرب على الإرهاب .

ثانياً : أثبتت الدراسة صحة فرضيتها الفرعية الأولى بان تأثر البيئة الدولية بزيد كلما اتجه النظام الدولي نحو القطيعة الأحادية وتم التأكيد من ذلك من خلال السلوك الأمريكي بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ بحيث بقي خطاباً عالمياً أما مع الولايات المتحدة أو ضدها في الحرب على الإرهاب ، بحيث أن التأثير الأمريكي تفاوت من منطقة إلى أخرى وفقاً للمصالح الأمريكية في تلك المنطقة .

ثالثاً : أثبتت الدراسة صحة فرضيتها الفرعية الثالثة والمتضمنة أن هنالك علاقة عكسية بين كون الدول التي تواجه الأزمة عربية وبين استجابة الأردن لتأثيرات البيئة الدولية وضرورة المصلحة الوطنية ، فبمقارنة الموقف الأردني من الأزمة الأفغانية والذي بدوره استجاب لظروف البيئة الدولية وللخطاب الأمريكي العالمي باتخاذ مواقف محددة تجاه الإرهاب ، فسارع إلى الانخراط في التحالف من اجل مكافحة الإرهاب استجابة للضغوط الخارجية في ظل الخطاب الأمريكي العالمي والحفاظ على مصالحه الوطنية حيث التقت مصالحته في الحرب على الإرهاب وحاجته للمساعدات الخارجية مع الموقف الأمريكي والداعي إلى اتخاذ مواقف تجاه الإرهاب ، حيث اتسمت البيئة الدولية في هذه المرحلة بالوضوح في نبذ الإرهاب ومحاربتة وانه يهدد الأمن والسلم الدولي ، أعلن الأردن بقرار عقلائي وواقعي وقوفه ضد الإرهاب وتأييده الخطوة الامريكيه لمحاربة الإرهاب مستجيباً لظروف البيئة الدولية خاصة وان الأردن تربطه علاقة متميزة مع الولايات المتحدة وشريك أساسي في تحقيق السلم والأمن في المنطقة أخذا بعين الاعتبار المكاسب التي يمكن تحقيقها من قبل الدول العربية لو أنها تستعمل هذا الموقف في دعم السلطة

الفاستينية في ظل توقف عملية السلام في المنطقة والتقرب الى الولايات المتحدة والتي تعد الدولة الوحيدة القادرة على الضغوط على إسرائيل في هذا المجال .
أما في الأزمة العراقية الأمريكية فقد كثف الأردن جهوده لحل الأزمة وفقاً لقرارات مجلس الأمن الشرعية الدولية ودعوة العراق الى ضرورة التعاون الكامل وغير المشروط مع الامم المتحدة .

فإدراك الأردن لطبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة خاصة بعد التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وما حققه الأردن من امتيازات على المستوى السياسي والاقتصادي من زيادة في المساعدات المقدمة الى الأردن والدعوة التي وجهتها الولايات المتحدة بضرورة السير قدماً في عملية السلام جعله يقوم بنشاط دبلوماسي مكثف على المستوى الدولي والعربي لمنع وقوع الحرب في المقابل فان الأردن حريص علاقات متميزة مع الجانب العراقي في المجال الاقتصادي عدا عن أن العراق دولة عربية وشقيقة وبالتالي زعزعة الأمن والاستقرار بها سيضر المنطقة والأردن بالتحديد .

رابعاً : إدراك الأردن لنوايا الولايات المتحدة المعلنة بالقيام بحرب ضد العراق ، في ظل تعطيل مجلس الأمن وحشد القوات الأمريكية والبريطانية في المنطقة استعداداً للحرب والتي اعتبرت أمراً واقعاً لا محالة ، وأن الأزمة أكبر من إمكانيات الأردن الفردية في ظل تعنت الإدارة الأمريكية وضربها بعرض الحائط جميع المعارض الدولية التي تشكلت لمناهضة الحرب على العراق وحالة غياب التضامن العربي ، وكأن الأمر لا يعني لأية دولة عربية .

بقي الأردن يقوم بجهود دبلوماسية مكثفة لضمان عدم الإضرار به وتهديد الأمن والاستقرار بداخله من خلال تلقي الوعود من قبل الإدارة الأمريكية بعدم قيام إسرائيل بأية أعمال أحادية من شأنها أن تهدد الأمن والاستقرار وفي ظل تخوف الحكومة الأردنية من عملية تهجير للفلسطينيين من أراضيهم .

خامساً : مثلت حالة التشرذم والانشقاق في النظام الاقليمي العربي ، ومواقف الدول العربية من الأزمة العراقية والتي تراوحت بين الوقوف الى جانب الولايات المتحدة

وتقديم الدعم المادي والمعنوي وبين الصمت متغيراً متداخلاً زاد من تأثير البيئة الدولية والمنطقة في الضغوط الأمريكية على كثير من الدول العربية بتقديم التسهيلات للقوات الأمريكية أثناء حرب على العراق وبالتالي على سلوك القرار السياسي والخارجي في الأردن تجاه الأزمة ، وهذا يفسر صحة الفرضية الثالثة .

سادساً: بقي الموقف الأردني واضحاً من خلال التصريحات المتكررة في أنه لن يكون طرفاً بحرب تشن على دولة عربية وعدم تقديم أية تسهيلات للقوات الأمريكية .

سابعاً : أثناء الأزمة وفي ظل اندلاع الحرب استنكر الأردن العمليات العسكرية على العراق وضرورة تجنب الأهداف المدنية في هذه الحرب ، وأعلن استيائه منها ، فقد قام رئيس الوزراء بدعوة السفير الأمريكي في الأردن وأبلغه استيائه الحكومة من هذه الحرب وضرورة إنهاء معاناة الشعب العراقي .

المراجع باللغة العربية

الكتب

- السليم ، محمد السيد ، تحليل السياسة الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٨ .
- المنوفي ، كمال ، أصول النظم السياسية المقارنة ، الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، طبعة الأولى ، ١٩٨٦ .
- الهزايمة ، محمد عوض ، السياسة الخارجية بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٤ .
- السعدون ، حميد حمد ، النظام العالمي الجديد ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ .
- مجموعة باحثين ، العرب بعد ١١ أيلول ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى بيروت ، ٢٠٠٢ .
- مجموعة باحثين ، العرب وتحديات النظام العالمي الجديد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ .
- صدام حسين ، عدي ، عالم ما بعد الحرب الباردة ، دار المنصور ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ .
- ريحانا ، سامي ، العالم مطلع القرن ٢١ ، دار العلم للملايين الطبعة الأولى ، ١٩٩٨ .
- مجدلاوي ، فاروق ، الدبلوماسية في المسألة العراقية ، دار مجدلاوي للنشر ، الطبعة الأولى عمان ، ٢٠٠٤ .
- مشاقبه ، أمين ، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات ، مؤتمر الأول للسياسة الخارجية الأردنية ، الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٨ .

- هلال ، علي الدين ، قرني ، بهجت ، السياسة الخارجية للدول العربية، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ٢٠٠٢

- مشاقبة ، أمين ، السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار ، أوراق المؤتمر الثاني ٣٠-٣١/٥/١٩٩٩ الحامد للنشر والتوزيع ، عمان الطبعة الأولى، ٢٠٠٠

- الزواهره، رانيا ، واخرون ، الحرب الأمريكية الجديدة ، المكتبة الوطنية، ٢٠٠١

- سيمونز ، جيف ، عراق المستقبل ، دار الساقى ، الطبعة الأولى ، رجمة سعيد العظم ، ٢٠٠٤

- العثمان ، عثمان ، الحرب الأمريكية ضد أفغانستان ، دار الوحدة أبو ظبي ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢

- العلي ، عايدة سري الدين ، الحرب الأمريكية على أفغانستان والعالم الإسلامي ، الهادي للطباعة والنشر ، بيروت الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢

- قطيشات ، سمر غالب ، وآخرون ، سلسلة الأجنحة الوطنية الأردن دائما ، ٢٠٠٣

رسائل الماجستير

- خميس ، بلال عبد الفتاح ، تهديد الأمن القومي العربي في ظل النظام الدولي الجديد ، الجامعة الأردنية ، ٢٠٠٥ ، غير منشورة .

- شنيكات ، خالد حامد ، الحسين بن طلال والسياسة الخارجية الأردنية الجامعة الأردنية ، ٢٠٠٥ منشورة .

- السليم ، أسامة عيسى ، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية ، جامعه ال البيت ، ٢٠٠٠ ، منشورة .

- حسان ، هيثم حسن ، السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق

١٩٩٠-١٩٩٨ الجامعة الأردنية، ٢٠٠٠، غير منشورة .

- يوسف التل، نبيل محمد، العلاقات السياسية الأردنية الأمريكية، ١٩٩٠-
٢٠٠٠، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٣ .

- المناصير، أنور عبد الحفيظ، دور القوات المسلحة في السياسة الخارجية
الأردنية، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٣ .

- النوايسة، سهم عناد، القرارات الاستراتيجية في السياسة الخارجية الأردنية،
من عام ١٩٧٠-١٩٩٩ . الجامعة الأردنية، ٢٠٠١ .

الدوريات

- أبو ضيف، سيد احمد، الهيمنة الأمريكية نموذج القطب الواحد
وسيناريوهات النظام العالمي الجديد، محلية العالم الفكر، العدد ٣،
مجلة ٣١، ٢٠٠٣ .

- المجذوب، محمد، دور الأمم المتحدة بعد أحداث ١١ أيلول، مجلة
دراسات شرق أو سطيه، العدد ٢٠٠٣ .

- عاروري، نصير، حملة جورج دبليو بوش بين مركزية الخوف
وعولمة الإرهاب، العدد ٢٨٦، مجلد ٢٥، ٢٠٠٢ .

- نقرش، عبد الله، محي الدين، عبد الله، السلوك الأمريكي بعد ١١ أيلول،
مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٨٦، مجلد ٢٥ .

تشو مسكي، نعم، الحرب الوقائية أو الجريمة المطلقة، العراق الغزو الذي
سيلاحقه العار،
مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٧، ٢٠٠٣ .

مجلة وزارة المالية، المجلد الثالث، العدد ٢١٢، كانون أول ٢٠٠١

- مجلة وزارة المالية، المجلد الأول، العدد ١٢٠، كانون ثاني ٢٠٠٠ .

مجلة وزارة المالية، المجلد الرابع، العدد ٢١، كانون أول ٢٠٠٢ .

- مجلة وزارة المالية، المجلد السابع، العدد ٧٤، تشرين أول ٢٠٠٥ .

- مجلة وزارة المالية ، المجلد السابع ، العدد ٩٢ ، تشرين أول ٢٠٠٥ .
- ندوة، الحرب على العراق، مجلة دراسات شرق أوسطيه، العدد ٣٢، ٢٠٠١ .
- الكيلاني، هيثم، على هامش الحرب الأمريكية على أفغانستان، مجلة دراسات شرق أوسطيه، العدد ٣١، السنة السادسة ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ .
- الدسوقي، أبو بكر، أمريكا والإرهاب والحرب والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٦ ، ٢٠٠١ .
- فارس ، عبده ، تداعيات ، أحداث ١١ أيلول، مجلة ، دراسات شرق أوسطيه، العدد ٢١ ، السنة السابعة، ٢٠٠٢ .
- تقارير، مجلة دراسات شرق أوسطية ، العدد ١٨ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ .
- الأسبوع العربي، العدد ٢١٩٠ ، تشرين أول، ٢٠٠١ .
- الأسبوع العربي، العدد ٢١٩٣ ، تشرين أول ، ٢٠٠١ .
- أبو طالب، حسن، المشكلة العراقية و النظام الإقليمي العربي ،مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠ ، ٢٠٠٢ .
- تقارير، تداعيات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، السنة السابعة، العدد ٢٥ ، ٢٠٠١ .
- تقارير، العراق أربع أسئلة أربع إجابات، مجلة المستقبل العربي العدد ٢٨٥ ، ٢٠٠٢ .
- عار وري، نصير ، حرب جورج دبليو بوش بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة، مجلة المستقبل ، العدد ٢٩٧ ، ٢٠٠٣ .

- عبدان، محمد، تداعيات الهجمة الأمريكية البريطانية على العراق ،مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد ٢٣، ٢٠٠٣ .
- المحتسب،خير الدين ، الحرب الأمريكية على العراق ،مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٠، ٢٠٠٣ .
- الهزاط ، محمد ، الحرب الأمريكية على العراق في ميزان القانون الدولي ، مجلة المستقبل، العدد ٢٩٠, ٢٠٠٣ ...
- الأسبوع العربي ، العدد ٢٢٣٦ ، ١٩/آب/٢٠٠٢ .
- اسكندر، لقمان ، العراق حيرة إزاء التهديد بعدوان عليه، مجلة العصر ، العدد ١٥٣، ٢٠٠٢ .
- الأسبوع العربي، العدد ٢١٩٦، ١٢ تشرين ثاني، ٢٠٠١ .
- الأسبوع العربي ، العدد ٢١٤٤، ١٣ تشرين ثاني، ٢٠٠٠ .
- سليمان، محمد ، معضلة التحول في الدور الإقليمي الأردني ، مجلة العصر ، ٢٠٠٥/٣/٢٠ .
- الأسبوع العربي ، العدد ٢٢٣٦ ، تاريخ ١٩ آب ٢٠٠٢ .
- الأسبوع العربي ، العدد ٢١٣٩ ، تاريخ ٩ تشرين أول ٢٠٠٠ .
- الأسبوع العربي، العدد ٢١٧٦ ، ٢٥ حزيران، ٢٠٠١ .
- الأسبوع العربي ، العدد ٢١٤٤ ، تاريخ ١٣ تشرين ثاني ٢٠٠١ .
- المشاهد السياسي ، العدد ٢٩٩، المجلد السابع ، السنة السابعة ، كانون أول ، ٢٠٠١

الصحف

صحيفة الرأي الأردنية الأعداد التالية:-

	الرأي العدد	١١٣٣٨
٠ ٢٠٠١ /٩/ ١٦	الرأي العدد	١١٣٣ تاريخ
٠ ٢٠٠١/١٠/٨	الرأي العدد	١١٣٥٢ تاريخ

٠ ٢٠٠١/٩/٢٤	تاريخ	١١٣٢٨	العدد	الرأي
٠ ٢٠٠١ /٩/٢١	تاريخ	١١٣٣٥	العدد	الرأي
٠ ٢٠٠٣/٢/ ٢٥	تاريخ	١١٨٥٠	العدد	الرأي
٠ ٢٠٠٣ /٣/٢٣	تاريخ	١١٨٧٦	العدد	الرأي
٠ ٢٠٠٣	تاريخ	١١٨٣١	العدد	الرأي
٠ ٢٠٠٣/١/ ٢٤	تاريخ	١١٨١٩	العدد	الرأي
٠ ٢٠٠٣/١/٢٧	تاريخ	١١٨٢٢	العدد	الرأي
٠ ٢٠٠٣/١/١٧	تاريخ	١١٨١٢	العدد	الرأي
٠ ٢٠٠٣ /٢/٢٥	تاريخ	١١٨٥٠	العدد	الرأي
٠ ٢٠٠٣/١/٢٧	تاريخ	١١٨٢٢	العدد	الرأي
٠ ٢٠٠٣/٣/١٤	تاريخ	١١٨٦٧	العدد	الرأي
٠ ٢٠٠٣/٤/٣	تاريخ	١١٨١٧	العدد	الرأي
٠ ٢٠٠٣/١/ ٢٩	تاريخ	١١٨٢١	العدد	الرأي
٠ ٢٠٠٣/١/ ٧	تاريخ	١١٨٠٢	العدد	الرأي
٠ ٢٠٠٣/٣/ ٢٦	تاريخ	١١٨٧٩	العدد	الرأي

المقالات واللقاءات :

- المعايطه . سميح ، ماذا تريد عمان من واشنطن ، مقال منشور على الموقع www.Isalmonline.net تاريخ ٢٠٠١/٤/٨

- العلاقات الأردنية الأمريكية ، موقع وزارة الخارجية الأردنية، على موقع www.mpa.gov.jo/ar/pages.php تاريخ ٢٠٠٥/٤/٧

- المعايطه ، سميح، الأردن المتضرر على كل حال ، مقال منشور على موقع www.Isalmonline.net تاريخ ٢٠٠٢/٩/٨

- مقابلة جلالة الملك عبد الله الثاني مع محطة تلفزيون الشرق الأوسط
٠ ٢٠٠٢/١٠/١١

الدوريات

- أبو ضيف، سيد احمد، الهيمنة الأمريكية نموذج القطب الواحد وسيناريوهات النظام العالمي الجديد، محلية العالم الفكر ، العدد ٣، مجلد ٣١، ٢٠٠٣ .
- المجذوب، محمد، دور الأمم المتحدة بعد أحداث ١١ أيلول، مجلة دراسات شرق أو سطييه، العدد ، ٢٠٠٣ .
- عار وري، نصير، حملة جورج دبليو بوش بين مركزية الخوف وعولمة الإرهاب ، العدد ٢٨٦، مجلد ٢٥، ٢٠٠٢ .
- نقرش، عبد الله، محي الدين، عبد الله، السلوك الأمريكي بعد ١١ أيلول، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٨٦، مجلد ٢٥ .
- تشو مسكي، نعوم، الحرب الوقائية أو الجريمة المطلقة، العراق الغزو الذي سيلاحقه العار، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٧ ، ٢٠٠٣ .
- مجلة وزارة المالية ، المجلد الثالث ، العدد ٢١٢ ، كانون أول ٢٠٠١ .
- مجلة وزارة المالية ، المجلد الأول ، العدد ١٢٠ ، كانون ثاني ٢٠٠٠ .
- مجلة وزارة المالية ، المجلد الرابع ، العدد ٢١ ، كانون أول ٢٠٠٢ .
- مجلة وزارة المالية ، المجلد السابع ، العدد ٧٤ ، تشرين أول ٢٠٠٥ .
- مجلة وزارة المالية ، المجلد السابع ، العدد ٩٢ ، تشرين أول ٢٠٠٥ .
- ندوة، الحرب على العراق، مجلة دراسات شرق أو سطييه، العدد ٣٢، ٢٠٠١ .
- الكيلاني، هيثم، على هامش الحرب الأمريكية على أفغانستان، مجلة دراسات شرق أو سطييه، العدد ٣١، السنة السادسة ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ .
- الدسوقي، أبو بكر، أمريكا والإرهاب والحرب والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٦ ، ٢٠٠١ .

- فارس ، عبیده ، تداعیات ، أحداث ١١ أيلول، مجلة ، دراسات شرق اوسطيه، العدد ٢١ ، السنة السابعة، ٢٠٠٢ .
- تقارير، مجلة دراسات شرق اوسطيه ، العدد ١٨، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ .
- الأسبوع العربي، العدد ٢١٩٠ ، تشرين أول، ٢٠٠١ .
- الأسبوع العربي، العدد ٢١٩٣ ، تشرين أول ، ٢٠٠١ .
- أبو طالب، حسن، المشكلة العراقية و النظام الإقليمي العربي ،مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، ٢٠٠٢ .
- تقارير، تداعيات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، مجلة دراسات شرق اوسطيه ، السنة السابعة، العدد ٢٥، ٢٠٠١ ..
- تقارير، العراق أربع اسئلة أربع إجابات، مجلة المستقبل العربي العدد ٢٨٥، ٢٠٠٢ .
- عار وري، نصير ، حرب جورش دبليو بوش بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة، مجلة المستقبل ، العدد ٢٩٧، ٢٠٠٣ .
- عبدان، محمد، تداعيات الهجمة الأمريكية البريطانية على العراق ،مجلة دراسات شرق اوسطيه، العدد ٢٣، ٢٠٠٣ ..
- المحتسب، خير الدين ، الحرب الأمريكية على العراق ،مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٠، ٢٠٠٣ .
- الهزاط ، محمد ، الحرب الأمريكية على العراق في ميزان القانون الدولي ، مجلة المستقبل، العدد ٢٩٠، ٢٠٠٣ ...
- الأسبوع العربي ، العدد ٢٢٣٦ ، ١٩/آب/٢٠٠٢ .
- اسكندر، لقمان ، العراق حيرة ايزاء التهديد بعدوان عليه، مجلة العصر ، العدد ١٥٣، ٢٠٠٢ .
- الأسبوع العربي، العدد ٢١٩٦ ، ١٢ تشرين ثاني، ٢٠٠١ .

- الأسبوع العربي ، العدد ٢١٤٤ ، ١٣ تشرين ثاني، ٢٠٠٠
- سليمان، محمد ، معضلة التحول في الدور الإقليمي الأردني ، مجلة العصر ، ٢٠٠٥/٣/٢٠ .
- الأسبوع العربي ، العدد ٢٢٣٦ ، تاريخ ١٩ آب ٢٠٠٢ .
- الأسبوع العربي ، العدد ٢١٣٩ ، تاريخ ٩ تشرين أول ٢٠٠٠ .
- الأسبوع العربي، العدد ٢١٧٦ ، ٢٥ حزيران، ٢٠٠١ .
- الأسبوع العربي ، العدد ٢١٤٤ ، تاريخ ١٣ تشرين ثاني ٢٠٠١ ..